الجمهورية التونسية

رئاسة الجمهورية

الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

التقرير السنوي لسنة 2023

الجزء الأوّل:

نشاط الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

على تنفيذ الميزانيات العمومية

جويلية 2024

الفهرس

كلمة رئيسة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

فريق قيادة إعداد التقرير

المقدمة

الجزء الأول

المحور الأول: إحصائيات نشاط الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية خلال سنة 2023

المحور الثاني: إحصائيات تنفيذ الميزانيات العمومية لسنة 2023

المحور الثالث: إحصائيات الصفقات العمومية بالوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والجماعات المحليّة لسنة 2023

المحور الرابع: اليقظة القانونية والترتيبيّة

المحور الخامس: متابعة مآل بعض التوصيات الواردة بالتقارير السابقة

الجزء الثاني

المحور الأول: متابعة وتقييم الإخلالات المسجلة بعنوان تصرف سنة 2023

المحور الثاني: مخرجات مهمات الرقابة المنجزة سنة 2023

المحور الثالث: تقييم التصرف في الاعتمادات المخصصة للتنمية الجهوية 2019-2023

المحور الرابع: تقييم التصرف في أسطول السيارات الإدارية بوزارة الصحة

المحور الخامس: تقييم برنامج الجودة بوزارة التعليم العالي

المحور السادس: التصرف في النفايات بولاية صفاقس

المحور السابع: تقييم برنامج إحداث المؤسسات الصغرى عن طريق إبرام صفقات إطارية في إطار البرنامج الوطني لتحفيز أصحاب الشهائد العليا وبرنامج جيل جديد من الباعثين (وزارة التجهيز والإسكان نموذجا) تقييم مرحلي (2016-2023)

الفهرس

كلمة رئيسة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية.....5

فريق قيادة إعداد التقرير 9

الاسناد الفني.....9

المقدمة.....10

المحور الأول: إحصائيات نشاط الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية خلال سنة 2023.....11

المحور الثاني: إحصائيات تنفيذ الميزانيات العمومية لسنة 2023 43

المحور الثالث: إحصائيات الصفقات العمومية بالوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والجماعات المحليّة لسنة 2023 83

المحور الرابع: اليقظة القانونية والترتيبيّة.....103

المحور الخامس: متابعة مآل بعض التوصيات الواردة بالتقارير السابقة.....112

كلمة رئيسة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

تعدّ مراقبة المصاريف العمومية الجهاز الرقابي الأكثر انتشارا على المستويين المركزي والجهوي عبر تخصيص مكتب مراقبة مصاريف بكل وزارة وبكل ولاية، بما يمكّن من تقريب المصالح الرقابية من المصالح المتصرّفة ويساهم في تكريس اللامحورية واللامركزية في المجالين الإداري والمالي وفقا لمقتضيات الدستور والتشريع الجاري به العمل.

وعليه تميّز هذا الجهاز عبر التاريخ بمواكبته للتغيّرات وتفاعله المستمر مع محيطه وانخراطه في مجهودات الإصلاح التي تتطلبها كل مرحلة، في ضوء الضغوطات التي تجابهها المالية العمومية، إيمانا منه بضرورة تظافر جهود جميع الأطراف المتدخّلة في مسار التصرف بهدف ترشيد الإنفاق العمومي وتطوير الأداء الفردي والمؤسّساتي بما يعود بالنفع على طالب الخدمة العمومية.

وعلى هذا الأساس لا شك أنّ الحاجة تتأكد اليوم أكثر من أي وقت مضى لإحداث التوازن المطلوب بين الرقابة المسبقة المرتكزة على المشروعية والطاغية إلى حد الآن على العمل الرقابي والرقابة اللاحقة المرتبطة بالإنجاز الفعلي للنفقات العمومية وذلك في ظل تبيّن عدم كفاية رقابة المشروعية المسبقة لضمان حسن التصرّف في الموارد العمومية. حيث أن احترام التراتيب والإجراءات لا يضفي بالضرورة تصرفا محكما في مستوى مرحلة تنفيذ النفقات العمومية ولا يكفل لوحده ترشيد هذا الإنفاق وبلوغ الأهداف والنتائج التي رصدت من أجلها الموارد العمومية.

وحيث أن تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة وإنجاز المشاريع العمومية بطريقة أنجع يتطلّب مراجعة لمناهج وطرق تدخّل الهياكل الرقابية ومراجعة أطرها القانونية باتجاه المساهمة الفعالة لتحقيق أداء أفضل للهياكل العمومية.

وحيث أنّ تحقيق الأهداف القطاعية للسياسات العمومية يتطلّب تمكين المتصرفين العموميين من المرونة الكافية للتصرف في وسائل العمل الضرورية، فقد بات لزاما إعادة النظر في المنظومة الرقابية ككل وذلك بإرساء نظام جديد يقوم على الرقابة القبلية طبقا لخارطة مخاطر والرقابة البعدية في إطار أعمال التفقد والتدقيق والتقييم باعتبار أن هذه الأخيرة ضمانة هامة للتأكد من حسن توظيف الموارد المتاحة والمحافظة على الممتلكات العامة.

وحيث يجب أن يوائم هيكل مراقبة المصاريف العمومية -وهو الذي رآكم خبرة لا يستهان بها في مجال رقابة القرب على التصرف في المال العام - متطلبات التصرف المالي الحديث من حيث توفير المرونة في التصرّف لفائدة المتصرفين والسرعة في إنجاز أهداف السياسات العمومية المدرجة بقانون المالية فقد أكّد المشرع من خلال استصدار الأمر عدد 612 لسنة 2019 المتعلق بضبط النظام الخاص بأعوان سلك مراقبة المصاريف العمومية على ضرورة المراوحة بين الرقابة المسبقة واللاحقة طبقا لخارطة مخاطر وبما يتلاءم مع المعايير الدّولية للرقابة والتّدقيق وعلى ضرورة الابقاء على الرقابة المسبقة في الوقت الراهن كخط أول لمكافحة الفساد وكركيزة ضرورية للرقابة الإدارية بما يساعد على تفادي الاخلالات والتقليص من المخاطر وترشيد النفقات العمومية إنطلاقا من قاعدة "الوقاية خير من العلاج" باعتبار ان ندرة الموارد الناتجة بالخصوص عن التغيرات المناخية والصراعات العالمية والإقليمية إضافة إلى الارتفاع المتواصل لأسعار المواد البترولية والمواد الأولية تمثل عواملا تفرض على الدولة حسن توظيف الموارد عبر الإنفاق بطريقة مثلى لتحسين القدرة على الآداء بما يخدم مصالح المجموعة الوطنية.

وتأسيسا على ذلك تم اعتماد التدرّج في مسار تخفيف الرقابة المسبقة بغاية التحكم في المخاطر ولإضفاء مزيد من النجاعة على حسن التصرف في المال العام بناء على قاعدتي المسؤوليّة والمساءلة في تنفيذ ميزانية البرامج المعهودة لهياكل التصرف. كما سعى جهاز مراقبة المصاريف العمومية مع باقي الأطراف المتدخلة، ووعيا منه بهذه التحدّيات إلى تطوير الإطار القانوني والترتيبي لمنظومة الرقابة ككل وخاصة مراقبة المصاريف العمومية تجسيما لاستراتيجية برنامج الرقابة برئاسة الحكومة المبنية على أهداف ومؤشرات للارتقاء بالعمل الرقابي بهدف إضفاء مزيد من النجاعة على اعمال التصرف.

ويندرج التقرير السنوي لسنة 2023 في إطار تجسيم الهيئة المتواصل لهذه الاستراتيجية التي تعتمد على الشفافية والموائمة مع المعايير الدولية للرقابة والتدقيق حيث يبرز المجهودات التي بذلها مراقبو المصاريف العمومية في مرحلة عقد النفقات والتي جنّبت الإدارة الوقوع في أخطاء جسيمة وإهدار للمال العام في مرحلة التنفيذ وما بعد التنفيذ عبر أعمال التدقيق والتقييم لبعض مسارات الإنفاق العمومي وعليه يتناول التقرير في جزئه الأوّل المتعلق بنشاط الهيئة بيانات عن نشاط مختلف هياكل الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية المركزية والجهويّة وإحصائيات تتعلق بتنفيذ ميزانية الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية خلال سنة 2023. كما تم تخصيص محور لليقظة القانونية وذلك في إطار المهام التأطيريّة للهيئة وتكريسا للدور الوقائي لمراقبة المصاريف العمومية. بالإضافة إلى متابعة مآلات ما ورد من توصيات بالتقارير الرقابية السابقة.

أما الجزء الثاني من التقرير والمخصص للأعمال الرقابية فإنه يشتمل على 07 محاور كالآتي:

- المحور الأول: يتعلّق بمخرجات العمل الرقابي التقليدي حيث يستعرض أهم الاخلالات التي تم التفطّن لها من قبل مراقبي المصاريف العمومية.
- المحور الثاني: مخرجات المهمّات الرقابية على الإنفاق العمومي: يبرز هذا المحور نتائج الرقابة الميدانية التي تم تنفيذها من قبل فرق رقابية مختصّة بناء على أذون بمأمورية صادرة عن رئيسة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية.

وفي إطار المشمولات الجديدة لجهاز مراقبة المصاريف العمومية التي أقرها الأمر عدد 612 لسنة 2019 المتمثلة في تقييم الإنفاق العمومي، تم تناول المحاور الخصوصية التالية:

- المحور الثالث: تقييم التصرف في الاعتمادات المخصصة للتنمية الجهوية للفترة 2019-2023.
- المحور الرابع: تقييم التصرف في أسطول السيارات الإدارية بوزارة الصحة.
- المحور الخامس: تقييم برنامج الجودة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- المحور السادس: التصرف في النفايات بولاية صفاقس.
- المحور السابع: تقييم برنامج إحداث المؤسسات الصغرى عن طريق إبرام صفقات إطارية في إطار البرنامج الوطني لتحفيز أصحاب الشهائد العليا وبرنامج جيل جديد من الباعثين (2016-2023)

ختاما يجدر التأكيد على أنّ الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العموميّة ومن منطلق حرصها على خدمة مصلحة بلادنا ستكرس كل جهودها للمساهمة في إنجاح المنوال التنموي المستدام الذي تضعه الدولة طبقا لمتطلبات المبادئ الحديثة للإنفاق العمومي وسيتجه التركيز أكثر فأكثر على الرقابة البعديّة المرتبطة بالمخاطر الميزانياتيّة والتدقيق باعتباره ضمانة هامة للتأكد من حسن توظيف الموارد المتاحة والمحافظة على الممتلكات العامة إلى جانب التّخفيض قدر الإمكان من الرّقابة القبليّة التي تمارسها منذ أحد عشرة عقدا من الزمن بالإضافة إلى تدعيم المشمولات التقييميّة لمسارات الإنفاق العمومي كآلية من آليات الرفع من الأداء.

قال تعالى: «من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينّه حياة طيّبة ولنجزيّنهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون".
النحل (97)، صدق الله العظيم.

رئيسة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

كوثر ناجي

شكر

بمناسبة إصدار التقرير السنوي للهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية لسنة 2023 فإني أغتنم هذه الفرصة لأقدم جزيل الشكر لفريق إعداده وصياغته من خلال انتقاء المحاور ودراستها ومراجعتها والمصادقة عليها.

كما أشكر كل الأعوان والإطارات بمختلف مكاتب مراقبة المصاريف العمومية المركزية والجهوية لما بذلوه من جهد لجمع الاحصائيات والمعطيات الضرورية التي لا تشملها المنظومة الوطنية " أدب".

وفي الختام لا يفوتني أن أنوه بالجهود اليومية والمتواصلة لمختلف الأعوان والإطارات لتفانيهم في أداء الرسالة المناطة بعهدتهم.

وفق الله الجميع

كوثر ناجي

رئيسة الهيئة العامة لمراقبة

المصاريف العمومية

فريق قيادة إعداد التقرير

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
عادل غزّي	مر اقب عام للمصاريف العمومية	رئيس فريق القيادة
مكرم بن حسين	مر اقب عام للمصاريف العمومية	مساعد رئيس الفريق
بلقاسم السماعيلي	مر اقب عام للمصاريف العمومية	مكلف بتنسيق ومتابعة وقراءة الجزء الأول من التقرير
عبد المنعم الهبيل	مر اقب عام للمصاريف العمومية	مكلف بتنسيق ومتابعة وقراءة الجزء الثاني من التقرير
الاسناد الفني		
سهير البشيني	مر اقب المصاريف العمومية	مكلفة بمعالجة المعطيات والاحصائيات

فريق تحرير المحاور

ع/ر	عنوان المحور	المر اقبون المشرفون على إعداد المحاور
الجزء الأول: المحاور القارة		
01	إحصائيات نشاط الهيئة	السيد عمار لسود
02	إحصائيات تنفيذ الميز انيات العمومية	السيّدين: توفيق العبيدي ولطفي مسعود
03	إحصائيات الصفقات العمومية	السيد عادل غزي
04	اليقظة القانونية	السيّد عبد اللطيف الولاني
05	متابعة توصيات التقارير السابقة	السيدة إيمان قنون
الجزء الثاني: المواضيع الخصوصية		
06	متابعة وتقييم الإخلالات	السيد وهبي الحمي
07	مخرجات مهمات الرقابة والتقييم والتدقيق	السيد محمد علي حرش
08	تقييم صرف اعتمادات التنمية الجهوية	السيد شهاب العبيدي
09	تقييم برنامج الجودة بوزارة التعليم العالي	السيّد صالح الجويني
10	التصرف في النفايات في ولاية صفاقس	السيد وحيد حمودة
11	تقييم التصرف في أسطول السيارات بوزارة الصحة	السيد مراد النصيري
12	تقييم برنامج إحداث المؤسسات الصغرى عن طريق إبرام صفقات إطارية في إطار البرنامج الوطني لتحفيز أصحاب الشهائد العليا وبرنامج جيل جديد من الباعثين (2016-2023)	السيد المنجي السعيدي

المقدمة

طبقا لمقتضيات الفصل 19 من الامر 2878 لسنة 2012 المتعلق بمراقبة المصاريف العمومية اعدت الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية هذا التقرير السنوي لنشاطها في سنة 2023.

وقد عملت الهيئة في السنة المذكورة على مواصلة تطوير اداءها وطبيعة مهامها من خلال تعزيز نشاط الرقابة اللاحقة والتدقيق بالإضافة لمواصلة اعمال الرقابة المسبقة المتمثلة في اسناد التأشيرة والمشاركة في عديد اللجان وتقديم الآراء والاستشارات وتوفير التكوين في إطار اتفاقيات مع هياكل التصرف.

وقد تمكنت الهيئة بمختلف اطاراتها واعوانها من تامين **اسناد 525 ألف تأشيرة** على النفقات المقترحة بالإضافة **لدراسة حوالي 12 ألف ملف صفقة وشاركت في حوالي 3500 جلسة منها 1925 جلسة للجان مر اقبة الصفقات العمومية.**

وتسعى الهيئة من خلال هذا التقرير الى:

1- توفير المعطيات الكافية لأصحاب القرار ومختلف المتصرفين المعنيين لتقييم تصرفهم ومقارنته مع الهياكل المماثلة لهم.

2- تعريف مستخدمي التقرير ببعض المجالات التي تعرف حجما هاما من النفقات وذلك بتقديم الإطار الترتيبي للمجال وأساليب التصرف فيه واهم الاخلالات والاشكاليات المسجلة بالإضافة لجملة من المقترحات لتحسينه.

3- تثمين الأعمال الرقابية المنجزة وتعميم نتائجها بما يفيد الهياكل الرقابية وهياكل التصرف,

4- المساهمة في تحسين أساليب التصرف والحد من المخاطر المصاحبة لأنشطة التصرف,

5- التحسيس بإشكاليات ونقائص التصرف في بعض المجالات

المحور الأول

إحصائيات نشاط الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

خلال سنة 2023

يتعلق هذا المحور باستعراض نشاط الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية وأهم أعمالها خلال سنة 2023 ويتضمّن:

1- الإحصائيات المتعلقة بإسناد التأشيرة،

2- إحصائيات مشاركة مراقبي المصاريف في لجان مراقبة الصفقات العمومية،

3- إحصائيات مشاركة مراقبي المصاريف في لجان أخرى غير لجان مراقبة الصفقات.

4- إحصائيات أنشطة وأعمال أخرى لمراقبي المصاريف

5- نشاط رئاسة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف ومجلسها وهياكلها

I. إحصائيات إسناد التأشيرة

1-1-الميزانيات الخاضعة لمراقبة المصاريف العمومية:

بلغ عدد الميزانيات الخاضعة لمراقبة المصاريف العمومية خلال سنة 2023 ما قدره **3254** ميزانية عمومية تتوزع كما يلي:

الهياكل/ عدد الميزانيات الخاضعة لمراقبي المصاريف	عدد الميزانيات بالمكاتب المركزية	عدد الميزانيات بالمكاتب الجهوية	المجموع العام للميزانيات
المهمات*	28	0	28
ميزانيات مفوضة (لدى إدارات جهوية ومؤسسات)	0	242	242
المجالس الجهوية	0	24	24
البلديات	0	350	350
المؤسسات العمومية المستعملة لمنظومة أدب	160	977	1137
المؤسسات العمومية المتصرفة يدويا	146	1327	1473
المجموع	**334**	**2920**	**3254**

*يقصد بالمهمات: رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة والوزارات والمهمات الخاصة. وحسب قانون المالية لسنة 2023 فقد بلغ عدد المهمات 34 مهمة منها 06 مهمات لا تخضع لمراقبة المصاريف العمومية وهي مجلس نواب الشعب والهيئة العليا المستقلة للانتخابات ونفقات التمويل والنفقات الطارئة والغير موزعة والمجلس الوطني للجهات والأقاليم والمحكمة الدستورية (بالنسبة للهيكلين الأخيرين تم ادراجهما بقانون المالية دون رصد الاعتمادات).

بلغ عدد المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة طبقا لقانون المالية لسنة 2023 ما **قدره 2610** مؤسسة مقابل **2607** مؤسسة خلال سنة 2022. ويلاحظ أن مهمة التربية تستأثر بالنصيب الأكبر من العدد الجملي للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بـ 1595مؤسسة تليها مهمّة التعليم العالي والبحث العلمي بـ 336 مؤسسة منها 332 مؤسسة تعليم عالي **و4** مؤسسات بحث علمي ثم مهمّة الصحة بـ **216** مؤسسة.

1- 2 - إحصائيات نشاط إسناد التأشيرة:

أسندت مكاتب مراقبة المصاريف العمومية بعنوان سنة 2023حوالي **461 ألف تأشيرة** على اقتراحات التعهد بالنفقات منها حوالي **69 ألف تأشيرة** في إطار التصرف اليدوي للميزانيات. وتوزعت التأشيرات على اقتراحات التعهد حسب الهياكل وحسب أقسام الميزانيات كما يلي:

الهيكل العمومي	توزيع التأشيرات الآلية واليدوية				
	قسم 1 و2 و3	نفقات الاستثمار	القسم الخامس	العدد الجملي	النسبة
الوزارات (مركزي ومفوض)	122 534	20 784	18	143 336	31%
المؤسسات العمومية (التأشيرات على منظومة أدب)	140 738	25 138	-	165 876	36%
المجالس الجهوية	5 554	8 571	-	14 125	3%
البلديات	63 541	5 945	-	69 486	15%
جملة التأشيرات الآلية	**332 367**	**60 438**	**18**	**392 823**	**85%**
التأشيرات على تعهدات يدوية	68 611	-	-	68 611	15%
مجموع التأشيرات الآلية واليدوية	**400 978**	**60 438**	**18**	**461 434**	**100%**

المصدر: منظومة "أدب" بالنسبة للتأشيرات الالية ومعطيات مكاتب مر اقبة المصاريف العمومية بالنسبة للتأشيرات اليدوية.

ملاحظة:

- لم يتم احتساب التعهدات المدرجة في إطار الرقابة المعدلة باعتبارها لا تخضع للتأشيرة المسبقة لمراقب المصاريف
- لم يتم احتساب التعهدات المدرجة في إطارات الاعتمادات المحالة باعتبارها لا تخضع لتأشيرة مراقب المصاريف

إضافة إلى التأشيرات على اقتراحات التعهد المدرجة بالجدول أعلاه، يؤشّر مراقبو المصاريف العمومية على البطاقات البيانية وبطاقات تجميد الاعتمادات الخاصة بالصفقات العموميّة وكذلك التسبيقات لفائدة وكالات الدفوعات وختم وكالات الدفوعات كما يتولون التأشير على بطاقات تجميد الاعتمادات بعنوان المهمات بالخارج وبطاقات تسويتها إلى جانب تأشيرات أخرى.

وقد بلغ العدد الجملي لهذه التأشيرات خلال سنة 2023حوالي **64179 تأشيرة** موزعة كما يلي:

- ✓ 49229 تأشيرة على البطاقات البيانية وبطاقات تجميد الاعتماد وبطاقات الملاحق وبطاقات ملاحق الأختام النهائية للصفقات العمومية.
- ✓ 10093تأشيرة على بطاقات تجميد اعتمادات المهمات بالخارج وبطاقات تسوية المهمات بالخارج
- ✓ 4071 تأشيرة على تقرير معلل لإسناد سيارات مصلحة لأغراض شخصية بصفة ثانوية
- ✓ 261 تأشيرة على تراخيص كراء محلات ومقرات إدارية.

- ✓ 102 تأشيرة على تراخيص تركيز خطوط هاتفية.
- ✓ 423 تأشيرة على قرارات وكالات دفوعات.

وبالتالي يكون العدد الإجمالي لمختلف التأشيرات المسندة حوالي 525726 تأشيرة.

1-2-1 إحصائيات توزيع إسناد التأشيرات على التعهد بالنفقات:

1- توزيع عدد التأشيرات على النفقات حسب الهياكل العمومية وتطورها:

شهدت سنة التصرف 2023 ارتفاع عدد الهياكل التي تعتمد منظومة "أدب" مما أفضى إلى ارتفاع عدد التأشيرات المدرجة بالمنظومة وانخفاض عدد التأشيرات المسندة في إطار التعهّد اليدوي بالنفقات.

ويبرز الجدول التالي توزيع وتطور عدد التأشيرات المسندة من مراقبي المصاريف العمومية.

تطور عدد التأشيرات المسندة خلال الفترة 2017-2023

الهيكل العمومي/ السنة	عدد التأشيرات المسندة خلال الفترة 2017 - 2023				
	2019	2020	2021	2022	2023
الوزارات (مركزي ومفوض)	156280	176069	167569	134770	143336
المؤسسات العمومية (التأشيرات على منظومة أدب)	141502	130637	142050	166641	165876
المجالس الجهوية	16819	14326	14342	14028	14125
البلديات	72566	66499	68401	70511	69486
جملة التأشيرات الآلية	**387 167**	**387 531**	**392 362**	**385 950**	**392 823**
التأشيرات على تعهدات يدوية	88 078	67 969	85 489	82 283	68611
الجملة العامة للتأشيرات الآلية واليدوية	**475 245**	**455 500**	**477 851**	**468 233**	**461 434**

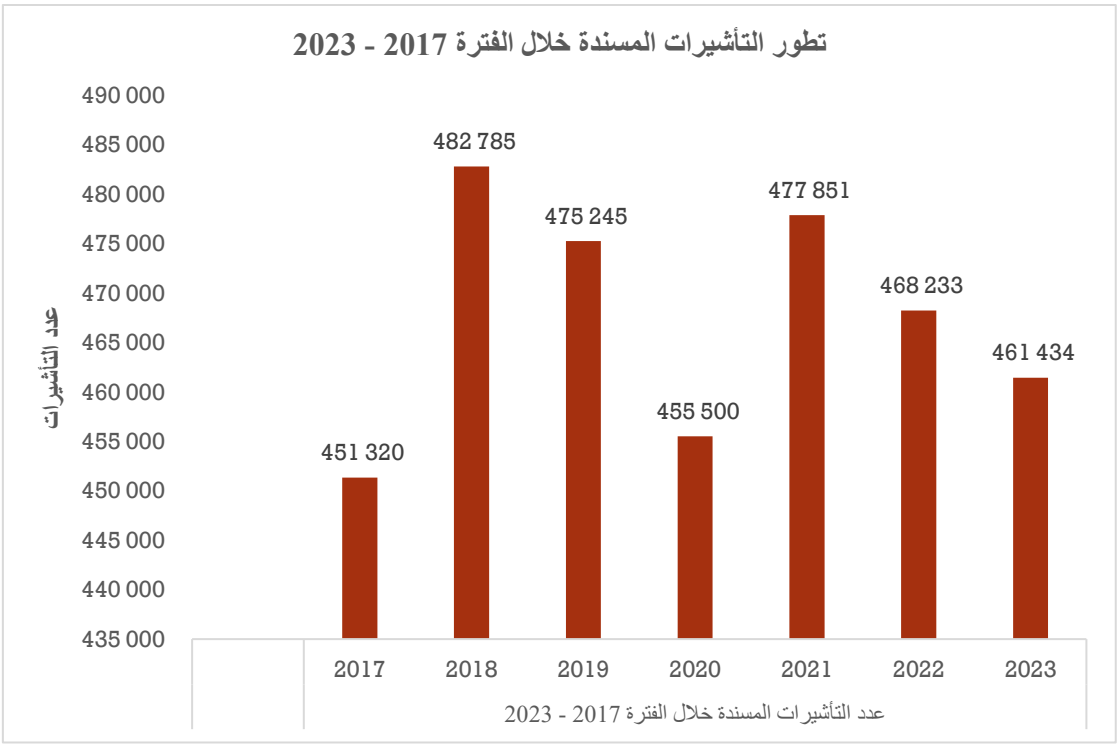

2- توزيع عدد التأشيرات الآلية حسب أقسام الميزانية وصيغ التعهّد:

2-1- توزيع عدد التأشيرات المسندة للمهمّات (الوزارات)حسب صيغ التعهد و أقسام الميزانية

نوع التعهد بالنفقة	مجال ونوع لنفقة	عدد التأشيرات				
		الأقسام 1و2و3	القسم 4	القسم 5	المجموع	النسبة
إجمالي	صفقة عمومية	4818	3357	0	8175	6%
	تدخل أو منحة	9854	8176	18	18048	13%
احتياطي	احتياطي	4311	64	0	4375	3%
تأجير عمومي	تأجير عمومي	78493	0	0	78493	55%
عادي	نفقة فردية	19059	7892		26951	19%
	نفقة جماعية	2564	1201	0	3765	3%
	وكالة الدفوعات	3435	94		3529	2%
الجملة		**122534**	**20784**	**18**	**143336**	**100%**

المصدر: منظومة " أدب مركزي "

يلاحظ ان الأقسام 01 و02 و03 تستأثر بنسبة 85 % من جملة عدد التأشيرات الآلية المنجزة.

وتبرز الإحصائيات استئثار صيغة التعهد بالنفقة في إطار التأجير العمومي بنسبة 55%من العدد الجملي للتأشيرات المنجزة تليها صيغة التعهد العادي بنسبة 24%.

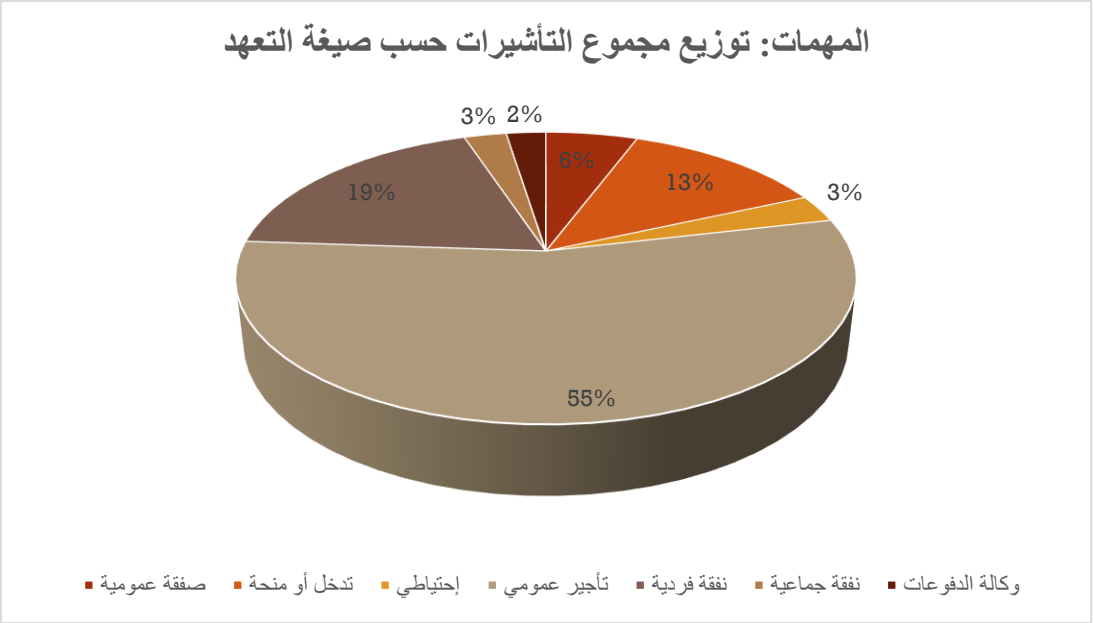

2-2- توزيع عدد التأشيرات المسندة للمؤسسات العمومية المدرجة بمنظومة "أدب" حسب صيغ التعهد و أقسام الميزانية

نوع التعهد بالنفقة	مجال ونوع لنفقة	عدد التأشيرات			
		قسم 1 و2 و3	نفقات الاستثمار	الجملة	النسبة
إجمالي	صفقة عموميّة	14 171	3 956	18 127	11%
	تدخل أو منحة	5 304	260	5 564	3%
احتياطي	احتياطي	27 626	1 537	29 163	18%
تأجيرعمومي	تأجيرعمومي	14 329	-	14 329	9%
عادي	نفقة فردية	60 369	16 351	76 720	46%
	نفقة جماعية	5 246	2 881	8 127	5%
	وكالة الدفوعات	13 671	153	13 824	8%
أخرى	أخرى (*)	22	-	22	0%
الجملة		**140 738**	**25 138**	**165 876**	**100%**
(*) تعهد بنفقة في إطار المصاريف العارضة					

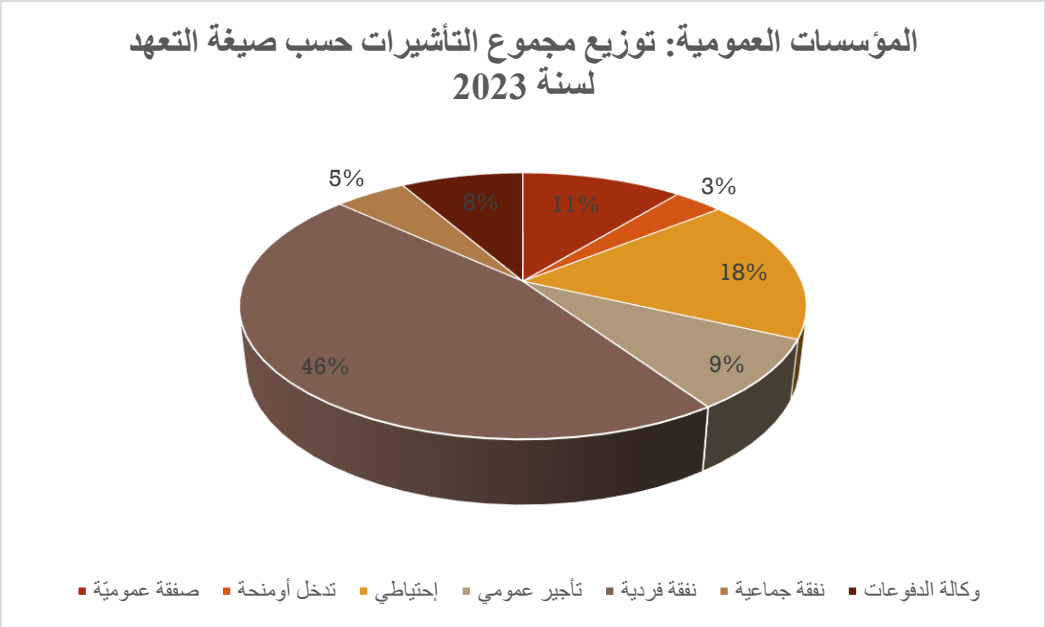

2-3- توزيع عدد التأشيرات المسندة للمجالس الجهوية- حسب صيغ التعهد و أقسام الميزانية

صيغة التعهد	إطار التعهد بالنفقة	عدد التأشيرات			
		قسم 1 و2 و3	نفقات الاستثمار	الجملة	النسبة
إجمالي	صفقة عموميّة	249	1 389	1 638	12%
	تدخل أو منحة	714	16	730	5%
احتياطي	احتياطي	717	45	762	5%
تأجير عمومي	تأجير عمومي	1 212	-	1 212	9%
عادي	نفقة فردية	1 849	6 757	8 606	61%
	نفقة جماعية	148	360	508	4%
	وكالة الدفوعات	662	4	666	5%
أخرى	أخرى (*)	3	-	3	0%
الجملة		**5 554**	**8 571**	**14 125**	**100%**
(*) تعهد بنفقة في إطار المصاريف العارضة					

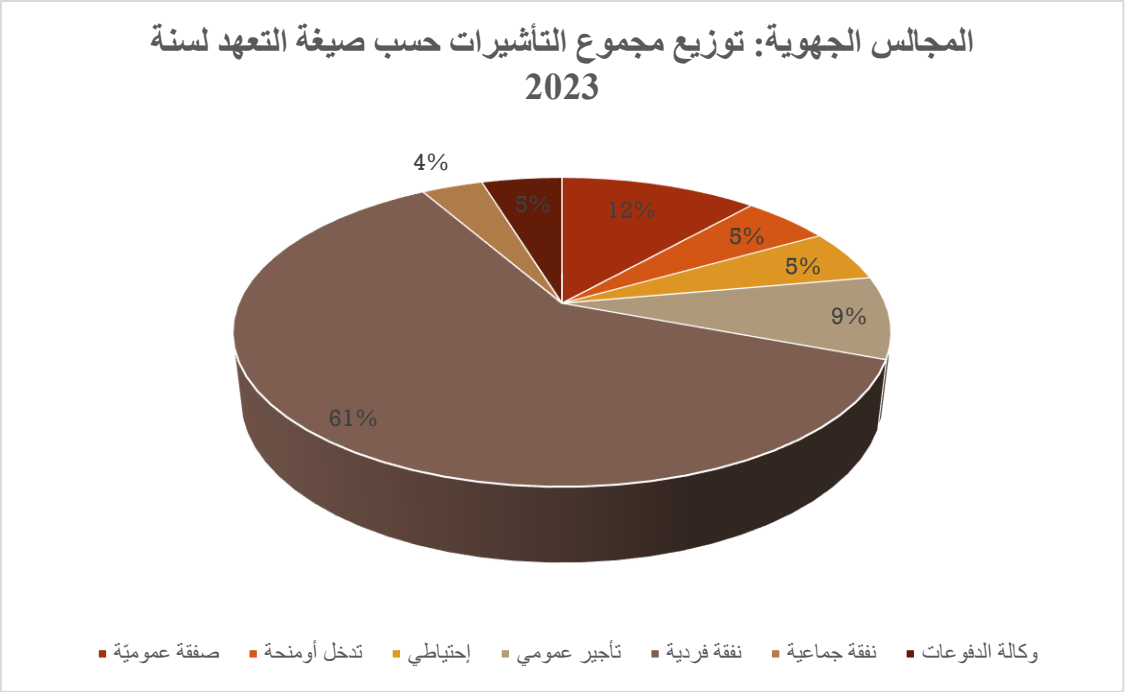

2-4-توزيع عدد التأشيرات المسندة للبلديات حسب صيغ التعهد و أقسام الميزانية

صيغة التعهد	إطار التعهد بالنفقة	عدد التأشيرات			
		قسم 1 و2 و3	نفقات الاستثمار	الجملة	النسبة
إجمالي	صفقة عموميّة	3 494	1 108	4 602	7%
	تدخل أو منحة	2 454	7	2 461	4%
احتياطي	احتياطي	10 676	26	10 702	15%
تأجيرعمومي	تأجيرعمومي	24 582	-	24 582	35%
عادي	نفقة فردية	18 652	4 658	23 310	34%
	نفقة جماعية	577	146	723	1%
	وكالة الدفوعات	3 100	-	3 100	4%
أخرى	أخرى (*)	6	-	6	0%
الجملة		**63 541**	**5 945**	**69 486**	**100%**
(*) تعهد بنفقة في إطار المصاريف العارضة					

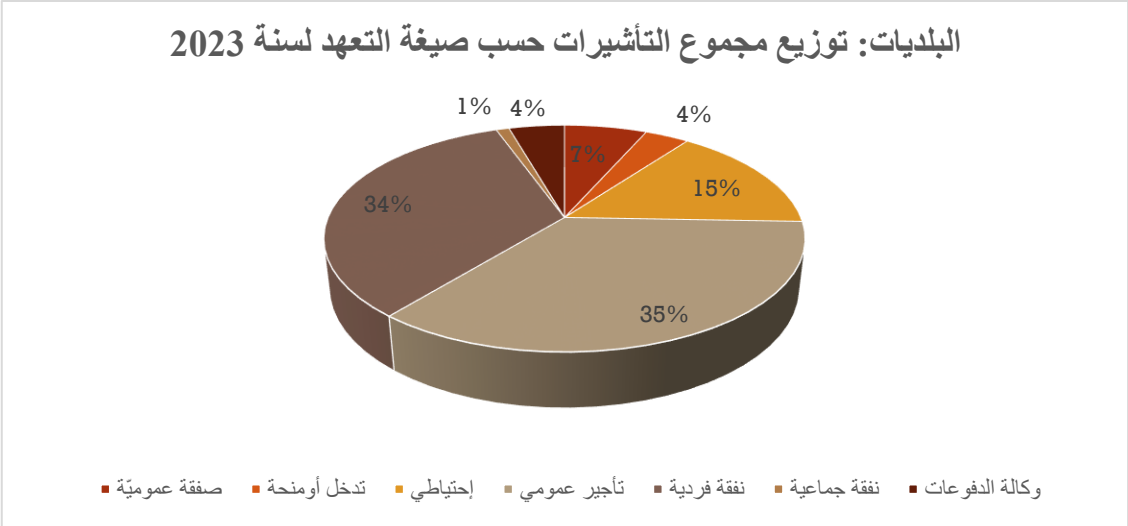

1-2-2- إحصائيات التأشيرعلى مقررات إسناد السيارات:

تم خلال سنة 2023 التأشير على **4071** مقرّر إسناد سيارة مصلحة لأغراض شخصية بصفة ثانوية تتوزع كما يلي:

	في المستوى المركزي	في المستوى الجهوي	العدد الجملي للمقرّرات المؤشرعليها
عدد مقررات الترخيص في استعمال سيارات المصلحة لأغراض شخصية المؤشرعليها سنة 2023	**1443**	**2628**	**4071**
النسبة	**35%**	**65%**	**100%**
للاطلاع على توزيع سيارات المصلحة المسندة لأغراض شخصية بصفة ثانوية يمكن مراجعة الملحقين عدد 1 و2 المرفقين بهذا المحور			

1-2-3 - إحصائيات التأشيرعلى تراخيص كراء المحلات الاداريّة:

تمّ خلال سنة 2023 التأشير على 261 ترخيص كراء توزعت كما يلي:

المكاتب	على المستوى المركزي	على المستوى الجهوي	العدد الجملي للتأشيرات
عدد التأشيرات لإبرام عقود الكراء	**06**	**255**	**261**
النسبة	**2.3 %**	**%97.7**	**100%**
المصدر: الإحصائيات الصادرة عن المكاتب الجهوية والمركزية ملاحظة: للاطلاع على تفاصيل الكراءات يمكن مراجعة الملحق عدد 03 و04.			

1-2-4 إحصائيات التأشير على تراخيص تركيز الخطوط الهاتفية خلال سنة 2023

أسندت مكاتب مراقبة المصاريف العمومية سنة 2023 عدد 102 ترخيصا لتركيز خطوط هاتفية 47% منها بالمكاتب المركزية مقابل 53% في المستوى الجهوي.

1-2-5 إحصائيات التأشير على بطاقات تجميد الاعتمادات بعنوان مهمات بالخارج وتسوية المهمات بالخارج:

تم خلال سنة 2023 اسناد **10206 تأشيرة** على بطاقات تجميد الاعتمادات للمهمات بالخارج أو تسويتها من قبل مختلف مكاتب مراقبة المصاريف العمومية مقابل **7817** سنة 2022، وتتوزع التأشيرات كما يلي:

	المكاتب المركزية	المكاتب الجهوية	الجملة
عدد التأشيرات على بطاقات تجميد اعتمادات المهمات	**6 236**	**1066**	**7302**
عدد التأشيرات على بطاقات تسوية المهمات المنجزة	**2 625**	**279**	**2904**
الجملة	**8 861**	**1326**	**10206**

ملاحظة: لمزيد التفاصيل يمكن مراجعة الملحقين عدد 05 و06

1-2-6- إحصائيات التأشيرات المتعلقة بوكالات الدفوعات:

تم خلال سنة 2023 التأشير على عدد 423 قرار يتعلق بوكالات الدفوعات منها 358 قرار اسناد تسبقه و65 قرار ختم وكالة دفوعات وذلك على المستويين المركزي والجهوي (انظر الملحق عدد 07 والملحق عدد 08)

2- إحصائيات مشاركة مراقبي المصاريف في مراقبة الصفقات العمومية:

شارك مراقبو المصاريف العمومية خلال سنة 2023 في 1890 جلسة للجان مراقبة الصفقات العمومية مقابل 2084 جلسة خلال سنة 2022 في حين بلغ عدد الملفات المدروسة في إطار لجان الصفقات سنة 2023 عدد **9476** ملف مقابل **10033** ملف سنة 2022 ويتوزع عدد الجلسات والملفات المدروسة كما يلي:

	بالمكاتب المركزية	بالمكاتب الجهوية	العدد الجملي
عدد الجلسات مختلف لجان مراقبة الصفقات	482	1408	**1890**
عدد الملفات المدروسة في إطار لجان الصفقات	2674	6802	**9476**

2-1- إحصائيات المشاركة في جلسات لجان مراقبة الصفقات

توزع حضور لجان مراقبة الصفقات كما يلي:

على المستوى المركزي:

عدد جلسات لجان مراقبة الصفقات التي حضرها مراقبو المصاريف على المستوى المركزي				
اللجان المختصة بالهيئة العليا للطلب العمومي	اللجان الوزارية	اللجان الخاصة	لجان اخرى	العدد الجملي للجلسات
60	**355**	**63**	**4**	**482**

على المستوى الجهوي:

عدد جلسات لجان مراقبة الصفقات العمومية التي حضرها مراقبو المصاريف على المستوى الجهوي							
اللجان المختصة بالهيئة العليا	الوزارية	الجهويّة	البلدية	المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحيّة	المندوبيات الجهويّة للتربية	الداخلية بالجامعات ولجان أخرى	**الجملة**
4	**4**	**779**	**115**	**225**	**247**	**34**	**1408**

يلاحظ أن اللجان الجهوية للصفقات تستأثر بالنصيب الأكبر من الجلسات (حوالي 55 % من الجلسات) تليها لجان المندوبيات الجهوية للتربية بـ 18 % من الجلسات.

2-2- إحصائيات عدد الملفات التي عالجها مراقبو المصاريف العمومية في إطار لجان مراقبة الصفقات العمومية:

أ-توزيع عدد الملفات حسب اللجان على المستوى المركزي:

لجان الصفقات	اللجان العليا للصفقات	اللجان الوزارية	اللجان الخاصة	لجان الجامعات ولجان اخرى	العدد الجملي للملفات
عدد الملفات	185	1707	778	4	2674
النسبة	**%7**	**64%**	**29%**	**0.15%**	**100%**

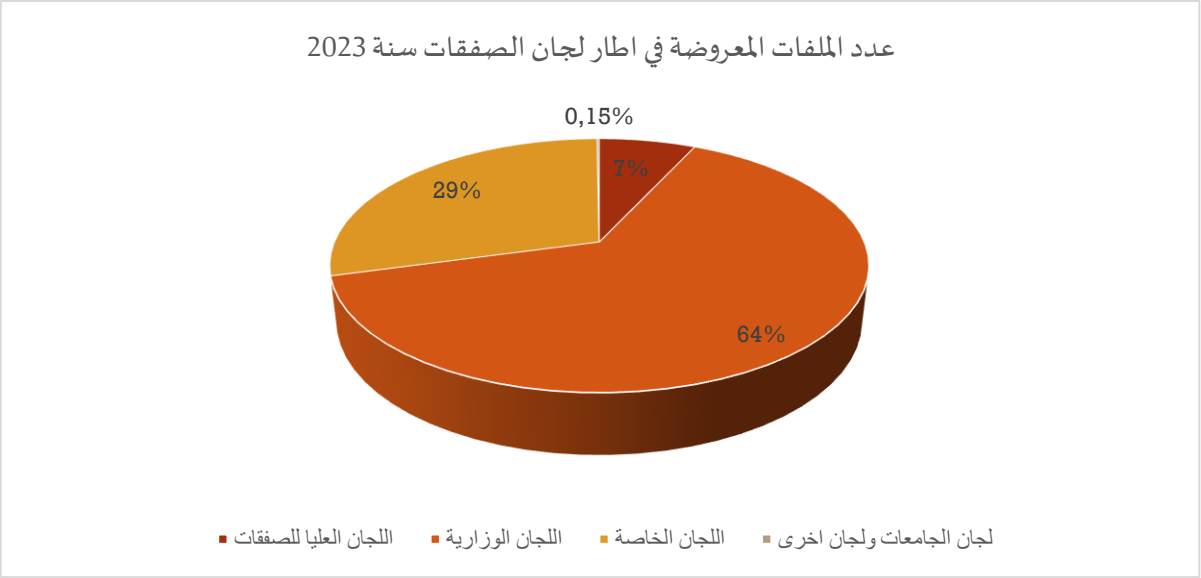

ب/ توزيع العدد الجملي للملفات حسب طبيعة الملف:

اللجان / طبيعة الملفات	اللجان العليا	اللجان الوزارية	اللجان الخاصة	لجان الجامعات
ملفات الاعلام بالمخططات التقديرية	0	72	778	4
ملفات تقارير تقييم العروض	84	925		
ملاحق الصفقات	57	223		
ملفات ابرام صفقات بالتفاوض المباشر	2	132		
الاعلام بفسخ الصفقات	0	4		
ملفات الختم النهائي	41	329		
ملفات التظلم والطعون	1	1		
ملفات ومذكرات اخرى	0	21		
اجمالي الملفات	**185**	**1707**	**778**	**4**
المجموع العام	**2674**			

ج / توزيع عدد الملفات حسب اللجان على المستوى الجهوي:

اللجان العليا لمراقبة الصفقات	اللجان الوزارية لمراقبة الصفقات	اللجان الجهوية لمراقبة الصفقات	اللجنة الداخلية للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحيّة	اللجنة الداخلية للمندوبية الجهويّة للتربية	اللجان البلدية	لجان الجامعات	العدد الجملي لملفّات الصفقات
29	11	4812	654	1016	246	34	**6802**

د/ توزيع العدد الجملي للملفات حسب طبيعة الملف:

اللجان	عدد الملفات المعروضة على							المجموع
	اللجان العليا	اللجان الوزارية	اللجان الجهوية	اللجان البلدية	اللجان الداخلية			
					المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحيّة	المندوبية الجهوية للتربية	الجامعة	
ملفات الاعلام بالمخططات التقديرية	26	1	207	17	45	40	3	**339**
ملفات تقارير تقييم العروض	3	9	2484	109	264	453	16	**3338**
ملاحق الصفقات	0	1	520	33	44	90	0	**688**
ملفات ابرام صفقات بالتفاوض المباشر	0	0	91	15	7	3	0	**116**
الاعلام بفسخ الصفقات	0	0	128	7	26	25	0	**186**
ملفات الختم النهائي	0	0	965	56	239	352	15	**1627**
ملفات التظلم والطعون	0	0	36	0	3	2	0	**41**
ملفات ومذكرات اخرى	0	0	381	9	26	51	0	**467**
اجمالي الملفات	**29**	**11**	**4812**	**246**	**654**	**1016**	**34**	**6802**

3-إحصائيات مشاركة مراقبي المصاريف العمومية خلال سنة 2023 في لجان أخرى غيرلجان مراقبة الصفقات

في إطار تطبيق بعض النصوص الترتيبيّة الخاصة، يشارك مراقبو المصاريف في عدة لجان أخرى نذكر منها:

- اللجان الفنية لإسناد التمويل العمومي
- اللجان الطبية
- لجان الانتدابات
- لجان أخرى (اللجان الاستشارية، لجان التبتيت، لجان اللزمات، لجان متابعة المشاريع...)
- جلسات حوار التصرف

بلغ عدد الجلسات التي عقدتها اللجان المذكورة ولجان أخرى والتي شارك فيها مراقبو المصاريف عدد **1576جلسة** تقريبا تركزت أساسا بالجهات حيث بلغ عددها **1183 جلسة** على المستوى الجهوي و**393 جلسة** على المستوى المركزي وتتوزع كالآتي:

اللجان	عدد الجلسات بالمكاتب المركزية	عدد الجلسات بالمكاتب الجهوية	جملة عدد الجلسات
اللجان الفنية للتمويل العمومي	360	716	1076
اللجان الطبية	0	447	447
لجان أخرى (*)	33	20	53
الجملة	**393**	**1183**	**1576**

(*) لجان أخرى (اللجان الاستشارية، لجان التبتيت، لجان اللزمات لجان متابعة المشاريع، جلسات حوار التصرف/جلسات تقييمية وتنسيقية لإرساء أنظمة الرقابة الداخلية / تجاوز بعض الإشكاليات).

4- إحصائيات الأنشطة الأخرى لمراقبي المصاريف العمومية خلال سنة 2023

لا تقتصر أنشطة مراقبي المصاريف على إسناد التأشيرة وحضور اللجان وإنّما تشمل مهام أخرى وهي بالأساس:

1- **عضوية مجالس الإدارة بالمنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية.**
2- **القيام بمهام مراقب دولة غير متفرغ.**
3- **التفقد والتدقيق والتقييم**
4- **تامين التكوين لفائدة هياكل التصرف**
5- **المشاركة في الندوات و الملتقيات و التربصات**

وفيما يلي حوصلة لتوزع مراقبي المصاريف على هذه الأعمال والمهام في سنة 2023:

المهام	عدد المراقبين المعنيين بالمكاتب المركزية	عدد المراقبين المعنيين بالمكاتب الجهوية	الجملة
عضوية مجالس الإدارة	**19**	**14**	**33**
مهام مراقب دولة غير متفرغ	**09**	**24**	**33**
مهام التفقد والتدقيق والتقييم	**21**	**10**	**31**
الجملة	**31**	**47**	**97**

المصدر: الاحصائيات الصادرة عن المكاتب المركزية والجهوية

كما تولى مراقبو المصاريف المشاركة في عدة أنشطة كالندوات والتربصات وفقا للتوزيع التالي:

النشاط	المكاتب المركزية	المكاتب الجهوية	الجملة
حضور ندوات وملتقيات من طرف المراقبين	35	56	91
المشاركة في دورات تكوينية	8	14	22
المشاركة في التربصات	01	1	02
جملة الانشطة	44	71	115

المصدر: الاحصائيات الصادرة عن المكاتب المركزية والجهوية

وفي نفس السياق أمّن مراقبو المصاريف جملة من أنشطة التكوين لفائدة الهياكل العمومية بطلب منها توزعت كما يلي:

معطيات أنشطة التكوين/ المكاتب	المكاتب المركزية	المكاتب الجهوية	الجملة
عدد المراقبين المنشطين	15	12	27
عدد المستفيدين من التكوين	627	990	1617
عدد الهياكل المستفيدة من التكوين	74	216	290
عدد أنشطة التكوين	28	26	54
جملة عدد أيام أنشطة التكوين	42	34	76
المصدر: الاحصائيات الصادرة عن المكاتب المركزية والجهوية			

5 -نشاط رئاسة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف ومجلسها وكافة هياكلها خلال سنة 2023

طبقا للفصلين 47 و48 و56 و57 من الأمر عدد612 لسنة 2019 تتكون هيكلة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية من الاقسام والوحدات التالية:

- رئيس الهيئة
- مجلس الهيئة
- مجلس أخلاقيات المهنة
- وحدة الشؤون العامة
- قسم الرقابة المركزية
- قسم الرقابة الجهوية
- مكاتب مراقبة مصاريف مركزية
- مكاتب مراقبة مصاريف جهوية
- قسم التقييم والتفقد والتدقيق
- قسم التظلم وقبول الطعون

ويبين الرسم البياني التالي التنظيم الهيكلي للهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية بمختلف الهياكل المكونة لها:

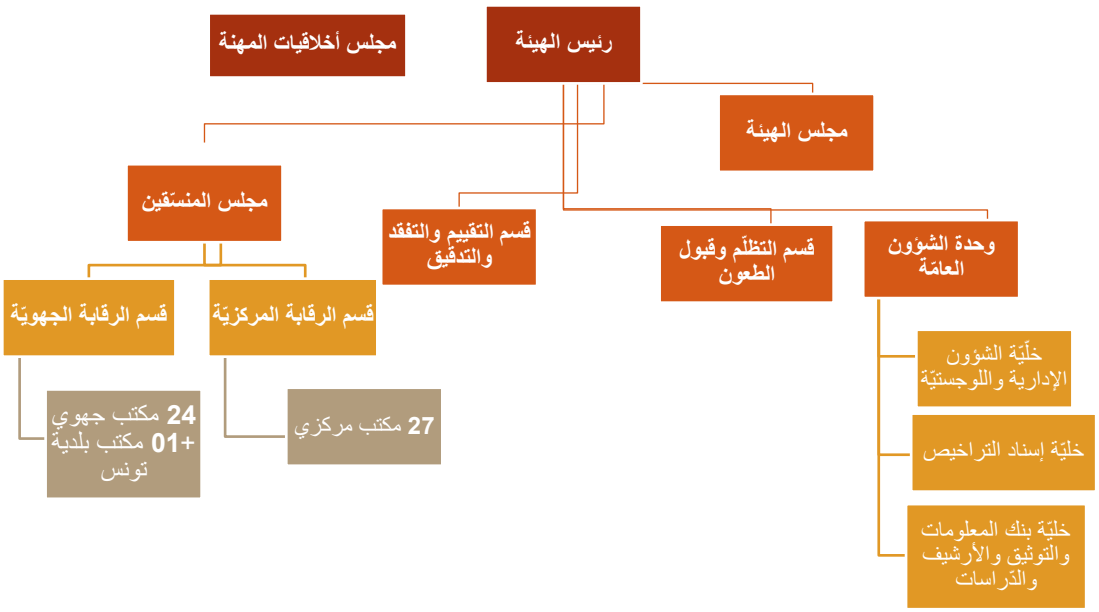
مجلس أخلاقيات المهنة
رئيس الهيئة
مجلس الهيئة
مجلس المنسقين
قسم التقييم والتفقد والتدقيق
قسم التظلّم وقبول الطعون
وحدة الشؤون العامّة
قسم الرقابة الجهويّة
قسم الرقابة المركزيّة
خلّيّة الشؤون الإدارية واللوجستيّة
خلّيّة إسناد التراخيص
خلّيّة بنك المعلومات والتوثيق والأرشيف والدّراسات
24 مكتب جهوي
01+ مكتب بلدية تونس
27 مكتب مركزي

الإطار البشري للهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

تضم الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية **290** عونا موزعين بين رئاسة الهيئة والمكاتب المركزية والجهوية وينتمون إلى رتب مختلفة تنتمي لسلك مراقبة المصاريف او لبقية الاسلاك الإدارية برئاسة الحكومة كما يبينه الجدول التالي:

الرتب	المكاتب المركزية	المكاتب الجهوية	العدد الجملي	النسبة من المجموع العام
مراقب عام	17	25	42	14
مراقب رئيس	21	10	31	11
مراقب أول	09	17	26	9
مراقب	06	31	37	13
مساعد مراقب	12	40	52	18
ملحق مراقبة	1	06	07	2.4
كاتب مراقبة	1	11	12	4
مستكتب مراقبة	0	3	03	1
جملة سلك مراقبة المصاريف العمومية	**67**	**143**	**210**	**72.4**
سلك الإداري المشترك	7	15	22	7.5
سلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف	0	2	02	0.68
سلك محللي وتقنيي الإعلامية	3	1	04	1.38
السلك التقني المشترك للإدارات العمومية	0	1	01	0.34
أسلاك خصوصية أخرى	1	5	06	2
سلك مستشاري المصالح العمومية	1	0	01	0.34
سلك العملة	12	32	44	15.36
جملة بقية الاسلاك	**24**	**56**	**80**	**27.6**
المجموع العام	**91**	**199**	**290**	**100**
الأعوان الذين يباشرون إسناد التأشيرة	55	94	**149**	-
النسبة مقارنة بمجموع الأعوان	% 19	% 32	% 51	-

II. أنشطة هياكل الهيئة

1. نشاط مجلس الهيئة

عقد مجلس الهيئة خلال سنة 2023 عدد 04 اجتماعات تناولت عدة مواضيع نذكر من بينها:

- مخرجات تقرير التقييم الذي أنجزه خبراء البنك الدولي حول المالية العمومية بتونس
- مشروع دليل إجراءات الهيئة لمراقبة النفقات العمومية ،
- المصادقة على المسارات الخاصّة بقسم التقييم والتدقيق والتفقد،
- النظر في تقارير أنشطة الأقسام،
- مشروع ميثاق تدقيق خاصّ بالهيئة،
- مشروع تنقيح قرار رئيس الحكومة المتعلق بتحديد كيفيّة إجراء حركة النقل الخاصّة بأعوان الهيئة
- تقييم مسار إعداد التقرير السنوي لسنة 2022
- ضبط محاور التقرير السنوي لسنة 2023
- مشروع دليل إجراءات قسم التظلم وقبول الطعون

2. نشاط مجلس المنسقين:

ينعقد مجلس المنسّقين بدعوة من رئيس الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية للبتّ في النقاط الخلافية التي قد تنشأ بمناسبة إبداء الرأي في بعض المواضيع من طرف قسمي الرقابة المركزية والرقابة الجهويّة. وقد تمّ خلال سنة 2023 عقد اجتماع وحيد لمجلس المنسقين خصّص للنظر في المسائل التالية:

- كيفيّة صرف المساعدات الإجتماعيّة للأعوان عن طريق ودادیّة غير الودادیّة الأصليّة -التّرخيص الإستثنائي وطلبات التّجديد؛
- حصص الوقود المسندة لفائدة الإطارات غير المكلّفة بخطط وظيفيّة بمناسبة اسنادهم سيارات مصلحة لأغراض شخصية بصفة استثنائية؛
- التزوّد بمادتي الحليب والخبز خارج إطار صفقات التغذية بمؤسسات الخدمات الجامعيّة.

3. تنظيم الملتقى السنوي لمراقبي المصاريف العمومية لسنة 2023:

انتظم الملتقى السنوي لمراقبة المصاريف العمومية يومي 29 و30 نوفمبر 2023 بمدينة الحمامات تحت سامي إشراف السيّد رئيس الحكومة تحت شعار "مراقبة المصاريف العمومية: مراوحة بين الرقابة المسبقة واللاحقة من أجل دفع التنمية الجهوية"، تم خلالهما تقديم عدة مداخلات من قبل مراقبي المصاريف العمومية وممثلي وزارات التجهيز والإسكان والتربية

والفلاحة والموارد المائية و بحضور عدد هام من المتصرفين بالإضافة لمراقبي المصاريف العمومية وقد انبثق عن الملتقى عدد من التوصيات منها:

- التأكيد على الحاجة لتعزيز مسار اللامركزية بتحويل الموارد المالية والإمكانيات البشرية للجهات والمحليات في أفضل الآجال للاضطلاع بدورها في دفع التنمية وصنع القرار الخاص بمجالاتها.
- العمل على مزيد تطوير دور ومهام مراقبة المصاريف العمومية في اتجاه مزيد التخفيف من الرقابة المسبقة والتوجه نحو التدقيق والتقييم والمراقبة اللاحقة.
- تطوير منظومة الصفقات العمومية في اتجاه تخفيف الإجراءات بهدف التقليص في الآجال والضغط على كلفة انجاز المشاريع الجهويّة؛
- تطوير منظومة تونيبس بمعية كل الأطراف المعنية لتكون أداة فاعلة لتصرف عصري
- مطالبة هياكل التصرف بمزيد التنسيق مع مراقبي المصاريف لمتابعة المشاريع المعطلة ومساندتها
- تسريع عمليات خلاص الطلبات العموميّة لتحفيز المتعاملين الاقتصاديين على المشاركة والمحافظة على قدراتهم الماليّة عند تلبية هذه الطلبات. والحد من حالة العزوف عن المشاركة في الطلبات العمومية بما يعطل المشاريع التنموية

4. إصدار التقرير السنوي لسنة 2022:

عملا بأحكام الفصل 19 من الامر عدد 2878 لسنة 2012 مؤرخ في 19 نوفمبر 2012 المتعلق بمراقبة المصاريف العمومية أصدرت الهيئة العامة لمرقبة المصاريف العمومية تقريرها السنوي لسنة 2022 الذي احتوى على جزئين:

- الجزء الأول يتعلق بنشاط الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية لسنة 2022 وأهم الاحصائيات العامة لتنفيذ الميزانية.
- الجزء الثاني يتعلق بمواضيع تهم أوجه مختلفة للتصرف العمومي وحوصلة لأهم الأعمال الرقابية ومخرجاتها التي قامت بها الهيئة.

وتم تسليم التقرير السنوي إلى السيد رئيس الحكومة وتم نشره بالموقع الرسمي لرئاسة الحكومة.

5. إبداء الرّأي حول مشاريع النصوص القانونية والترتيبية:

تولت الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية خلال سنة 2023 إبداء الرأي بخصوص عدد هام من مشاريع النصوص القانونية والترتيبيّة نذكر من بينها:

- مشروع قرار وزيرة التجهيز والإسكان يتعلق بضبط إجراءات ومعايير تعيين المصممين لإنجاز مشاريع البناءات المدنية
- مشروع منشور بخصوص التصرف في التجهيزات الاعلامية التي زال الانتفاع بها والمزمع التفويت فيها لفائدة الهياكل العمومية.
- مشروع قرار يتعلق بضبط الشروط والإجراءات التي يمكن للمشتري العمومي من خلالها اللجوء إلى خبراء أو مكاتب المساندة الفنية خلال مسار إعداد وإبرام وتنفيذ الصفقات.

- مشروع منشور وزير الشؤون الاجتماعية حول برنامج التمكين الاقتصادي
- مشروع منشور حول إعداد عقود تحسين الأداء للمؤسسات والمنشآت العمومية
- مشروع مرسوم يتعلق بتنقيح وإتمام مجلة المحاسبة العمومية.
- مشروع تنقيح القانون الأساسي للميزانية
- مشروع أمر يتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 458/ 2015 المؤرخ في 09 جوان 2015 والمتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد الدولة والصناديق الاجتماعية لمنح التكفل بنفقات التأهيل والتربية المختصة والرعاية بالبيت للأشخاص ذوي الإعاقة لفائدة جمعيات رعاية المعاقين.
- مشروع الامر المتعلق بضبط التنظيم الاداري والنظام المالي وطرق تسيير وكالات المجالس الجهوية

نشاط الأقسام والوحدات المختصة

1. **قسم الرقابة المركزية على المصاريف العمومية.**
2. **قسم الرقابة الجهوية على المصاريف العمومية**
3. **قسم التقييم والتدقيق والتفقد**
4. **قسم التظلم وقبول الطعون.**
5. **مجلس اخلاقيات المهنة**
6. **وحدة الشؤون العامة**

قسم الرقابة المركزية على المصاريف العمومية.

يتولّى قسم الرقابة المركزية:

- متابعة أعمال الرقابة على المستوى المركزي.
- التنسيق بين مراقبي المصاريف العمومية بمختلف الوزارات.

وفي هذا الإطار عقد القسم خلال سنة 2023 عدد 27 جلسة عمل نظر خلالها في 117 موضوع.

قسم الرقابة الجهوية على المصاريف العمومية

يتولى قسم الرقابة الجهوية متابعة أعمال الرقابة الجهوية والتنسيق بين مراقبي المصاريف العمومية بمختلف الجهات كما يعمل على فض الإشكاليات بين مراقبي المصاريف وآمري الصرف وبقية الهياكل المتدخلة في التصرف العمومي.
وقد عقد القسم خلال سنة 2023 عدد 44 جلسة عمل نظر خلالها في عدد 313 موضوع.

قسم التفقد والتقييم والتدقيق

يتولى قسم التقييم والتدقيق والتفقد اعداد برنامج سنوي للتدقيق والتفقد بالهيئة وهو مكلف بمتابعة إنجازه وتنفيذه بعد مصادقة مجلس الهيئة عليه. ويتولى القسم عرض مآلات مهمات التقييم والتدقيق والتفقد على رئاسة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية.
وتوزع نشاط القسم خلال سنة 2023 في هذا المجال بين مواصلة تنفيذ المهمات السابقة والانطلاق في مهمات جديدة كما يلي:

- تم اصدار 14 اذن مهمة في سنة 2023 توزعت الى 10 مهمات تفقد و3 مهمات تدقيق ومهمة (1) تقييم.
- تم استكمال 7 مهمات بصفة نهائية منها 4 صادرة في سنة 2023
- أشرف القسم على 22 مهمة رقابية منها 15 مهمة جارية صادرة قبل 2023 وعقد 14 جلسة في إطار المتابعة
- شارك في المهمات الصادرة سنة 2023 عدد 27 مراقب مصاريف وذلك دون اعتبار عدد المراقبين المشاركين في المهمات الصادرة قبل سنة 2023.

نشاط قسم التظلم وقبول الّطعون

يختص هذا القسم بالنظر في طلبات التظلم الواردة على الهيئة والبت في الطعون المقدمة من طرف المتعاملين مع الإدارة في مجال التعهد بالإنفاق العمومي والشراء خارج إطار الصفقة. ويشمل نشاط القسم النظر في العرائض المتعلقة بخلاص مستحقات المزودين أصحاب الصفقات العمومية.

وعقد القسم خلال سنة 2023 ثلاثون (30) اجتماعا نظر خلالها في 67 ملفا.

مجلس أخلاقيات المهنة لمراقبي المصاريف

طبقا لقرار رئيسة الحكومة المؤرخ في 21 مارس 2022 المتعلق بضبط مشمولات مجلس أخلاقيات المهنة لمراقبي المصاريف العمومية تولّى المجلس خلال سنة 2023 :

- **إعداد مدونة سلوك وأخلاقيات المهنة لمراقبي المصاريف العمومية** باعتماد مسار تشاركي أفضى إلى المصادقة عليها بمقتضى قرار السيد رئيس الحكومة بتاريخ 20 أكتوبر 2023 وصدورها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
- **التوعية والتحسيس بأخلاقيات المهنة من خلال:**
  - التعريف بمدونة السلوك وتعميمها على كافة أعوان الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية للاطلاع عليها وامضاء الالتزامات الناجمة.
  - استصدار مذكرة من رئيسة الهيئة عدد 27 بتاريخ 12 أفريل 2023 تتعلّق بتحسين آليات التواصل الداخلي والخارجي لإطارات واعوان الهيئة العامة لمراقبة المصاريف.
  - تنظيم ورشة تكوينية لفائدة مراقبي المصاريف العمومية في المستويين المركزي والجهوي حول التوقي من الفساد وتضارب المصالح.
- **البحث والتقصّي حول شبهات المسّ بأخلاقيات المهنة لمراقبي المصاريف العمومية**. وفي هذا الإطار تم:
  - عرض عدد 04 من الأعوان والإطارات على انظار مجلس اخلاقيات المهنة من اجل ارتكابهم أخطاء على معنى مدونة السلوك نتج عنها سحب التكليف بأسناد التأشيرة من مراقب المصاريف المعني ولفت نظر كتابي لكل من رئيس مكتب لمراقبة المصاريف العمومية وإطار يعمل بأحد المكاتب الجهوية كما تم نقلة أحد الإطارات.
  - عرض إطار على المجلس لإخلاله بقواعد التواصل والتنبيه عليه.

نشاط وحدة الشؤون العامة:

تولت الوحدة خلال سنة 2023:

- التصرف في الموارد البشرية من خلال:
  - متابعة المسار المهني لإطارات وأعوان الهيئة وعددهم الجملي 290
  - ترؤس اللجنة الفنّية لحركة النقل السنوية
  - التنسيق مع هيئة مراقبي الدولة بخصوص وضعيات مراقبي المصاريف الذين يشغلون خطة مراقب دولة غير متفرّغ
- تامين التنسيق بين رئاسة الهيئة ومكاتب مراقبة المصاريف العمومية
- المساهمة في قيادة إعداد التقرير السنوي لنشاط مراقبة المصاريف العمومية ومتابعة طباعة وتوزيعه

- تامين اعمال تنظيم الملتقى السنوي لمراقبي المصاريف العمومية
- تامين تنظيم ندوة رؤساء المكاتب
- متابعة النزاعات الإدارية التي تكون مراقبة المصاريف العمومية طرفا فيها
- متابعة مشاركة المراقبين في تأمين دورات تكوينية في إطار اتفاقيات ابرمت بين الهيئة وهياكل عمومية
- تامين تنظيم دورات تكوينية لفائدة المراقبين
- متابعة اسناد تراخيص التكوين لمراقبي المصاريف العمومية
- متابعة البناءات والمعدات الموضوعة على ذمة الهيئة ومكاتب مراقبة المصاريف

ملخّص

تطورنشاط الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية في سنة 2023

ع/ر	أنشطة الهيئة/ هياكل الهيئة/المكاتب المركزية والجهوية/ نشاط مراقبي المصاريف	احصائيات سنة 2022	احصائيات سنة 2023	نسبة التطور (%)
1	عدد الميزانيات العمومية الخاضعة لمراقبة المصاريف العمومية (الدولة/الإدارات الجهوية/ المؤسسات العمومية/المجالس الجهوية/ البلديات)	3198	3254	%1,75
2	**نشاط إسناد التأشيرة**			
	1- التأشيرات على البطاقات البيانية وبطاقات التجميد وبطاقات الملاحق وبطاقات الاختام النهائية للصفقات العمومية	29615	49229	%66,23
	2- التأشيرات على بطاقات تجميد الاعتمادات للمهمات بالخارج وبطاقات تسوية نفقات المهمات	7817	10206	%30,56
	3- التأشيرعلى التقارير المعللة ومبررات اسناد سيارات المصلحة لأغراض شخصية بصفة ثانوية	3610	4071	%12,77
	4- التأشيرات على تراخيص الكراء للمحلات والمعدات	380	261	%31,32-
	5- التأشيرعلى تركيز الخطوط الهاتفية	245	102	%58,37-
	6- التأشيرعلى قرارات التسمية وقرارات الختم لوكالات الدفوعات	595	423	%28,91-
	مجموع التأشيرات من غير التعهد بالنفقات	42262	64292	%52,13
	7- التأشيرعلى مقترحات التعهد بالنفقات			
	في إطار التصرف الآلي على منظومة أدب	385950	392823	%1,78
	في إطار التصرف اليدوي	82283	68611	%16,62-
	جملة التأشيرات على اقتراحات النفقات	468233	461434	%1,45-
	جملة اسناد مختلف التأشيرات	510495	525726	%2,98
	المشاركة في أشغال اللجان			
3	المساهمة في مراقبة الصفقات			
	1- عدد المشاركات في جلسات لجان مراقبة الصفقات	2084	1925	%7,63-
	2- عدد ملفات الصفقات المدروسة في إطارهذه اللجان	11451	11472	%1+
4	عضوية لجان اخرى (اللجان المهمة لإسناد التمويل العمومي/اللجان الطبية /لجان الانتداب/ لجان أخرى...)			
	1- عدد المشاركة في جلسات اللجان	3101	1576	%49,18-
5	مهام أخرى			
	1- عدد المراقبين أعضاء مجالس الإدارة	19	33	%73,68
	2- عدد مراقبي المصاريف المكلفين بمهام مراقب دولة غير متفرغ	28	33	%17,86
	3-عدد المراقبين المكلفين بمهام التقييم والتفقد والتدقيق	104	31	%70,19-

6	نشاط مجلس الهيئة وهياكلها:			
	1- عدد اجتماعات مجلس الهيئة	4	4	%0
	2- عدد اجتماعات مجلس المنسقين	2	1	%50-
	3- تنظيم الملتقى السنوي للمراقبة	1	1	%0
	4- إصدار التقرير السنوي	1	1	%0
	5- إبداء الراي في مشاريع النصوص القانونية والترتيبية	11	9	%18,18-

ملاحـــق المحور الأول

ملحق عدد 01: توزيع مقررات إسناد السيارات بالمكاتب المركزية حسب المهمات

العدد الرتبي	مكتب	عدد مقررات إسناد سيارات المصلحة للاستعمال الشخصي المؤشر عليها			العددالجملي
		الوزارة	الادارات الجهوية	المؤسسات العمومية	
1	رئاسة الجمهورية	15	0	6	21
2	رئاسة الحكومة	29	0	8	37
3	مهمة الداخلية	201	0	26	227
4	مهمة البيئة	113	22	4	139
5	مهمة العدل	21	96	0	117
6	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	4	0	0	4
7	مهمة الدفاع الوطني	0	0	0	0
8	مهمة الشؤون الدينية	10	5	1	16
9	مهمة الاقتصاد التخطيط	7	0	0	07
10	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	26	20	0	46
11	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	205	0	49	254
12	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	21	0	0	21
13	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	25	14	1	40
14	مهمة تكنولوجيات الاتصال	20	0	0	20
15	مهمة السياحة	4	0	1	5
16	مهمة التجهيز والاسكان	70	0	3	73
17	مهمة النقل	15	5	0	20
18	مهمة الشؤون الثقافية	45	0	10	55
19	مهمة الشباب والرياضة	9	41	32	82
20	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	19	0	1	20
21	مهمة الصحة	51	0	0	51
22	مهمة الشؤون الاجتماعية	36	0	30	66
23	مهمة التربية	29	0	2	31
24	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	59	0	1	60
25	مهمة التشغيل والتكوين المهني	9	14	0	23
26	مهمة المالية	3	0	1	4
العدد الجملي		**1046**	**217**	**176**	**1439**

ملحق عدد 02: توزيع مقررات إسناد السيارات بالمكاتب الجهوية حسب الهياكل العمومية

العدد الرتبي	مكتب ولاية	عدد مقررات اسناد سيارات المصلحة مع الاستعمال الشخصي				العدد الجملي للمقررات
		الإدارات الجهوية	المجلس الجهوية	البلديات	المؤسسات العمومية	
1	تونس	32	14	46	69	161
2	أريانة	16	9	72	62	159
3	بن عروس	23	8	47	79	157
4	منوبة	19	5	10	58	92
5	نابل	24	9	35	72	140
6	زغوان	17	6	10	47	80
7	بنزرت	19	5	27	78	129
8	باجة	18	5	4	45	72
9	جندوبة	24	8	8	51	91
10	الكاف	17	11	0	40	68
11	سليانة	15	5	3	61	84
12	سوسة	19	6	68	53	146
13	المنستير	18	8	23	50	99
14	المهدية	19	5	6	42	72
15	صفاقس	26	5	90	81	202
16	القيروان	20	2	8	76	106
17	القصرين	17	10	0	42	69
18	سيدي بوزيد	18	4	8	68	98
19	قابس	19	5	54	19	97
20	مدنين	22	2	13	50	87
21	تطاوين	16	4	3	51	74
22	قفصة	16	8	4	47	75
23	توزر	15	6	0	49	70
24	قبلي	17	6	5	96	124
25	بلدية تونس	0	0	0	76	76
العدد الجملي		466	156	544	1462	2628

المصدر: الإحصائيات الصادرة عن المكاتب الجهوية

ملحق عدد 03: توزيع تراخيص الكراء على المستوى المركزي حسب المكاتب

العدد الرتبي	اسم المكتب	عدد التأشيرات لإبرام الكراءات
1	رئاسة الجمهورية	0
2	رئاسة الحكومة	0
3	مهمة الداخلية	1
4	مهمة البيئة	0
5	مهمة العدل	0
6	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	0
7	مهمة الدفاع الوطني	0
8	مهمة الشؤون الدينية	0
9	مهمة الاقتصاد والتخطيط	1
10	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	0
11	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	0
12	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	0
13	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	0
14	مهمة تكنولوجيات الاتصال	0
15	مهمة السياحة	0
16	مهمة التجهيز والاسكان	0
17	مهمة النقل	2
18	مهمة الشؤون الثقافية	0
19	مهمة الشباب والرياضة	0
20	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	0
21	مهمة الصحة	0
22	مهمة الشؤون الاجتماعية	2
23	مهمة التربية	0
24	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	0
25	مهمة التشغيل والتكوين المهني	0
العدد الجملي		6

المصدر: الإحصائيات الصادرة عن المكاتب المركزية

ملحق عدد 04: توزيع تراخيص الكراء على المستوى الجهوي حسب المكاتب

العدد الرتبي	اسم المكتب	عدد التأشيرات لإبرام الكراءات
1	مكتب ولاية تونس	0
2	مكتب ولاية أريانة	29
3	مكتب ولاية بن عروس	19
4	مكتب ولاية منوبة	9
5	مكتب ولاية نابل	6
6	مكتب ولاية زغوان	5
7	مكتب ولاية بنزرت	15
8	مكتب ولاية باجة	2
9	مكتب ولاية جندوبة	38
10	مكتب ولاية الكاف	54
11	مكتب ولاية سليانة	2
12	مكتب ولاية سوسة	18
13	مكتب ولاية المنستير	6
14	مكتب ولاية المهدية	10
15	مكتب ولاية صفاقس	3
16	مكتب ولاية القيروان	4
17	مكتب ولاية القصرين	0
18	مكتب ولاية سيدي بوزيد	5
19	مكتب ولاية قابس	15
20	مكتب ولاية مدنين	9
21	مكتب ولاية تطاوين	2
22	مكتب ولاية قفصة	0
23	مكتب ولاية توزر	1
24	مكتب ولاية قبلي	3
25	مكتب بلدية تونس	0
العددالجملي		**255**

المصدر: الاحصائيات الصادرة عن المكاتب الجهوية

ملحق عدد 05: التأشير على بطاقات تجميد الاعتمادات وتسوية المهمات بالخارج بالمكاتب المركزية

ع/ر	اسم المكتب	عدد بطاقات تجميد اعتمادات	عدد بطاقات تسوية المهمات
1	رئاسة الجمهورية	194	184
2	رئاسة الحكومة	172	168
3	مهمة الداخلية	671	671
4	مهمة البيئة	151	0
5	مهمة العدل	164	164
6	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	166	162
7	مهمة الدفاع الوطني	2763	53
8	مهمة الشؤون الدينية	186	185
9	مهمة الاقتصاد والتخطيط	64	64
10	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	14	0
11	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	105	109
12	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	32	32
13	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	84	76
14	مهمة تكنولوجيات الاتصال	69	69
15	مهمة السياحة	19	16
16	مهمة التجهيز والاسكان	63	10
17	مهمة النقل	36	36
18	مهمة الشؤون الثقافية	66	0
19	مهمة الشباب والرياضة	80	71
20	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	32	32
21	مهمة الصحة	247	17
22	مهمة الشؤون الاجتماعية	101	100
23	مهمة التربية	52	52
24	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	468	143
25	مهمة التشغيل والتكوين المهني	25	17
26	مهمة المالية	212	194
	العدد لجملي	**6236**	**2625**

المصدر: الاحصائيات الصادرة عن المكاتب المركزية

ملحق عدد 06: التأشير على بطاقات تجميد الاعتمادات وتسوية المهمات بالخارج بالمكاتب الجهوية

ع/ر	اسم المكتب	عدد بطاقات تجميد اعتمادات	عدد بطاقات تسوية المهمات
1	مكتب ولاية تونس	3	3
2	مكتب ولاية أريانة	48	27
3	مكتب ولاية بن عروس	23	2
4	مكتب ولاية منوبة	83	39
5	مكتب ولاية نابل	60	0
6	مكتب ولاية زغوان	11	0
7	مكتب ولاية بنزرت	52	12
8	مكتب ولاية باجة	10	1
9	مكتب ولاية جندوبة	13	13
10	مكتب ولاية الكاف	4	0
11	مكتب ولاية سليانة	0	0
12	مكتب ولاية سوسة	96	17
13	مكتب ولاية المنستير	90	70
14	مكتب ولاية المهدية	19	16
15	مكتب ولاية صفاقس	501	67
16	مكتب ولاية القيروان	8	0
17	مكتب ولاية القصرين	0	0
18	مكتب ولاية سيدي بوزيد	1	0
19	مكتب ولاية قابس	15	0
20	مكتب ولاية مدنين	7	0
21	مكتب ولاية تطاوين	0	0
22	مكتب ولاية قفصة	9	9
23	مكتب ولاية توزر	0	0
24	مكتب ولاية قبلي	0	0
25	مكتب بلدية تونس	13	3
العدد الجملي		1066	279

المصدر: الاحصائيات الصادرة عن المكاتب الجهوية

ملحق عدد 07: احصائيات التأشيرة على وكالات الدفوعات بالمكاتب المركزية

العدد الرتبي	اسم المكتب	عدد قرارات التسبقة المؤشرة لفائدة وكالات الدفوعات	عدد قرارات ختم الوكالات المؤشرة
1	رئاسة الجمهورية	4	2
2	رئاسة الحكومة	0	0
3	مهمة الداخلية	1	9
4	مهمة البيئة	4	0
5	مهمة العدل	2	0
6	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	0	0
7	مهمة الدفاع الوطني	28	3
8	مهمة الشؤون الدينية	0	0
9	مهمة الاقتصاد والتخطيط	1	1
10	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	0	0
11	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	3	2
12	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	0	0
13	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	0	0
14	مهمة تكنولوجيات الاتصال	1	0
15	مهمة السياحة	2	0
16	مهمة التجهيز والاسكان	0	0
17	مهمة النقل	1	0
18	مهمة الشؤون الثقافية	0	0
19	مهمة الشباب والرياضة	4	4
20	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	1	0
21	مهمة الصحة	1	0
22	مهمة الشؤون الاجتماعية	5	0
23	مهمة التربية	11	0
24	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	0	0
25	مهمة المالية	5	0
26	مهمة التشغيل والتكوين المهني	0	0
الجملـــة		**74**	**21**

المصدر: الاحصائيات الصادرة عن المكاتب المركزية

ملحق عدد 08: احصائيات التأشيرة على وكالات الدفوعات بالمكاتب الجهوية

العدد الرتبي	اسم المكتب	عدد قرارات التسبقة المؤشرة لفائدة وكالات الدفوعات	عدد قرارات ختم الوكالات المؤشرة
1	مكتب ولاية تونس	2	2
2	مكتب ولاية أريانة	6	1
3	مكتب ولاية بن عروس	11	0
4	مكتب ولاية منوبة	25	2
5	مكتب ولاية نابل	27	0
6	مكتب ولاية زغوان	1	0
7	مكتب ولاية بنزرت	41	1
8	مكتب ولاية باجة	25	3
9	مكتب ولاية جندوبة	14	2
10	مكتب ولاية الكاف	22	15
11	مكتب ولاية سليانة	4	3
12	مكتب ولاية سوسة	9	0
13	مكتب ولاية المنستير	7	3
14	مكتب ولاية المهدية	15	0
15	مكتب ولاية صفاقس	2	0
16	مكتب ولاية القيروان	11	0
17	مكتب ولاية القصرين	3	2
18	مكتب ولاية سيدي بوزيد	7	3
19	مكتب ولاية قابس	26	3
20	مكتب ولاية مدنين	1	0
21	مكتب ولاية تطاوين	16	1
22	مكتب ولاية قفصة	1	1
23	مكتب ولاية توزر	6	1
24	مكتب ولاية قبلي	0	0
25	مكتب بلدية تونس	2	1
العدد الجملي		**284**	**44**

المصدر: الاحصائيات الصادرة عن المكاتب الجهوية

المحور الثاني

إحصائيات تنفيذ الميزانيات العمومية لسنة 2023

يتعلق هذا المحور باستعراض ودراسة معطيات وإحصائيات تنفيذ ميزانيات **الهياكل العمومية** الخاضعة لمراقبة مصالح الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية خلال سنة 2023

تشمل الميزانيات العمومية:

-الميزانية العامة للدولة (الاعتمادات المركزية والمفوضة)

-ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة

-ميزانيات الجماعات المحلية وتشمل ميزانيات المجالس الجهوية والبلديات.

تعريف المصطلحات المستعملة:

- **المهمّة**: هي الوزارة او ما يعادلها
- **البرنامج**: يمثل البرنامج سياسة عموميّة محدّدة راجعة بالنظر إلى نفس المهمّة ويشمل مجموعو متجانسة من البرنامج الفرعية والأنشطة التي تساهم بصفة مباشرة في تحقيق أهداف السياسات العمومية للبرنامج، باستثناء برنامج القيادة والمساندة فهو لا يمثل سياسة عمومية.
- **الاعتمادات المرخص فيها**: جملة الاعتمادات المرخص فيها بقانون المالية الأصلي أو التكميلي
- **الاعتمادات الموزعة أو المفتوحة**: هو كتلة الاعتمادات المرسمة بمنظومة "أدب" وتشمل الاعتمادات المفتوحة بعنوان السنة المالية زائد بقايا الاعتمادات المنقولة من سنوات التصرف السابقة إن وجدت،
- **مبلغ التعهدات**: هو جملة مبالغ مقترحات التعهد التي حظيت بتأشيرة مصالح مراقبة المصاريف العمومية،
- **نسبة التعهدات** هي حاصل قسمة الاعتماد المتعهد به على الاعتماد المرسم

مصدر المعلومة الإحصائية:

تم ضبط الإحصائيات واستخراج المعطيات بالاعتماد على منظومة "أدب" بجميع مكوناتها بالنسبة للميزانيات التي يقع التصرف فيها باستعمال المنظومة.

ولا تشمل الإحصائيات المضمنة في هذا المحور البيانات المتعلقة بالمؤسسات التي يقع التصرف فيها يدويا وهي تمثل عموما نسبة ضئيلة جدا من حيث الحجم ولا تؤثر إجمالا على دقة المعطيات.

يستعرض هذا المحور حجم الاعتمادات المرسمة بمختلف الميزانيات العمومية وابراز المبالغ التي تم التعهد بها وتوزيعها حسب الأقسام وتحليل نسق استهلاك الاعتمادات بما يمكن من الاطلاع على تطور تنفيذ الميزانيات والمشاريع العمومية

1- إحصائيات نفقات ميزانية الدولة لسنة 2023

بلغت جملة نفقات ميزانية الدولة لسنة 2023 المرخص فيها بمقتضى قانون المالية الصادر بالمرسوم عدد 79 لسنة 2022 ما قدره **53921 مليون دينار** في ما رخص قانون المالية في اعتمادات تعهد بمبلغ **56700 مليون دينار** توزع حسب الأقسام كما يلي:

• نفقات التأجير	22772 485
• نفقات الاستثمار	6063 418
• نفقات بقية الأقسام (تسيير وتدخل)	19 535 989
• نفقات التمويل	5307 000
• النفقات الطارئة وغير الموزعة	2964 098

الوحدة : ألف دينار

وتم بمقتضى قانون المالية التعديلي (القانون عدد 12 لسنة 2023) الترفيع في مبلغ اعتمادات التعهد بما قدره 1 مليار دينار ليصبح المبلغ النهائي لاعتمادات التعهد 57700 مليون دينار موزعة كما يلي:

• نفقات التأجير	22772485
• نفقات الاستثمار	6063 418
• نفقات بقية الأقسام (تسيير وتدخل)	21 289 482
• نفقات التمويل	5307 000
• النفقات الطارئة وغير الموزعة	1482789

الوحدة : ألف دينار

ويلاحظ أن اعتمادات التأجير تستأثر بالجزء الأكبر من الاعتمادات بنسبة 39 % تليها الاعتمادات المخصصة للتدخل العمومي والتسيير بنسبة 37 % ثم الاعتمادات المخصصة للاستثمار في حدود 11 %.

ويبرز الجدول التالي تطور مبالغ اعتمادات التعهّد المنجزة خلال الفترة 2019-2023:

جدول تطور مبالغ اعتمادات التعهّد المنجزة					
القسم	2019	2020	2021	2022	2023
التأجير	16805590	19206862	20178790	21133291	21609209
التسيير	1622016	2298708	2023659	1946142	2291345
التدخل	9696861	10931913	12409539	17499225	17417168
نفقات التمويل	3232624	3740957	3989615	4552493	5307000
الاستثمار	3900864	8777161	5172989	5544996	5633529
الوحدة ألف دينار			المصدر: منظومة أدب		

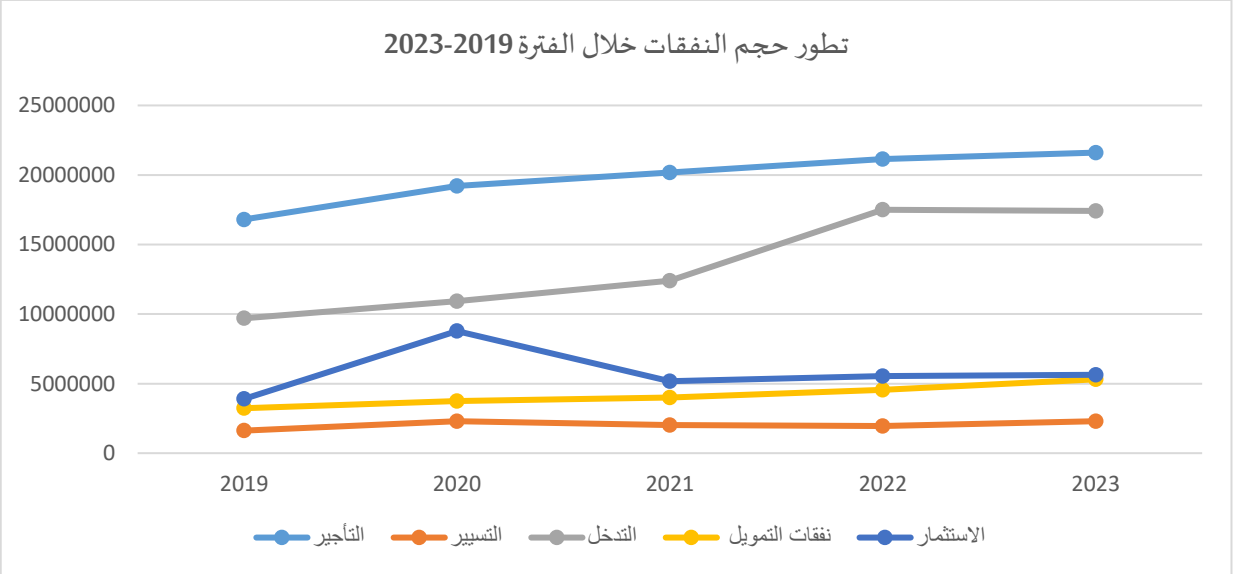

تميزت الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023 باستقرار نفقات التسيير في مستوى منخفض حيث قاربت 2000 مليون دينار كما شهدت نفقات التمويل استقرارا نسبيّا.

أما ما يميز هذه الفترة فهو حجم اعتمادات التأجير لكن رغم أهميته نلاحظ تراجعا في نسق الزيادة خاصة خلال سنتي 2021 و2022.

أما اعتمادات التدخلات فقد سجلت ارتفاعا في قيمتها نتيجة ارتفاع كلفة الدعم سواء للمحروقات أو المواد الأساسية وكذلك مساندة الفئات الاجتماعية الهشة.

ويتضمن الجدول التالي تفصيلا لتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة حسب المهمات والبرامج:

توزيع الاعتمادات حسب المهمات والبرامج

الوحدة: ألف دينار

	المهمات والمهمات الخاصة والبرامج	جملة الاعتمادات (قانون المالية الأصلي)	المجموع النهائي للاعتمادات (قانون المالية التعديلي)
1ـ	**مجلس نواب الشعب (مهمّة خاصة)**	35 030	35 030
	بـ 1 مجلس نواب الشعب	35 030	35 030
2ـ	**مهمّة رئاسة الجمهورية**	190 825	190 825
	بـ 1 الأمن القومي والعلاقات الخارجية	10 637	10 637
	بـ 2الأمن الرئاسي وحماية الشخصيات السياسية	143 948	143 948
	بـ 9 القيادة والمساندة	36 240	36 240
3ـ	**مهمة رئاسة الحكومة**	253 721	253 721
	بـ 1 الاشراف	24 124	24 124
	بـ 2 الرقابة	56 694	56 694
	بـ 3 الإعلام والاتصال والتكوين	89 353	89 353
	بـ 4 التصرف في القطاع العمومي	16 471	16 471
	بـ 5 تحديث الخدمات الإدارية	2 203	2 203
	بـ 9 القيادة والمساندة	64 876	64 876
4ـ	**مهمة الداخلية**	5 719 996	5 719 996
	بـ 1 الأمن الوطني	2 304 245	2 304 245
	بـ 2 الحرس الوطني	1 559 149	1 559 149
	بـ 3 الحماية المدنية	321 308	321 308
	بـ 4 الشؤون المحلية	1 038 825	1 038 825
5ـ	**مهمة العدل**	909 270	909 270
	بـ 1 العدل	379 500	379 500
	بـ 2 السجون والإصلاح	479 460	479 460
	بـ 9 القيادة والمساندة	50 310	50 310
6ـ	**مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج**	330 250	330 250
	بـ 1 العمل الدبلوماسي	208 455	208 455
	بـ2 العمل القنصلي	100 326	100 326
	بـ 9 القيادة والمساندة	21 469	21 469
7ـ	**مهمة الدفاع الوطني**	3 944 316	3 944 316
	بـ1 التدخل العسكري	2 223 565	2 223 565
	بـ2الاسناد اللوجستي والتقني	824 925	824 925

بـ 3 الإحاطة بالعسكريين	439 106	439 106
بـ 9 القيادة والمساندة	456 720	456 720
8ـ مهمة الشؤون الدينية	178 740	178 740
بـ 1 التنمية الدينية	161 500	161 500
بـ 9 القيادة والمساندة	17 240	17 240
9ـ مهمة المالية	1 105 770	1 105 770
بـ 1 الديوانة	433 524	433 524
بـ 2 الجباية	227 164	227 164
بـ 3 المحاسبة العمومية	331 664	331 664
بـ 4 مصالح الميزانية	12 519	12 519
بـ 5 الدين العمومي	2 361	2 361
بـ 9 القيادة والمساندة	98 538	98 538
10ـ مهمة الاقتصاد والتخطيط	930 000	930 000
بـ1 التوازنات الجملية والاحصاء	101 190	101 190
بـ 2 دعم التنمية القطاعية والجهوية	667 667	667 667
بـ 3 التعاون الدولي	63 985	63 985
بـ 4 الإحاطة بالإستثمار	86 127	86 127
بـ 9 القيادة والمساندة	11 031	11 031
11ـ مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	82 967	82 967
بـ 1 التصرف في أملاك الدولة	18 092	18 092
بـ 2 حماية أملاك الدولة	35 520	35 520
بـ 9 القيادة والمساندة	29 353	29 353
12ـ مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	2 921 851	2 921 851
بـ 1 الإنتاج الفلاحي	403 171	403 171
بـ 2 الصيد البحري	144 255	144 255
بـ 3 المياه	1 464 721	1 464 721
بـ 4 الغابات	403 169	403 169
بـ 5 التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد	237 891	237 891
بـ 9 القيادة والمساندة	268 044	268 044
13ـ مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	7 334 854	5 973 854
بـ 1 الطاقة والطاقات المتجددة	7 099 634	5 738 634
بـ 2 الصناعة	216 174	216 174
بـ 3 المناجم	7 946	7 946
بـ 9 القيادة والمساندة	11 100	11 100

14ـ	**مهمة التجارة وتنمية الصادرات**	2 689 085	3 971 085
	بـ1 التجارة الداخلية	2 566 170	3 848 170
	بـ 2 التجارة الخارجية	110 510	110 510
	بـ 9 القيادة والمساندة	11 100	11 100
15ـ	**مهمة تكنولوجيات الاتصال**	315 055	315 055
	بـ 1 التنمية الرقمية	274 070	274 070
	بـ 9 القيادة والمساندة	40 945	40 945
16ـ	**مهمة السياحة**	174 000	174 000
	بـ 1 السياحة والصناعات التقليدية	170 519	170 519
	بـ 9 القيادة والمساندة	3 481	3 481
17ـ	**مهمة التجهيز والإسكان**	1 738 790	1 738 790
	بـ 1البنية الأساسية للطرقات...	1 177 910	1 177 910
	بـ2 حماية المناطق العمرانية...	374 675	374 675
	بـ 3 التهيئة الترابية...	138 107	138 107
	بـ 9 القيادة والمساندة	48 098	48 098
18ـ	**مهمة البيئة**	415 152	415 152
	بـ 1 البيئة والتنمية المستديمة	402 970	402 970
	بـ 2 القيادة والمساندة	12 182	12 182
19ـ	**مهمة النقل**	998 854	998 854
	بـ 1 النقل البري	900 425	900 425
	بـ2 الطيران المدني	12 624	12 624
	بـ 3 النقل البحري والموانئ	52 819	52 819
	بـ 9 القيادة والمساندة	32 986	32 986
20ـ	**مهمة الشؤن الثقافية**	379 681	379 681
	بـ 1 الفنون	58 692	58 692
	بـ 2الكتاب والمطالعة	27 972	27 972
	بـ 3 العمل الثقافي	61 061	61 061
	بـ 4 التراث	70 305	70 305
	بـ 9 القيادة والمساندة	161 651	161 651
21ـ	**مهمة الشباب والرياضة**	867 200	867 200
	بـ 1 الشباب	185 942	185 942
	بـ 2 الرياضة	203 041	203 041
	بـ 3 التربية البدنية	421 910	421 910
	بـ 9 القيادة والمساندة	56 307	56 307

22ـ	**مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن**	249 238	249 238
	بـ 1 المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص	31 264	31 264
	بـ 2 الطفولة	174 902	174 902
	بـ 3 كبار السن	20 908	20 908
	بـ 9 القيادة والمساندة	22 164	22 164
23ـ	**مهمة الصحة**	3 639 000	3 639 000
	بـ 1 الرعاية الصحية الأساسية	491 341	491 341
	بـ 2 الخدمات الصحية الاستشفائية	1 379 465	1 379 465
	بـ 3 البحث والخدمات الاستشفائية الجامعية	1 467 433	1 467 433
	بـ 9 القيادة والمساندة	300 761	300 761
24ـ	**مهمة الشؤون الاجتماعية**	2 596 800	3 293 500
	بـ 1 الشغل والعلاقات المهنية	29 797	29 797
	بـ 2 الضمان الاجتماعي	1 168 977	1 168 977
	بـ 3 النهوض الاجتماعي	1 301 532	1 998 233
	بـ 4 الهجرة والتونسيين بالخارج	33 864	33 864
	بـ 9 القيادة والمساندة	62 629	62 629
25ـ	**مهمة التربية**	7 768 600	7 768 600
	بـ 1 المرحلة الابتدائية	2 783 028	2 783 028
	بـ 2 المرحة الإعدادية والتعليم الثانوي	4 013 293	4 013 293
	بـ 9 القيادة والمساندة	972 279	972 279
26ـ	**مهمة التعليم العالي والبحث العلمي**	2 223 994	2 223 994
	بـ 1 تعليم عالي	1 524 150	1 524 150
	بـ 2 بحث علمي	230 125	230 125
	بـ 3 خدمات جامعية	439 307	439 307
	بـ 9 القيادة والمساندة	30 412	30 412
27ـ	**مهمة التشغيل والتكوين المهني**	990 612	990 612
	بـ 1 التكوين المهني	450 279	450 279
	بـ 2 التشغيل	387 336	387 336
	بـ 3 تنمية المبادرة الخاصة	125 200	125 200
	بـ 9 القيادة والمساندة	27 797	27 797
28ـ	**المجلس الأعلى المؤقت للقضاء**	4 051	4 051
	بـ 1 المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	4 051	4 051
29ـ	**محكمة المحاسبات**	31 500	31 500
	بـ 1 محكمة المحاسبات	31 500	31 500

30-	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	74 000	74 000
	نفقات التمويل	5 307 000	5 842 000
	النفقات الطارئة وغير الموزعة	2 964 098	1 482 798
	المجموع	56 700 000	57 700 000

المصدر: قانون المالية وقانون المالية التعديلي

<u>ملاحظة</u>: (يقصد بحرف "ب" برنامج)

نلاحظ من خلال الجدول أن مهمة التربية استأثرت بالقسط الأكبر من الاعتمادات بمبلغ قدره 7768 مليون دينار تليها مهمة الصناعة والمناجم والطاقة بمبلغ 7334 مليون دينار ثم الداخلية باعتمادات تقدر بـ 5719 مليون دينار ثم مهمة التجارة بمبلغ 3971 مليون دينار.

أما فيما يخص السياسات العمومية نلاحظ أن أهم برنامج من حيث الاعتمادات المرصودة هو برنامج الطاقة والطاقات المتجددة بمبلغ جملي قدره 7099 مليون دينار (اعتمادات مخصصة لدعم الطاقة) يليه برنامج المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي حيث بلغت الاعتمادات المرصودة له 4013 مليون دينار (أغلبها نفقات التأجير) ثم نجد في المرتبة الثالثة برنامج التجارة الداخلية بما قدره 3848 مليون دينار (دعم المواد الأساسية).

استهلاك الاعتمادات حسب المهمات والأقسام:

استهلاك اعتمادات الأقسام 1 و2 و3

الوحدة: ألف دينار

	التأجير			التسيير			التدخل		
	الاعتمادات النهائية للسنة	المنجز تعهد	النسبة	الاعتمادات النهائية للسنة	المنجز (تعهد)	النسبة	الاعتمادات النهائية للسنة	المنجز (تعهد)	النسبة
مجلس نواب الشعب (غير خاضع لمراقبة المصاريف العمومية)	27 165	23 466	86%	5 306	5 216	98%	2 029	2 021	100%
رئاسة الجمهورية	140 409	134 896	96%	32 604	27 975	86%	5 734	3 830	67%
رئاسة الحكومة	184 874	179 260	97%	19 597	17 584	90%	41 695	33 097	79%
مهمة الداخلية	3 939 835	3 741 490	95%	367 171	359 361	98%	140 790	129 874	92%
مهمة العدل	762 250	748 549	98%	88 625	88 536	100%	8 890	8 648	97%
مهمة الشؤون الخارجية والهجرة	185 751	183 954	99%	77 269	76 854	99%	63 570	59 074	93%
مهمة الدفاع الوطني	2 503 171	2 502 777	100%	423 907	419 058	99%	64 334	64 334	100%
مهمة الشؤون الدينية	147 320	147 085	100%	17 926	17 749	99%	12 393	11 950	96%
مهمة المالية	995 721	991 051	100%	81 057	77 217	95%	6 558	6 172	94%
مهمة الاقتصاد والتخطيط	76 037	72 304	95%	13 132	12 258	93%	1 575	1 445	92%
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	62 067	61 182	99%	6 581	6 539	99%	804	804	100%
مهمة الفلاحة والموارد المائية (إ م /مندوبيات)	679 522	642 786	95%	49 375	41 052	83%	20 937	19 968	95%
مهمة الصناعة والمناجم والطاقة (صناعة/طاقة)	38 810	37 192	96%	7 300	7 000	96%	7 033 250	7 031 024	100%
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	49 245	45 741	93%	12 490	10 548	84%	3 896 066	3 867 033	99%
مهمة تكنولوجيات الاتصال	18 220	16 732	92%	7 350	6 292	86%	4 450	4 440	100%
مهمة السياحة	67 365	67 365	100%	15 303	11 530	75%	366	365	100%
مهمة التجهيز والإسكان	122 500	112 894	92%	60 461	60 790	101%	223 809	213 437	95%
مهمة البيئة	36 097	36 051	100%	6 825	6 098	89%	19 989	19 807	99%
مهمة النقل	23 760	20 423	86%	4 664	4 557	98%	641 345	641 016	100%
مهمة الشؤون الثقافية	221 000	215 160	97%	22 500	22 410	100%	69 067	63 500	92%
مهمة الشباب والرياضة (رياضة /شباب)	574 304	544 429	95%	49 593	31 107	63%	75 403	59 859	79%
مهمة الأسرة والمرأة والطفولة (مرأة /طفولة)	151 180	133 448	88%	10 540	10 340	98%	39 038	36 913	95%
مهمة الصحة (إ مركزية / م ستشفائية)	2 689 170	2 645 774	98%	403 450	403 379	100%	23 380	9 033	39%
مهمة الشؤون الاجتماعية	254 450	250 295	98%	22 500	22 412	100%	1 364 049	1 362 774	100%
مهمة التربية (إ مركزية + مندوبيات)	6 470 953	6 094 132	94%	408 592	361 571	88%	113 494	71 746	63%
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي (إ مركزية+بحث	1 530 762	1 486 136	97%	133 239	131 483	99%	243 680	241 844	99%
مهمة التشغيل والتكوين المهني (تكوين/تشغيل)	435 156	433 697	100%	31 561	9 379	30%	7 304	7 197	99%
المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	800	0	0%	3 041	1 287	42%	80	5	6%
محكمة المحاسبات	25 689	25 649	100%	5 553	5 538	100%	175	166	95%
الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	13 791	13 791	100%	5 750	5 750	100%	45 709	45 709	100%
المجموع	**22 427 374**	**21 607 709**	**96%**	**2 393 262**	**2 260 870**	**94%**	**14 169 963**	**14 017 085**	**99%**

تم تسجيل نسبة تعهد بالنفقات لنفقات التأجير ونفقات التسيير على التوالي 96 % و94 % في حين قاربت نسبة التعهد لاعتمادات التدخل 99 % وهو ما يبرز مجهود الأطراف المتدخلة في مجال الإنفاق العمومي لتنفيذ الميزانيّة.

استهلاك اعتمادات التنمية حسب الهياكل					الوحدة: ألف دينار
	البقايا	اعتمادات موزعة	المجموع	المنجزتعهد	النسبة
مجلس نواب الشعب	9 991	530	10 521	1 106	11%
رئاسة الجمهورية	11 592	18 837	30 429	14 444	47%
رئاسة الحكومة	5 016	7 315	12 331	6 852	56%
مهمة الداخلية	589 428	1 229 357	1 818 785	1 214 445	67%
مهمة العدل	464 106	51 220	515 326	51 877	10%
مهمة الشؤون الخارجية والهجرة	6 694	8 060	14 754	3 915	27%
مهمة الدفاع الوطني	1 593 047	942 710	2 535 757	911 546	36%
مهمة الشؤون الدينية	2 327	1 005	3 332	760	23%
مهمة المالية	116 734	78 835	195 569	57 937	30%
مهمة الاقتصاد والتخطيط	0	610 462	610 462	609 693	100%
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	5 209	15 309	20 518	15 217	74%
مهمة الفلاحة والموارد المائية (إ م /مندوبيات)	512 618	1 935 414	2 448 032	1 340 953	55%
مهمة الصناعة والمناجم والطاقة (صناعة/طاقة)	337 532	121 320	458 852	109 712	24%
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	7 987	17 208	25 195	16 338	65%
مهمة تكنولوجيات الاتصال	201 991	238 141	440 132	149 173	34%
مهمة السياحة	0	28 671	28 671	28 036	98%
مهمة التجهيزوالإسكان	679 863	1 550 122	2 229 985	2 030 635	91%
مهمة البيئة	32 299	303 204	335 503	307 282	92%
مهمة النقل	58 088	270 669	328 757	271 685	83%
مهمة الشؤون الثقافية	166 328	59 890	226 218	64 885	29%
مهمة الشباب والرياضة (رياضة /شباب)	315 365	155 900	471 265	137 468	29%
مهمة الأسرة والمرأة والطفولة (مرأة /طفولة)	38 534	61 183	99 717	56 111	56%
مهمة الصحة (إ مركزية / م ستشفائية)	1 148 095	359 368	1 507 463	489 930	33%
مهمة الشؤون الاجتماعية	29 232	154 552	183 784	131 808	72%
مهمة التربية (إ مركزية + مندوبيات)	1 089 355	799 920	1 889 275	629 739	33%
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي(إ مركزية+بحث	875 674	301 249	1 176 923	292 022	25%
مهمة التشغيل والتكوين المهني(تكوين/تشغيل)	750	361 129	361 879	360 822	100%
المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	3 185	0	3 185	0	0%
محكمة المحاسبات	208	140	348	0	0%
الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	0	0	0	0	0%
المجموع	**8 301 248**	**9 681 720**	17 982 968	**9 304 391**	52%
				المصدر : منظومة أدب	

على غرار السنوات الفارطة تم تسجيل مبالغ هامة لاعتمادات التعهد في شكل بقايا اعتمادات

كما نلاحظ فوارق كبيرة في نسبة التعهد بين مختلف الهياكل الإدارية وكانت أهم النسب بمهمة التشغيل والتكوين المهني حيث قاربت 100% وهي بالأساس اعتمادات تدخل يتم تحويلها لفائدة الهياكل تحت الاشراف

وبلغت النسبة العامة للتعهد باعتمادات الاستثمار 50% وهي نسبة ضعيفة إجمالا.

يبرز الرسم البياني التالي نسبة استهلاك اعتمادات التعهد مقارنة بمجموع اعتمادات الاستثمار حسب المهمات.

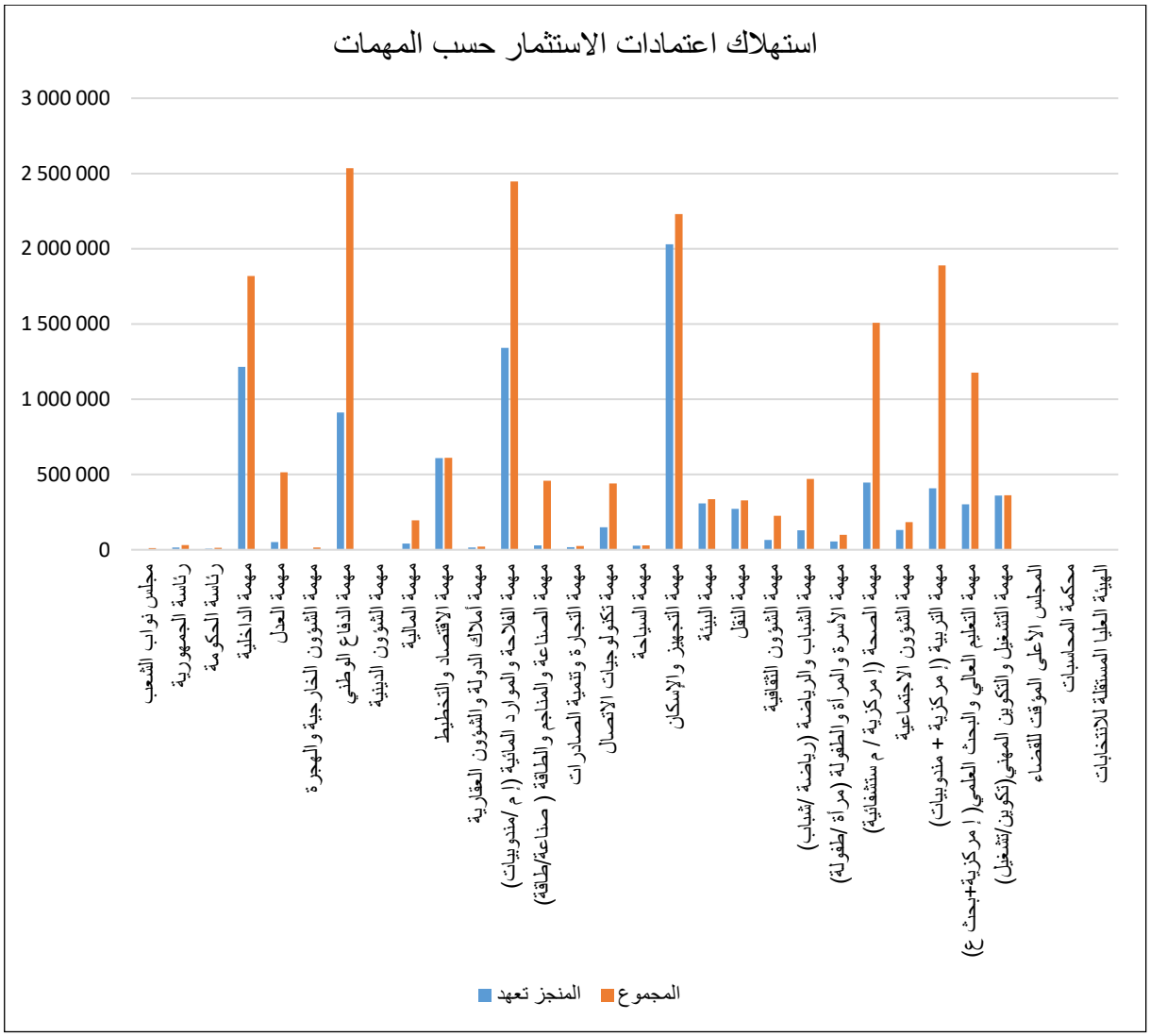

نفقات الحسابات الخاصة بالخزينة

قدرت موارد ونفقات الحسابات الخاصة في الخزينة للسنة المالية 2023 بـــ **1801مليون دينار** أنجز منها مبلغ **1709 مليون دينار** ويبين الجدول التالي نسبة استهلاك الاعتمادات لهذه الحسابات حسب الهيكل الراجع له بالنظر.

توزيع اعتمادات صناديق الخزينة حسب هياكل الاشراف ونسب الاستهلاك

الوحدة: ألف دينار

حساب الخزينة	تقديرات قانون المالية	برنامج استعمالات السنة	النفقات المنجزة	نسبة الاستهلاك	النسبة من المجموع
رئاسة الحكومة					
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور و اقساط الارباح الراجعة إلى الدولة	3 500	3 553	3 538	100%	0%
وزارة الداخلية					
صندوق الحماية المدنية ;وسلامة الجولان بالطرقات	10 000	10 000	10 000	100%	1%
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2 500	0	0	0%	0%
وزارة الدفاع الوطني					
صندوق الخدمة الوطنية	3 995	15 955	3 690	23%	0%
وزارة المالية					
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميين	100	0	0		0%
وزارة أملاك الدولة					
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور وصندوق	2 200	17 199	14 388	84%	1%
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	8 000	10 494	10 494	100%	1%
وزارة الفلاحة والموارد المائية					
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي	43 000	54 570	54 570	100%	3%
صندوق النهوض بجودة التمور	5 000	0	0		0%
صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري	7 000	5 512	5 512	100%	0%
الصناعة والمناجم والطاقة					
صندوق تنمية القدرة التنافسيةفي قطاع الصناعت التقليدية	75500	57126	55870	98%	3%
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب	6 500	6 500	6 496	100%	0%
صندوق الانتقال الطاقي	42 000	12 690	12 690	100%	1%
وزارة التجارة وتنمية الصادرات					
صندوق النهوض بالصادرات	500	0	0	0	0
وزارة تكنولوجيات الاتصال					
صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال	90 000	105 411	103 502	98%	6%
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية					
الصندوق الوطني لتحسين السكن	10 000	10 000	9 837	98%	1%
صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء	38 000	38 000	35 027	92%	2%
وزارة البيئة					
صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط	6 000	8 848	8 121	92%	0%
صندوق مقاومة التلوث	20 000	85 045	85 045	100%	5%
وزارة السياحة					
صندوق حماية المناطق السياحية	10 000	5 477	4 877	89%	0%
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي	8 000	935	895	96%	0%
وزارة الشؤون الثقافية					
صندوق التشجيع على الابداع الأدبي	7 000	11 000	5 417	49%	0%
وزارة الشباب والرياضة					
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة	20 000	14 090	14 090	100%	1%

وزارة الصحة					
صندوق دعم الصحة العمومية	90 000	90 000	90 000	100%	5%
وزارة الشؤون الاجتماعية					
الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي	7 500	7 458	4 983	67%	0%
حساب تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي	800 000	906 984	814 024	90%	44%
وزارة التكوين المهني والتشغيل					
الصندوق الوطني للتشغيل	420 000	322 388	322 193	100%	18%
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	65 000	31 742	31 149	98%	2%
المجموع	**1 801 295**	**1 830 977**	**1 706 408**	**93%**	**93%**
المصدر : أدب					

يستأثر الحساب الخاص بالخزينة المسمّى "صندوق تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي" بنسبة 44 %من مجموع اعتمادات الحسابات الخاصة بالخزينة يليها الاعتمادات المرصودة لفائدة الصندوق الوطني للتشغيل بحوالي 18 %. وتم تسجيل استهلاك 93 % من إجمالي برنامج استعمالات السنة.

II - احصائيات تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية

بلغ عدد المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة سنة 2023 ما قدره 2610 مؤسسة مسجلة زيادة بـ 3 مؤسسات مقارنة بسنة 2022 حيث تم إحداث مؤسسة تحت إشراف رئاسة الجمهورية (مؤسسة فداء) ومؤسسة أخرى تحت إشراف وزارة المالية (الموفق الجبائي) إضافة إلى 14 مؤسسة تحت إشراف وزارة التربية مقابل ذلك تراجع عدد المؤسسات ذات الصبغة الإدارية تحت إشراف وزارة التعليم العالي بعد تغيير صبغة 13 مؤسسة جامعية لتصبح مؤسسة بحث علمي تقني وبالتالي لا تخضع لمجلة المحاسبة العمومية.

ورغم العدد الكبير للمؤسسات الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة إلا أن أغلب هذه الميزانيات ضعيفة ويتم التصرف فيها بصفة يدوية (أكثر من 1500 مؤسسة تحت إشراف وزارة التربية لا يتجاوز مجموع ميزانياتها 63 مليون دينار) لذلك سيتم التركيز على ميزانيات المؤسسات التي تعتمد منظومة التصرف الآلي (أدب) نظرا لأهميتها من حيث المبالغ ودقة المعطيات الإحصائية المتوفرة في شأنها.

بلغ حجم اعتمادات التعهد المرصودة بميزانيات هذه المؤسسات ما قدره **3 685** مليون دينار منها **974** مليون دينار بعنوان بقايا سنوات سابقة و تم التعهد بـ 2 179 مليون دينار منها أي حوالي 60% من المبلغ الإجمالي للاعتمادات.

ويبيّن الجدول التالي احصائيات مفصلة حول ميزانيات المؤسسات حسب الهيكل الوزاري والاعتمادات المتعهد بها ونسبة الاستهلاك:

الوحدة: ألف دينار

المؤسسات تحت إشراف:	بقايا سابقة	اعتمادات السنة	المجموع	المنجز (تعهد)	النسبة
رئاسة الجمهورية	0	5 627	5 627	1 465	26%
رئاسة الحكومة	182	13 812	13 995	9 469	68%
وزارة الداخلية	91	44 531	44 623	24 693	55%
وزارة العدل	135 245	89 831	225 076	78 519	35%
وزارة الدفاع الوطني	2 014	39 375	41 389	29 171	70%
وزارة الشؤون الدينية	0	194	194	142	73%
وزارة المالية	431	6 096	6 528	5 307	81%
وزارة الفلاحة والموارد المائية	438 312	447 981	886 293	379 750	43%
وزارة التجارة	0	3 836	3 836	3 046	79%
وزارة التجهيز والإسكان	5 592	12 551	18 143	10 354	57%
وزارة البيئة والتنمية المستديمة	3 268	3 456	6 725	2 099	31%
وزارة السياحة	0	3 606	3 606	3 032	84%
وزارة تكنولوجيا الاتصال	3 371	7 872	11 244	6 578	59%
وزارة الشؤون الثقافية	38 647	89 006	127 654	80 826	63%
وزارة الشباب والرياضة (رياضة)	765	30 560	31 326	21 373	68%
وزارة الشباب والرياضة (شباب)	0	30 975	30 975	21 777	70%
وزارة الصحة	25 762	894 730	920 493	734 645	80%
وزارة الشؤون الاجتماعية	113	33 572	33 685	26 309	78%
وزارة التربية	93 368	404 079	497 447	356 521	72%
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	202 230	495 541	697 772	384 751	55%
وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	24 617	54 494	79 111	39 825	39%
المجموع	**974 015**	**2 711 475**	**3 685 491**	**2 219 722**	**60%**

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

- تمثل بقايا الاعتمادات نسبة هامة من الحجم الجملي للميزانيات حيث تناهز 26 % من مجموع الاعتمادات وتتركز هذه البقايا خاصة بالمؤسسات الخاضعة لإشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ثم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وكذلك المؤسسات الخاضعة لإشراف وزارة العدل.

- تستأثر مؤسسات الصحة بالجزء الأكبر من إجمالي الاعتمادات المرصودة للمؤسسات العمومية بمبلغ جملي يقدر بـ 920 مليون دينار (حوالي 26 % من المجموع) تليها المؤسسات التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بما قدره 886 مليون دينار ثم مؤسسات التعليم العالي ب 697 مليون دينار.

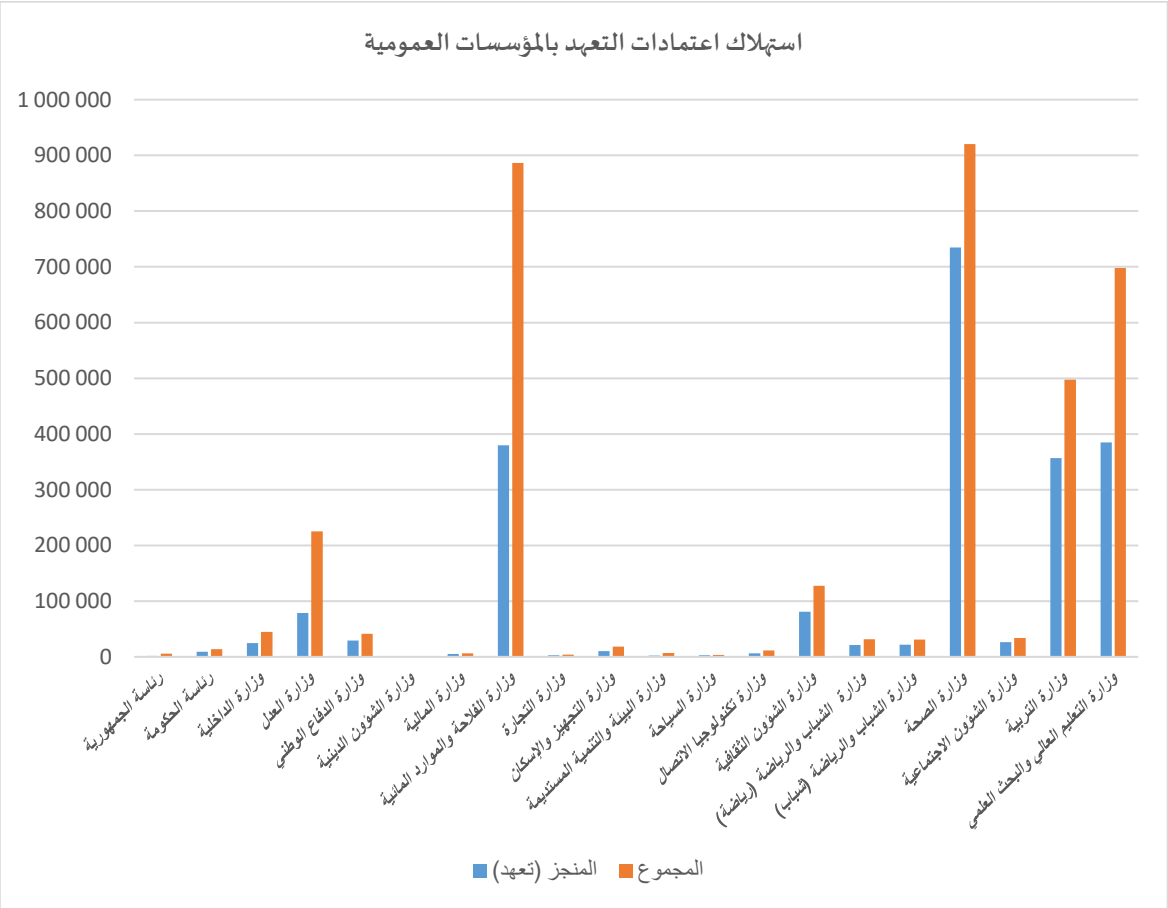

سجلت مؤسسات الصحة نسبة تعهد هامة تقدر بـ 80 % من الحجم الجملي للاعتمادات في حين لم تتجاوز هذه النسبة 35 % بالنسبة لمؤسسات وزارة العدل و43 % بالنسبة لمؤسسات وزارة الفلاحة والموارد المائية وهي نسبة ضعيفة تعود أساسا لتراكم بقايا الاعتمادات. ويبرز الجدول التالي نسق استهلاك الاعتمادات حسب طبيعة النفقات (تسيير – استثمار):

الوحدة: ألف دينار

	اعتمادات التسيير			اعتمادات الاستثمار				
سلطة الاشراف	اعتمادات السنة	المنجز (تعهد)	النسبة	بقايا سابقة	اعتمادات السنة	جملة الاعتمادات	المنجز (تعهد)	النسبة
رئاسة الجمهورية	5 627	1 465	26%	0	0	0	0	
رئاسة الحكومة	13 812	9 469	69%	182	0	182	0	0%
وزارة الداخلية	44 358	24 693	56%	91	173	264		0%
وزارة العدل	76 850	66 202	86%	135 245	12 980	148 225	12 317	8%
وزارة الدفاع الوطني	29 334	24 725	84%	2 014	10 040	12 054	4 445	37%
وزارة الشؤون الدينية	194	142	73%	0	0	0	0	
وزارة المالية	5 467	4 632	85%	431	628	1 059	674	64%
وزارة الفلاحة والموارد المائية	134 709	84 413	63%	438 312	313 271	751 583	295 336	39%
وزارة التجارة	3 836	3 046	79%	0	0	0	0	
وزارة التجهيز والإسكان	9 467	6 343	67%	5 592	3 083	8 675	4 010	46%
وزارة البيئة والتنمية المستديمة	3 162	1 849	58%	3 268	294	3 562	250	7%
وزارة السياحة	3 606	3 032	84%	0	0	0	0	
وزارة تكنولوجيا الاتصال	5 314	4 721	89%	3 371	2 558	5 929	1 856	31%
وزارة الشؤون الثقافية	85 506	76 886	90%	38 647	3 500	42 147	3 939	9%
وزارة الشباب والرياضة (رياضة)	30 425	21 241	70%	765	135	900	132	15%
وزارة الشباب والرياضة (شباب)	30 975	21 777	70%	0	0	0		
وزارة الصحة	847 775	718 902	85%	25 762	46 954	72 716	15 769	22%
وزارة الشؤون الاجتماعية	33 570	26 282	78%	113	2	115	26	23%
وزارة التربية	188 832	155 931	83%	93 368	215 246	308 614	200 611	65%
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	364 830	307 482	84%	202 230	130 711	332 941	77 282	23%
وزارة المرأة والاسرة والطفولة	30 322	20 238	67%	24 617	24 171	48 788	19 586	40%
المجموع	**1 947 971**	**1 583 471**	**81%**	**974 008**	**763 746**	**1 737 754**	**636 233**	**37%**

المصدر: منظومة أدب

اعتمادات التصرف

بلغ معدل استهلاك اعتمادات التسيير 81 % بالنسبة لكل المؤسسات وهي نسبة هامة عموما وقد تراوحت هذه النسبة بين 90 % بالمؤسسات الخاضعة لإشراف وزارة الثقافة تليها مؤسسات تكنولوجيا الاتصال ثم وزارة العدل ومؤسسات الصحة العمومية بنسبة 85 % وهي نسبة هامة بالنظر إلى حجم الاعتمادات.

أما أقل نسبة استهلاك اعتمادات فقد تم تسجلها بالمؤسسات الخاضعة لإشراف رئاسة الجمهورية اذ لم تتجاوز 26 % (يعود ذلك إلى حداثة مؤسسة فداء وهو ما حال دون استهلاك الاعتمادات المرصودة لها) ثم المؤسسات تحت إشراف وزارة الداخلية بنسبة استهلاك تقدر بـ 56 %.

اعتمادات الاستثمار

نلاحظ أن معدل استهلاك اعتمادات الاستثمار لم يتجاوز 37 % وهي نسبة ضعيفة مقارنة بحجم الاعتمادات الموضوعة على ذمة آمري الصرف بالمؤسسات العمومية ومن أسباب ذلك:

- تراكم بقايا اعتمادات التعهّد التي تجاوزت اعتمادات السنة وتتركز هذه البقايا خاصة بالمؤسسات الخاضعة لإشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية ثم مؤسسات التعليم والعالي والبحث العلمي وبدرجة أقل مؤسسات وزارة العدل.

- نسبة استهلاك الاعتمادات من اعتمادات السنة (دون اعتبار البقايا) كانت ضعيفة ببعض الهياكل العمومية حيث لم تتجاوز 32% بالنسبة لمؤسسات الصحة العمومية و44 % بالنسبة لمؤسسات وزارة الدفاع الوطني وكانت في حدود 60 % بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وهو ما يؤكد الصعوبات لدى هياكل التصرف بخصوص انجاز المشاريع والتحكم في الآجال كما يطرح التساؤل حول الجدوى من رصد اعتمادات جديدة كل سنة رغم وجود بقايا اعتمادات بمبالغ هامة.

إحصائيّات تنفيذ نفقات ميزانيات المجالس الجهوية –تصرف 2023

بلغت جملة الاعتمادات المرصودة للمجالس الجهوية بعنوان سنة 2023 وباعتبار مجموع العنوانين الأول والثاني ما قدره 1994 م د مقابل 1952 سنة 2022 أي بفارق مطلق قدره 42 م د ما يمثل نسبة تطور ايجابي ب 2.56 %إجمالا. كما شهدت نسبة التعهدات تطورا في حدود 21.26 %حيث استقرت القيمة الجملية للتعهدات سنة 2023 في حدود 682 م د مقابل 616 م د سنة 2022 أي بزيادة قدرها 66 م د.

اجمالي اعتمادات وتعهدات المجالس الجهوية 2023-حسب العنوانين الأول والثاني (المصدر: ادب جهوي - الوحدة: ألف دينار)												
ع/ر	الولاية	عنوان اول			عنوان ثاني						مجموع الميزانية: ع1+ع2	
		الاعتماد المرسم	مبلغ التعهدات	نسبة التعهدات	بقايا من 2022	السنة	المجموع	التعهد	النسبة	اجمالي الاعتماد	اجمالي التعهدات	النسبة العامة
1	ولاية تونس	3707	2442,686	65,89	124738,943	49815,218	174554,16	54002,041	30,94	178261,16	56444,727	31,66
2	اريانة	2250	1891,56	84,07	30187,276	12276,766	42464,04	7750,899	18,25	44714,04	9642,459	21,56
3	بن عروس	2853	1755,558	61,53	42 262,323	16811,502	59073,83	21964,147	37,18	61926,83	23719,705	38,30
4	بنزرت	3723,9	3158,013	84,80	47534,732	13871,195	61405,93	5172,062	8,42	65129,83	8330,075	12,79
5	نابل	4300	3726,828	86,67	47912,891	6826,663	54739,55	9573,485	17,49	59039,55	13300,313	22,53
6	باجة	2648	2432,782	91,87	66471,677	8163,21	74634,89	29685,852	39,77	77282,89	32118,634	41,56
7	الكاف	3065,8	0,666525	83,52	38857,992	25275,473	64133,47	22300,947	34,77	67199,27	24861,613	37,00
8	سليانة	2186	1772,4	81,08	59979,882	18084,324	78064,21	19157,169	24,54	80250,21	20929,569	26,08
9	جندوبة	3171	2765,934	87,23	70958,181	13591,089	84549,27	26490,147	31,33	87720,27	29256,081	33,35
10	زغوان	3139,534	2754,91	87,75	20736,623	14298,111	35034,73	11778,853	33,62	38174,27	14533,763	38,07
11	سوسة	3100	2512,682	81,05	27226,023	37929,741	65155,76	38416,828	58,96	68255,76	40929,51	59,96
12	المنستير	1847	1309,823	70,92	61442,367	26738,744	88181,11	28751,986	32,61	90028,11	30061,809	33,39
13	المهدية	2791	2486,598	89,09	23283,845	27930,984	51214,83	20922,37	40,85	54005,83	23408,968	43,35
14	القيروان	4709	4172,285	88,60	76658,43	41913,928	118572,36	51729,136	43,63	123281,36	55901,421	45,34
15	القصرين	3231	2882,285	89,21	84997,325	50128,134	135125,46	51772,912	38,31	138356,46	54655,197	39,50
16	سيدي بوزيد	4056	3551,795	87,57	48140,785	19110,571	67251,36	15381,167	22,87	71307,36	18932,962	26,55
17	صفاقس	5134	4981,574	97,03	145130,059	52015,462	197145,52	37731,853	19,14	202279,52	42713,427	21,12
18	قفصة	3074	2300,603	74,84	12004,725	16135,231	28139,96	15845,001	56,31	31213,96	18145,604	58,13
19	توزر	2046	1438,535	70,31	66612,629	-401,261	66211,37	11526,587	17,41	68257,37	12965,122	18,99
20	قابس	3116	2372,956	76,15	42459,17	48076,25	90535,42	38998,853	43,08	93651,42	41371,809	44,18
21	مدنين	2332	2039,643	87,46	94517,054	19225,029	113742,08	23857,47	20,98	116074,08	25897,113	22,31
22	تطاوين	1840	1293,276	70,29	41262,73	51264,957	92527,69	46821,268	50,60	94367,69	48114,544	50,99
23	قبلي	2607,5	1597,703	61,27	42326,5	22682,623	65009,12	18975,228	29,19	67616,62	20572,931	30,43
24	منوبة	2350	1990,775	84,71	25444,681	18741,464	44186,15	12871,148	29,13	46536,15	14861,923	31,94
المجموع العام		73277,734	60191,870	82,14	1341146,843	610505,41	1951652,25	621477,409	31,84	2024929,99	681669,279	33,66

ويوضح الرسم البياني التالي توزيع اجمالي الاعتمادات والمبالغ التي تم التعهد بها بالنسبة لمجموع المجالس الجهوية سنة 2023:

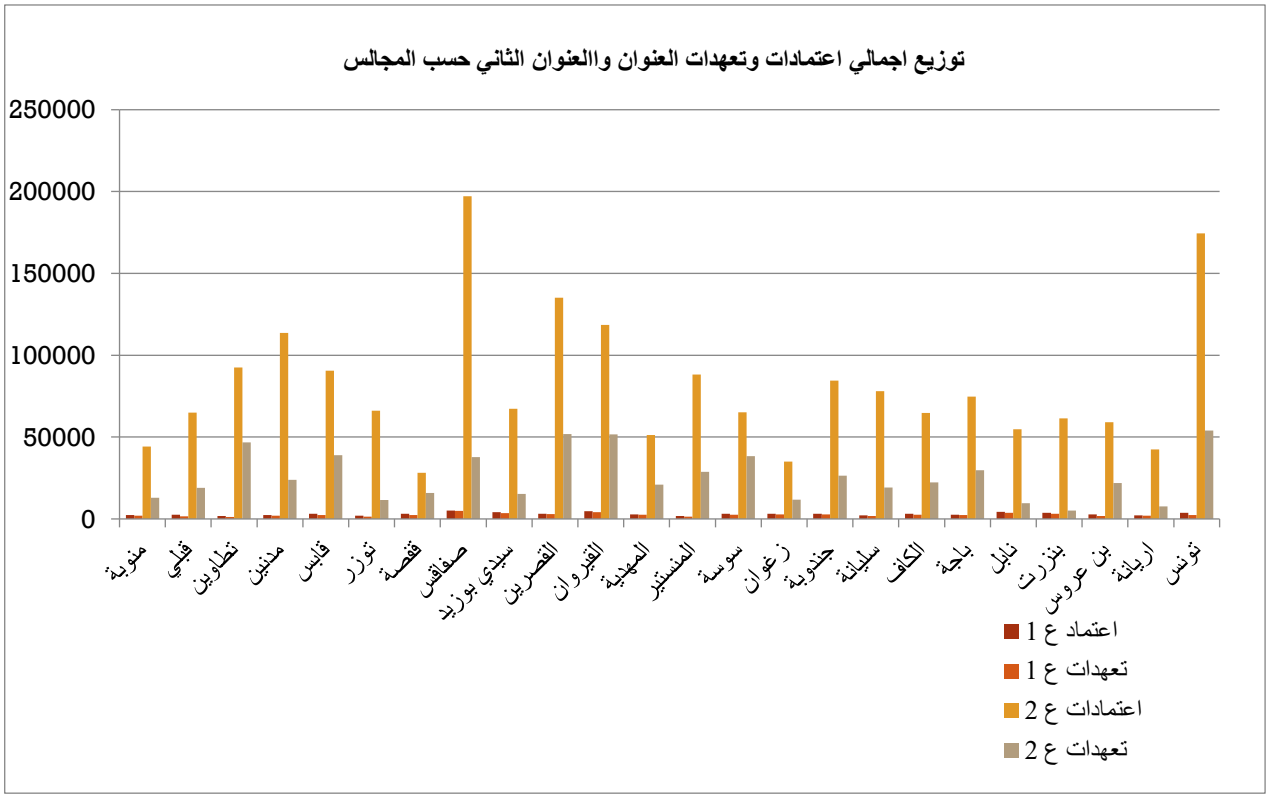
توزيع اجمالي اعتمادات وتعهدات العنوان واالعنوان الثاني حسب المجالس
250000
200000
150000
100000
50000
0
منوبة
قبلي
نطاوين
مدنين
قابس
توزر
قفصة
صفاقس
سيدي بوزيد
القصرين
القيروان
المهدية
المنستير
سوسة
زغوان
جندوبة
سليانة
الكاف
باجة
نابل
بنزرت
بن عروس
اريانة
تونس
اعتماد ع 1
تعهدات ع 1
اعتمادات ع 2
تعهدات ع 2

1- إحصائيات نفقات التصرف بالمجالس الجهوية:

بلغ اجمالي الاعتمادات المرسمة بعنوان نفقات التصرف سنة 2023 بالنسبة لكل المجالس الجهوية 73.3 م د مقابل 72.7 م د سنة 2022 أي بزيادة قدرها 600 ا د. وواصلت المجالس الجهوية بولايات صفاقس والقيروان ونابل البقاء بالمراتب الأولى من حيث حجم الاعتمادات، حيث تمثل اعتمادات المجالس الجهوية الثلاثة مجتمعة حوالي 20 % من اجمالي الاعتمادات المخصصة للتصرف.

كما استقرت المبالغ الجملية التي تم التعهد بها سنة 2023 في حدود 60.2 م د ما يقابل نسبة 82.13% من اجمالي الاعتمادات المرسمة. أما من حيث نسبة التعهد مقارنة بحجم الاعتماد المرسم بكل مجلس جهوي فتحتل مجالس ولايات صفاقس وباجة والقصرين المراتب الثلاثة الأولى بنسب تعهد تباعا 97.04 % و91.88 % و89.21 % في حين أن المجالس الجهوية بولايات قبلي وبن عروس وتونس ترتّب على أنها أقل المجالس استهلاكا للاعتمادات المفتوحة بعنوان سنة 2023.

وللإشارة فقد شهدت جملة الاعتمادات المرسمة والمبالغ التي تم التعهد بها تطورا متفاوتا حسب الجهات حيث تراجعت الاعتمادات المرسمة بالمجلس الجهوي بالقصرين بنسبة – 17.45 % ما يعادل حوالي 1 م د في المقابل سجلت الاعتمادات المرسمة بولاية قابس ارتفاعا بـــ18.29 %. وفي نفس السياق شهدت جملة المبالغ التي تم التعهد بها ارتفاعا بـــ 1.91 % مقارنة بتعهدات 2022. وسجلت ولاية قبلي اعلى نسبة تراجع بـــ 30.67 %.

توزيع الاعتمادات المرسمة والمبالغ المتعهد بها بالعنوان الأول حسب الولايات

اجمالي العنوان الأول- تصرف سنة 2023						
ع/ر	الولاية	الاعتمادات المرسمة		المبالغ المتعهد بها		
		الاعتماد المرسم	النسبة من اجمالي الاعتماد الخاصة بالمجالس الجهوية	مبلغ التعهدات	النسبة من اجمالي تعهدات المجالس الجهوية	نسبة التعهدات
01	ولاية تونس	3707	5,06	2442,686	4,06	**65,89**
02	اريانة	2250	3,07	1891,56	3,14	**84,07**
03	بن عروس	2853	3,89	1755,558	2,92	**61,53**
04	بنزرت	3723,9	5,08	3158,013	5,25	**84,80**
05	نابل	4300	5,87	3726,828	6,19	**86,67**
06	باجة	2648	3,61	2432,782	4,04	**91,87**
07	الكاف	3065,8	4,18	2560,666	4,25	**83,52**
08	سليانة	2186	2,98	1772,4	2,94	**81,08**
09	جندوبة	3171	4,33	2765,934	4,60	**87,23**
10	زغوان	3139,534	4,28	2754,91	4,58	**87,75**
11	سوسة	3100	4,23	2512,682	4,17	**81,05**
12	المنستير	1847	2,52	1309,823	2,18	**70,92**
13	المهدية	2791	3,81	2486,598	4,13	**89,09**
14	القيروان	4709	6,43	4172,285	6,93	**88,60**
15	القصرين	3231	4,41	2882,285	4,79	**89,21**
16	سيدي بوزيد	4056	5,54	3551,795	5,90	**87,57**
17	صفاقس	5134	7,01	4981,574	8,28	**97,03**
18	قفصة	3074	4,19	2300,603	3,82	**74,84**
19	توزر	2046	2,79	1438,535	2,39	**70,31**
20	قابس	3116	4,25	2372,956	3,94	**76,15**
21	مدنين	2332	3,18	2039,643	3,39	**87,46**
22	تطاوين	1840	2,51	1293,276	2,15	**70,29**
23	قبلي	2607,5	3,56	1597,703	2,65	**61,27**
24	منوبة	2350	3,21	1990,775	3,31	**84,71**
	المجموع	**73277,7**	**100,00**	**60191,87**	**100,00**	**82,14**
المصدر- أدب جهوي- الوحدة: الف دينار						

توزيع اعتمادات التصرف (العنوان الأول) حسب الاقسام

تشمل اعتمادات التصرف حسب التبويب الموحد لميزانيات المجالس الجهوية جزئين يتعلق الجزء الأول بنفقات التصرف ويتضمن الاعتمادات المخصصة للتأجير العمومي (القسم الأول) ووسائل المصالح (القسم الثاني) والتدخل العمومي (القسم الثالث) ونفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة (القسم الرابع) ويتعلق الجزء الثاني بنفقات فوائد الدين ويشمل القسم الخامس فقط.

وللإشارة فقد استقرت جملة اعتمادات العنوان الأول في حدود 73.3 م د تم التعهد منها ب 60.18 م د ما يمثل نسبة 82.13 %. وتستأثر اعتمادات الجزء الاول المخصصة للتسيير بقرابة. 99.02 % من مجموع نفقات التصرف مقابل 0.97 % فقط مخصصة لفوائد الدين

وتتوزع الاعتمادات المرسمة والمبالغ التي تم التعهد بها حسب الأقسام طبقا للرسم البياني التالي:

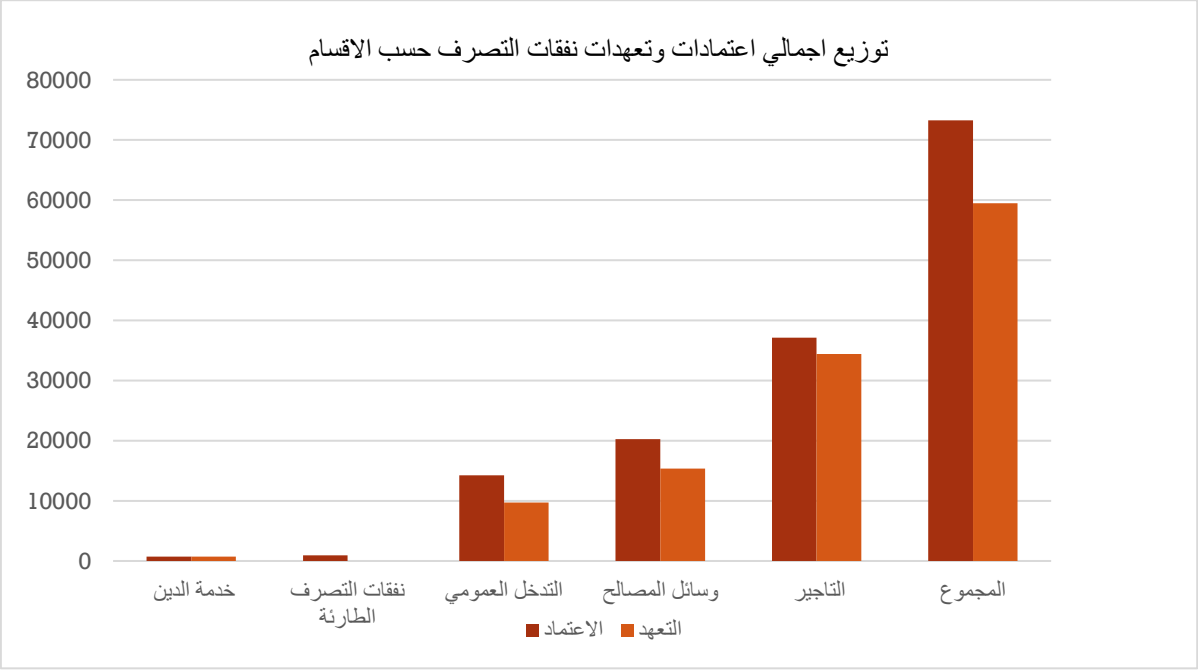

كما يلاحظ تفاوت في تطور حجم الاعتمادات المرسمة والمبالغ التي تم التعهد بها سنة2023 مقارنة بسنوات التصرف السابقة. حيث تم تسجيل شبه استقرار في اعتمادات وتعهدات نفقات التأجير ووسائل المصالح مقابل ارتفاع طفيف في نفقات التدخل العمومي حيث مرت الاعتمادات المرسمة من 12.9 م د سنة 2022 الى 14.2 م د سنة 2023 أي بارتفاع قدره 1.3 م د.

2– إحصائيّات نفقات التنمية بالمجالس الجهوية:

بلغت المبالغ الجملية للاعتمادات المرسمة بالعنوان الثاني لميزانية المجالس الجهوية لسنة 2023 حوالي **1952** م د مقابل **1994** م د سنة 2022 ما يمثل نسبة زيادة بحوالي 2 %.

وبلغ إجمالي الاعتمادات المنقولة من سنوات التصرف السابقة 1341 م د في المقابل لم تتجاوز جملة الاعتمادات المفتوحة بعنوان السنة 611 م د فقط. وقد بلغت الفواضل غير المستهلكة 68.72 % من إجمالي الاعتماد المرسم حيث سجلت 19 من جملة 24 ولاية فواضل فاقت نصف الاعتماد المتوفر وبلغت قيمة الفواضل المنقولة من سنوات التصرف السابقة بالنسبة لـ06 ولايات اكثر من اجمالي الاعتمادات المفتوحة لكامل الولايات بعنوان سنة 2023. وهو ما يدعو الى مراجعة اليات وضع الاعتمادات على الذمة وإعادة برمجة الاعتمادات المرسمة.

ويبين الرسم البياني الموالي توزيع الاعتمادات المتوفرة

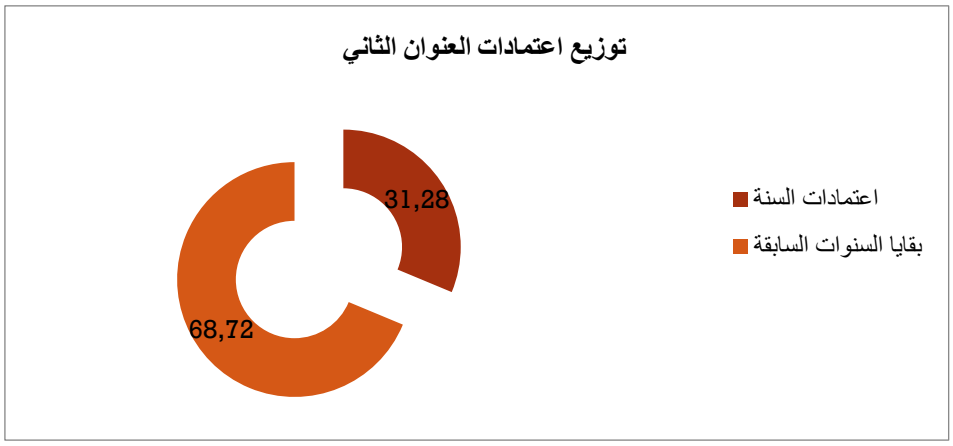

وقد بلغت المبالغ الجملية التي تم التعهد بها **621 م د** تمثل نسبة 31.84 % من مجموع الاعتمادات المتوفرة.

وتتوزع الاعتمادات والتعهدات حسب الولايات طبقا للرسم البياني التالي

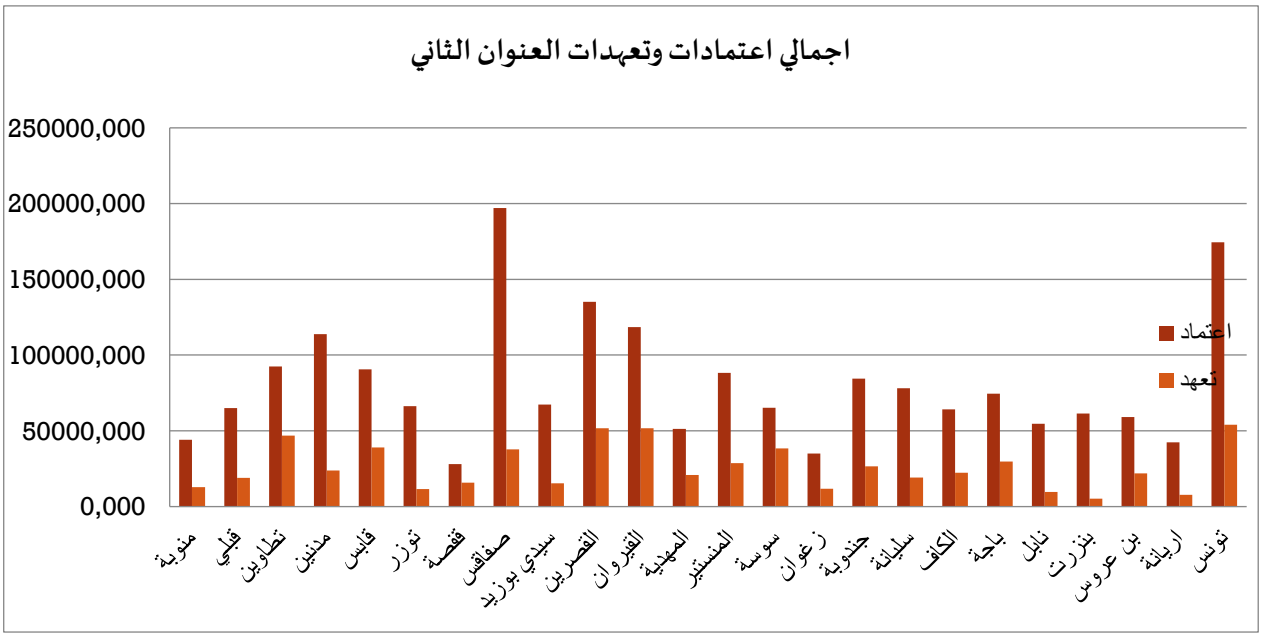

استأثرت ولاية صفاقس بالمرتبة الأولى من حيث حجم الاعتماد ب 197 م د تليها ولاية تونس بالمرتبة الثانية ب 174 م د في حين سجلت ولايات قفصة وزغوان وأريانة مبالغ تعهّدات قدرها تباعا 28 و35 و42 م د وقد تحصّلت ولاية سوسة على المرتبة الأولى ب 58.96 % تليها ولاية قفصة ب 56.31 % في المقابل لم تتجاوز نسبة المبالغ التي تم التعهد بها مقارنة بحجم الاعتماد المرصود 8.42 % بولاية بنزرت و17 % بولايات نابل وتوزر.

ويبن الجدول التالي توزيع إجمالي اعتمادات العنوان الثاني حسب الولايات (المصدر: ادب جهوي الوحدة: ألف دينار)

توزيع إجمالي اعتمادات العنوان الثاني حسب الولايات						
ع/رتبي	الولاية	بقايا	السنة	المجموع	منجز تعهد	النسبة
1	تونس	124738,943	49815,218	174554,161	54002,041	30,94
2	اريانة	30187,276	12276,766	42464,042	7750,899	18,25
3	بن عروس	42 262,323	16811,502	59073,825	21964,147	37,18
4	بنزرت	47534,732	13871,195	61405,927	5172,062	8,42
5	نابل	47912,891	6826,663	54739,554	9573,485	17,49
6	باجة	66471,677	8163,21	74634,887	29685,852	39,77
7	الكاف	38857,992	25275,473	64133,465	22300,947	34,77
8	سليانة	59979,882	18084,324	78064,206	19157,169	24,54
9	جندوبة	70958,181	13591,089	84549,27	26490,147	31,33
10	زغوان	20736,623	14298,111	35034,734	11778,853	33,62
11	سوسة	27226,023	37929,741	65155,764	38416,828	58,96
12	المنستير	61442,367	26738,744	88181,111	28751,986	32,61
13	المهدية	23283,845	27930,984	51214,829	20922,37	40,85
14	القيروان	76658,43	41913,928	118572,358	51729,136	43,63
15	القصرين	84997,325	50128,134	135125,459	51772,912	38,31
16	سيدي بوزيد	48140,785	19110,571	67251,356	15381,167	22,87
17	صفاقس	145130,059	52015,462	197145,521	37731,853	19,14
18	قفصة	12004,725	16135,231	28139,956	15845,001	56,31
19	توزر	66612,629	-401,261	66211,368	11526,587	17,41
20	قابس	42459,17	48076,25	90535,42	38998,853	43,08
21	مدنين	94517,054	19225,029	113742,083	23857,47	20,98
22	تطاوين	41262,73	51264,957	92527,687	46821,268	50,60
23	قبلي	42326,5	22682,623	65009,123	18975,228	29,19
24	منوبة	25444,681	18741,464	44186,145	12871,148	29,13
المجموع		1341146,843	610505,408	1951652,25	621477,409	31,84

يتبيّن من خلال الإحصائيّات أن الاعتمادات المرسمة بالعنوان الثاني للمجالس الجهوية خلال2023 سجلت ارتفاعا طفيفا حيث بلغت 1952 م د مقابل 1900 م د سنة 2022 أي بفارق قدره 52 م د ما يعادل نسبة تطور إيجابية ب 2.74 %.
ويؤكد المنحى العام تراجع في الاعتمادات المفتوحة بعنوان السنة بالنسبة لأغلب الولايات باستثناء بعض الولايات. وفي نفس السياق عرفت نسبة تطور المبالغ المتعهد بها تفاوتا كبيرا بين الجهات حيث تعهدت ولاية تونس ب 29 م د إضافية مقارنة ب 2022 وتراجعت تعهدات ولاية اريانة ب 19م د مقارنة ب 2022

توزيع اعتمادات التنمية (العنوان الثاني) حسب الأجزاء

تشمل نفقات العنوان الثاني حسب التبويب الموحد لميزانيات المجالس الجهوية الجزء الثالث والرابع والخامس،
***ترسم بالجزء الثالث الاعتمادات المخصصة لـــــ:**
- الاستثمارات المباشرة (القسم السادس) وتنقسم حسب مصدر التمويل الى قسم فرعي اول يشتمل على الاستثمارات الممولة على الموارد الذاتية وقسم ثاني يشتمل على الاستثمارات الممولة من البرنامج الجهوي للتنمية.
- التمويل العمومي (القسم السابع) وينقسم بدوره الى قسمين فرعيين قسم فرعي اول يخصص للتمويلات المحملة على الموارد الذاتية وقسم ثاني يشتمل على التمويلات المحملة على البرنامج الجهوي للتنمية.
- نفقات التنمية الطارئة وغير الموزعة ونفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة (القسم الثامن والتاسع)
*يخصص الجزء الرابع الذي يشمل القسم العاشر لخلاص أصل الدين.
*ترسم الاعتمادات المسددة من الاعتمادات المحالة بالجزء الخامس –والقسم الحادي عشر- ويتم تحميل الاعتمادات بصفة مباشرة ضمن منظومة "ادب جهوي" من طرف الوزارات التي تولت احالة الاعتمادات ويخصص لكل وزارة باب خاص بها حسب التبويب المعتمد في الميزانية العامة للدولة مع اضافة باب خاص-(الباب 90) ترسم به النفقات المحمولة على مساهمات مالية مختلفة لإنجاز مشاريع ذات صبغة جهوية.

بلغت المبالغ الجملية للاعتمادات المرسمة بالجزئين الثالث والرابع **420م د** ما يمثل نسبة 21.49 %من مجموع نفقات التنمية في المقابل تبلغ المبالغ الجملية للاعتمادات المحالة (الجزء الخامس) 1533 **م د** ما يعادل 78.51% من مجموع الاعتمادات.
يبين الرسم البياني التالي توزيع اجمالي الاعتمادات حسب الأجزاء:

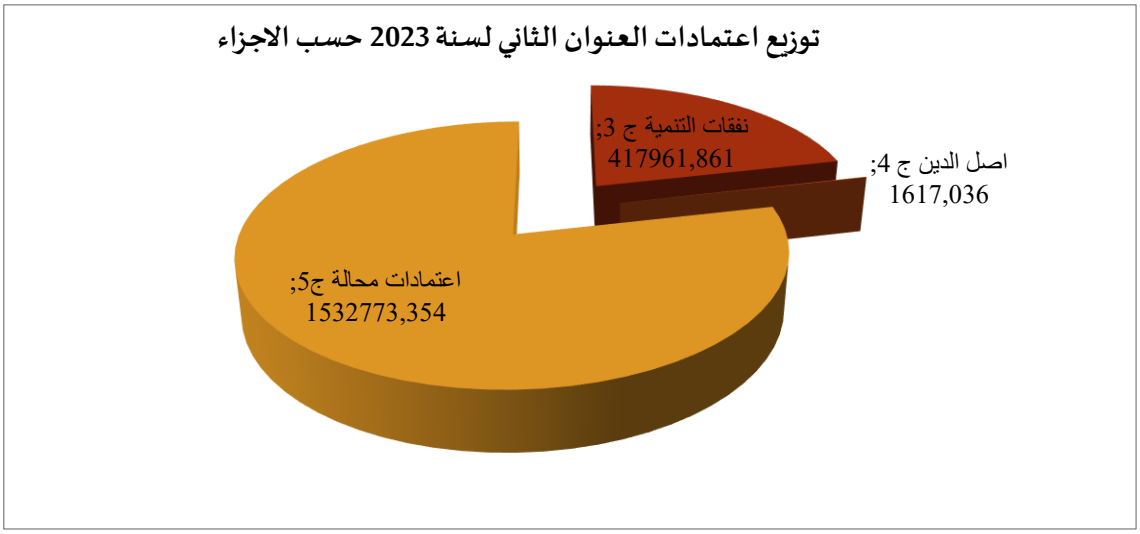

توزيع اعتمادات وتعهدات العنوان الثاني حسب الأجزاء 3 و4 و5:

	الولاية	الجزء الثالث (نفقات التنمية)					الجزء الرابع (أصل الدين)			الجزء الخامس (اعتمادات محالة)				
		بقايا	السنة	المجموع	منجز تعهد	النسبة	السنة	منجز تعهد	النسبة	بقايا	السنة	المجموع	منجز تعهد	النسبة
1	تونس	23620,02	14729,75	38349,77	19596,558	51,10	0	0	0,00	101118,923	35085,468	136204,391	34405,483	25,26
2	اريانة	10970,503	11005,945	21976,448	2739,737	12,47	42	41,815	99,56	19216,773	1228,821	20445,594	4969,347	24,31
3	بن عروس	4196,338	1003,45	5199,788	-18,59	-0,36	50	49,6	99,20	38065,985	15758,052	53824,037	21933,137	40,75
4	بنزرت	2757,095	7676,691	10433,786	2043,267	19,58	41,1	41,074	99,94	44777,637	6153,404	50931,041	3087,721	6,06
5	نابل	5465,63	848	6313,63	742,22	11,76	253	252,188	99,68	42447,261	5725,663	48172,924	8579,077	17,81
6	باجة	7239,148	-7177,812	61,336	-7698,374	-12551,15	61,6	61,526	99,88	59232,529	15279,422	74511,951	37322,7	50,09
7	الكاف	10945,742	7463,521	18409,263	4559,362	24,77	96	95,065	99,03	27912,250	18415,952	46328,202	17646,519	38,09
8	سليانة	12275,906	-1227,604	11048,302	3107,344	28,13	90	89,106	99,01	47703,976	19221,928	66925,904	15960,719	23,85
9	جندوبة	13794,345	11630,08	25424,425	10210,101	40,16	91	90,585	99,54	57163,836	1870,009	59033,845	16189,46	27,42
10	زغوان	4985,852	2055,155	7041,007	1418,056	20,14	120,964	66,823	55,24	15750,771	12121,992	27872,763	10293,974	36,93
11	سوسة	974,656	9154,027	10128,683	5938,052	58,63	72	71,082	98,73	26251,367	28703,714	54955,081	32407,694	58,97
12	المنستير	1837,048	11762,629	13599,677	570,794	4,20	0	0	0,00	59605,319	14976,115	74581,434	28181,192	37,79
13	المهدية	6735,704	11349,074	18084,778	2722,505	15,05	96	95,771	99,76	16548,141	16485,910	33034,051	18104,093	54,80
14	القيروان	31856,385	12455,651	44312,036	22516,218	50,81	46,3	46,3	100,00	44802,045	29411,977	74214,022	29166,619	39,30
15	القصرين	28881,458	14734,479	43615,937	10138,556	23,25	55	54,095	98,35	56115,867	35338,655	91454,522	41580,262	45,47
16	سيدي بوزيد	7681,441	1145,184	8826,625	1292,124	14,64	71	70,469	99,25	40459,344	17894,387	58353,731	14018,575	24,02
17	صفاقس	17372,883	17234,098	34606,981	275,606	0,80	88	87,056	98,93	127757,176	34693,364	162450,54	37369,19	23,00
18	قفصة	4403,804	6579,021	10982,825	7579,243	69,01	36	35,55	98,75	7600,921	9520,210	17121,131	8230,209	48,07
19	توزر	8645,076	1079	9724,076	336,852	3,46	30	25,472	84,91	57967,553	-1510,261	56457,292	11164,263	19,77
20	قابس	13429,817	6289	19718,817	1630,065	8,27	29	28,448	98,10	29029,353	41758,250	70787,603	37340,34	52,75
21	مدنين	13254,281	5314,507	18568,788	5957,605	32,08	64	63,838	99,75	81262,773	13846,522	95109,295	17836,027	18,75
22	تطاوين	6144,459	6477,813	12622,272	2434,224	19,29	56,572	56,572	100,00	35118,271	44730,572	79848,843	44330,472	55,52
23	قبلي	9058,374	6552,949	15611,323	6165,895	39,50	54,5	54,185	99,42	33268,126	16075,174	49343,3	12755,148	25,85
24	منوبة	2789,376	10511,912	13301,288	4630,33	34,81	73	72,535	99,36	22655,305	8156,552	30811,857	8168,283	26,51
		249315,341	168646,520	417961,861	108887,750	26,052	1617,036	1549,155	95,80	1091831,502	440941,852	1532773,354	511040,504	33,34

المصدر: ادب جهوي -الوحدة: الف دينار

إحصائيّات اعتمادات الجزء الخامس (الاعتمادات المحالة)

تمثل **الاعتمادات المحالة** 79 % من إجمالي اعتمادات العنوان الثاني للمجالس الجهوية حيث عرفت المبالغ الجملية للاعتمادات المرسمة في سنة 2023 شبه استقرار في حدود 1533 م د مقابل 1501 م د سنة 2022 أي بفارق قدره 32 م د. كما استقرت الفواضل المنقولة من سنوات التصرف السابقة الى سنة 2023 في حدود **1061 م د** ما يعني ضعف نسب استهلاك الاعتمادات في المقابل شهدت الاعتمادات المفتوحة في 2023 ارتفاعا حيث تمت إحالة **465** م د بعد ان بلغت جملة الاعتمادات المحالة في 2022 حوالي **380 م د** أي بزيادة قدرها **85 م د** وذلك رغم أهمية الاعتمادات غير المستهلكة.

توزيع اعتمادات وتعهدات الجزء الخامس- الاعتمادات المحالة

الجزء الخامس (اعتمادات محالة) الوحدة الف دينار										
		بقايا	النسبة من اجمالي البقايا	السنة	النسبة من اجمالي اعتماد السنة	المجموع	النسبة من اجمالي الاعتماد	منجز تعهد	النسبة من اجمالي التعهد	نسبة التعهد من الاعتماد
1	تونس	101118,923	9,26	35085,468	7,96	136204,391	8,89	34405,483	6,73	25,26
2	اريانة	19216,773	1,76	1228,821	0,28	20445,594	1,33	4969,347	0,97	24,31
3	بن عروس	38065,985	3,49	15758,052	3,57	53824,037	3,51	21933,137	4,29	40,75
4	بنزرت	44777,637	4,10	6153,404	1,40	50931,041	3,32	3087,721	0,60	6,06
5	نابل	42447,261	3,89	5725,663	1,30	48172,924	3,14	8579,077	1,68	17,81
6	باجة	59232,529	5,43	15279,422	3,47	74511,951	4,86	37322,7	7,30	50,09
7	الكاف	27912,250	2,56	18415,952	4,18	46328,202	3,02	17646,519	3,45	38,09
8	سليانة	47703,976	4,37	19221,928	4,36	66925,904	4,37	15960,719	3,12	23,85
9	جندوبة	57163,836	5,24	1870,009	0,42	59033,845	3,85	16189,46	3,17	27,42
10	زغوان	15750,771	1,44	12121,992	2,75	27872,763	1,82	10293,974	2,01	36,93
11	سوسة	26251,367	2,40	28703,714	6,51	54955,081	3,59	32407,694	6,34	58,97
12	المنستير	59605,319	5,46	14976,115	3,40	74581,434	4,87	28181,192	5,51	37,79
13	المهدية	16548,141	1,52	16485,910	3,74	33034,051	2,16	18104,093	3,54	54,80
14	القيروان	44802,045	4,10	29411,977	6,67	74214,022	4,84	29166,619	5,71	39,30
15	القصرين	56115,867	5,14	35338,655	8,01	91454,522	5,97	41580,262	8,14	45,47
16	سيدي بوزيد	40459,344	3,71	17894,387	4,06	58353,731	3,81	14018,575	2,74	24,02
17	صفاقس	127757,176	11,70	34693,364	7,87	162450,54	10,60	37369,19	7,31	23,00
18	قفصة	7600,921	0,70	9520,210	2,16	17121,131	1,12	8230,209	1,61	48,07
19	توزر	57967,553	5,31	-1510,261	-0,34	56457,292	3,68	11164,263	2,18	19,77
20	قابس	29029,353	2,66	41758,250	9,47	70787,603	4,62	37340,34	7,31	52,75
21	مدنين	81262,773	7,44	13846,522	3,14	95109,295	6,21	17836,027	3,49	18,75
22	تطاوين	35118,271	3,22	44730,572	10,14	79848,843	5,21	44330,472	8,67	55,52
23	قبلي	33268,126	3,05	16075,174	3,65	49343,3	3,22	12755,148	2,50	25,85
24	منوبة	22655,305	2,07	8156,552	1,85	30811,857	2,01	8168,283	1,60	26,51
	المجموع	**1091831,502**	100,00	**440941,852**	100,00	**1532773,35**	100,00	**511040,504**	100,00	33,34

يحتل المجلس الجهوي لولاية صفاقس المرتبة الاولى من حيث حجم اجمالي الاعتمادات المحالة بما في ذلك الفواضل المنقولة من سنوات سابقة ب **162 م د** يليه المجلس الجهوي بولاية تونس بمبلغ **136م د**.

ويستأثر المجلس الجهوي لولاية صفاقس بالمرتبة الأولى من حيث بقايا الاعتمادات المنقولة من سنوات التصرف السابقة بأكثر من **127 م د** تليها ولاية تونس ب **101م د**.

إحصائيات تنفيذ نفقات ميزانيات البلديات

تشمل ميزانية البلدية 11 قسما موزعة بين العنوان الأول والعنوان الثاني كما يلي:

العنوان الاول	الجزء	نفقات التصرف	
القسم الاول	1	01	نفقات التأجير العمومي
القسم الثاني		02	وسائل المصالح
القسم الثالث		03	التدخل العمومي
القسم الرابع		04	نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة
القسم الخامس	2	05	فوائد الدين
العنوان الثاني	**الجزء**	**اعتمادات التنمية**	
القسم السادس	3	06	الاستثمارات المباشرة
القسم السابع		07	التمويل العمومي
القسم الثامن		08	نفقات التنمية الطارئة
القسم التاسع		09	نفقات التنمية الممولة عن طريق موارد خارجية
القسم العاشر	4	10	تسديد أصل الدين
القسم الحادي عشر	5	11	النفقات المسددة على الاعتمادات المحالة
القسم الثاني عشر		12	نفقات مسددة على حسابات أموال المشاركة

ويبن الجدول والرسم البياني التاليّين توزيع اجمالي الاعتمادات المرصودة وكذلك المبالغ التي تم التعهد بها حسب العناوين موزعة حسب الولايات.

مجموع موازين البلديات حسب العنوانين الأول والثاني والولايات										المصدر: ادب بلديات		الوحدة : الف دينار
العدد الجملي للبلديات	بلديات ولاية	العنوان 1			العنوان 2					المجموع العام		
		الاعتمادات المفتوحة	المبالغ المتعهد بها	النسبة	بقايا سنة 2022	اعتمادات 2023	جملة الاعتمادات المفتوحة	المبالغ المتعهد بها	النسبة	الاعتمادات المفتوحة	الاعتمادات المتعهد بها	النسبة
8	تونس	259511	235224	91	181611	46132	227743	34632	15	487255	269856	55
7	اريانة	78679	63588	81	94051	22530	116581	19635	17	195260	83223	43
13	بن عروس	95047	84230	89	266589	20212	286802	16363	6	381848	100593	26
10	منوبة	36972	33375	90	29338	15387	44724	7757	17	81696	41132	50
28	نابل	110058	92136	84	83580	27822	111402	39673	36	221461	131810	60
8	زغوان	20175	17164	85	18747	23494	42241	9478	22	62417	26642	43
17	بنزرت	57021	50209	88	30753	25270	56023	14522	26	113045	64731	57
12	باجة	27059	22249	82	23783	8823	32606	8475	26	59664	30724	51
14	جندوبة	32447	26496	82	42988	21033	64021	9074	14	96468	35570	37
15	الكاف	29959	24394	81	33042	14848	47890	7037	15	77848	31432	40
12	سليانة	22820	17791	78	33586	12838	46423	7024	15	69244	24815	36
19	القيروان	47774	39636	83	68971	41507	110477	27151	25	158252	66787	42
19	القصرين	47243	35903	76	67758	18778	86536	10207	12	133780	46110	34
17	سيدي بوزيد	30614	26306	86	94705	55264	149968	33771	23	180582	60077	33
18	سوسة	102712	91146	89	143030	40399	183428	25053	14	286140	116199	41
31	المنستير	82961	70219	85	160448	-12591	147857	21484	15	230818	91703	40
18	المهدية	42296	37213	88	78855	23704	102559	15070	15	144855	52283	36
23	صفاقس	124677	103531	83	87231	53438	140669	47916	34	265346	151447	57
13	قفصة	55465	46367	84	30830	15898	46728	9049	19	102193	55417	54
6	توزر	17477	15834	91	38924	12196	51120	4134	8	68597	19967	29
9	قبلي	18043	13823	77	49128	16797	65925	5213	8	83968	19036	23
16	قابس	36394	31103	85	38065	10600	48666	8806	18	85060	39909	47
10	مدنين	50606	42561	84	74791	18575	93366	10341	11	143972	52902	37
7	تطاوين	13704	12274	90	15997	8286	24283	4340	18	37988	16613	44
350	**المجموع**	**1439715**	**1232772**	**86**	**1786799**	**541241**	**2328040**	**396205**	**17**	**3767755**	**1628977**	**43**

عموما بلغت المبالغ الجملية للاعتمادات المرخص فيها لفائدة مجموع البلديات باعتبار العنوان الأول والعنوان الثاني لسنة 2023 ما قدره 3418 م د مقابل 3768 م د سنة 2023 في المقابل بلغ اجمالي المبالغ المتعهد بها 1629 م د ما يمثل نسبة تعهد اجمالية ب 43 %

ويبيّن الرسمين التاليين توزيع اجمالي الاعتمادات حسب العناوين لسنة 2023:

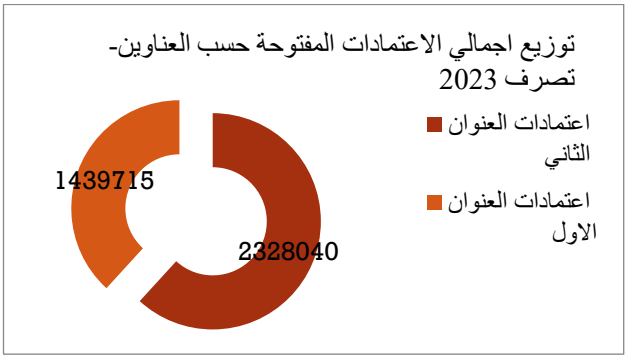

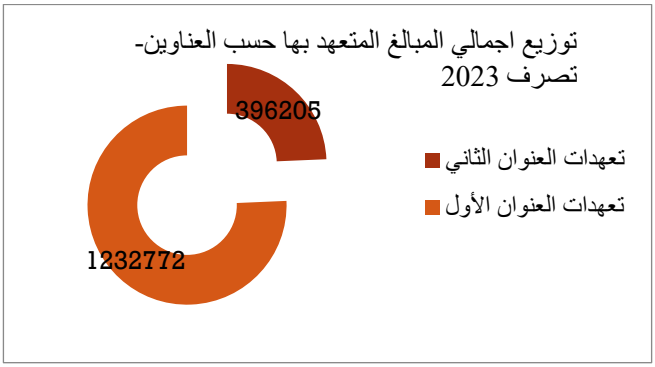

إحصائيات نفقات التصرف بالبلديات

توزيع اجمالي نفقات التصرف حسب البلديات				
العدد الجملي	بلديات ولاية	مجموع اعتمادات ع1	مجموع تعهدات ع 1	نسبة التعهد
8	تونس	259511	235224	90,64
7	اريانة	78679	63588	80,82
13	بن عروس	95047	84230	88,62
10	منوبة	36972	33375	90,27
28	نابل	110058	92136	83,72
8	زغوان	20175	17164	85,07
17	بنزرت	57021	50209	88,05
12	باجة	27059	22249	82,22
14	جندوبة	32447	26496	81,66
15	الكاف	29959	24394	81,43
12	سليانة	22820	17791	77,96
19	القيروان	47774	39636	82,96
19	القصرين	47243	35903	76,00
17	سيدي بوزيد	30614	26306	85,93
18	سوسة	102712	91146	88,74
31	المنستير	82961	70219	84,64
18	المهدية	42296	37213	87,98
23	صفاقس	124677	103531	83,04
13	قفصة	55465	46367	83,60
6	توزر	17477	15834	90,60
9	قبلي	18043	13823	76,61
16	قابس	36394	31103	85,46
10	مدنين	50606	42561	84,10
7	تطاوين	13704	12274	89,56
350	المجموع	1439715	1232772	85,63
المصدر : ادب بلديات			الوحدة : الف دينار	

بلغت جملة الاعتمادات المخصصة للتسيير بعنوان تصرف 2023 ما قدره **1440 م د** وحلّت بلديات ولاية تونس في المرتبة الاولى من حيث حجم الاعتماد ب 260 م د تليها بلديات ولاية صفاقس بحوالي 125 م د في المقابل لم يتجاوز إجمالي بلديات ولاية تطاوين 14 م د ومن حيث عدد البلديات ورغم ان ولاية المنستير تحتل المرتبة الاولى بعدد 31 بلدية الا ان اجمالي الاعتماد المرسم لجملة البلديات لم يتجاوز 83 م د بمعدل 2.7 م د لكل بلدية وكذلك الشأن بالنسبة لولاية نابل التي تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد البلديات ب 28 بلدية الا ان حجم الاعتماد الاجمالي 110 م د فقط بمعدل 3.9 م د لكل بلدية ويستنتج اجمالا من خلال المعطيات أعلاه تفاوت كبير في الامكانيات المالية للبلديات بين المناطق .

وتتوزع الاعتمادات المرسمة بعنوان التسيير وكذلك المبالغ المتعهد بها لمجموع البلديات حسب الاقسام طبقا للمعطيات المضمنة بالجدول التالي

توزيع إجمالي اعتمادات وتعهدات العنوان الأول حسب الأقسام					
القسم	الاعتماد ات المرسمة		المبالغ المتعهد بها		
	المبلغ	النسبة من المجموع	المبالغ	النسبة من الاعتماد	النسبة من اجمالي التعهد
التأجير العمومي	765731	53	693863	91	**56**
وسائل المصالح	534936	37	435129	81	**35**
التدخل العمومي	97885	7	73290	75	**6**
نفقات التصرف الطارئة	10245	1	271	3	**0**
فوائد الدين	30918	2	30218	98	**2**
مجموع نفقات التصرف	**1439715**	**100**	**1232772**	**86**	100
المصدر: ادب بلديات				**الوحدة : الف دينار**	

وتتوزع الاعتمادات المرسمة وكذلك المبالغ المتعهد بها حسب الأقسام طبقا للرسوم البيانية التالية:

توزيع نسبة اعتمادات التسيير الموزعة حسب الاقسام لسنة 2023

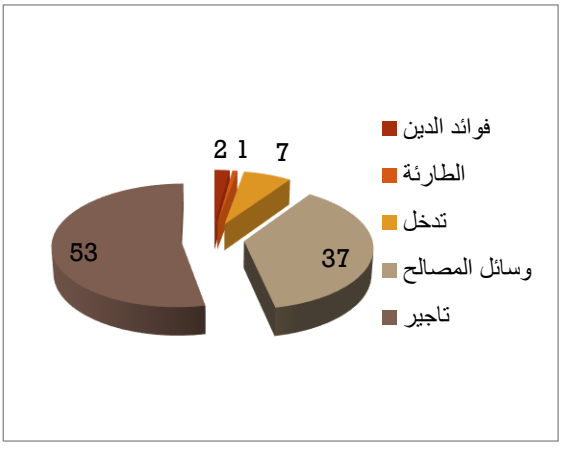

توزيع نسبة المبالغ المتعهد بها بعنوان التسيير حسب الاقسام لسنة 2023

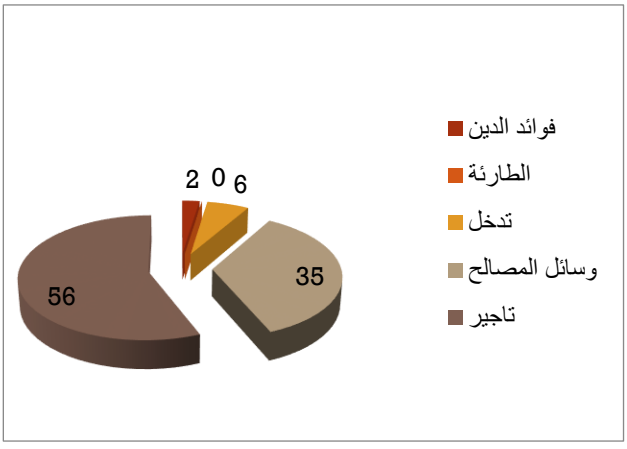

تبرز البيانات أعلاه أهمية الاعتمادات المرسمة بعنوان التأجير التي فاقت 53 %من اجمالي نفقات التسيير في المقابل استقرت جملة المبالغ التي تم التعهد بها بعنوان نفقات التصرف بالنسبة لجميع البلديات في حدود 1233 م د ما يعادل 85.63 % من مجموع الاعتمادات المرسمة.

إحصائيّات نفقات التأجير العمومي

بلغت القيمة الجملية للاعتمادات المخصصة للتأجير العمومي لكافة البلديات بعنوان سنة 2023 ما قدره **766 م د** ما يمثّل نسبة 53.19% من مجموع اعتمادات التصرف المقدرة ب **1440 م د**.

ويبين الجدول التالي توزيع معدل اعتمادات التأجير بالبلديات مجمعة باعتماد نسبة اعتمادات التأجير مقارنة بإجمالي اعتمادات العنوان الاول لسنة (2023).

	نسبة اعتمادات التأجير مقارنة باعتمادات العنوان الأول لسنة (2023)				
	اقل من 50 %	اكثر من 50 % الى 55%	اكثر من 55% الى 60%	اكثر من 60%	المعدل الوطني
بحساب معدل الولايات (24 ولاية)	5 ولايات	11 ولاية	6 ولايات	2 ولايات	% 53.19

ويبين الجدول التالي توزيع **اعتمادات التأجير** حسب الولايات

عدد البلديات	بلديات ولاية	اجمالي اعتمادات التسيير	الاعتماد	النسبة من اجمالي الاعتماد	المنجز تعهد	نسبة التعهد
8	تونس	259511	139047	53,58	132007	**94,94**
7	اريانة	78679	40606	51,61	34117	**84,02**
13	بن عروس	95047	53280	56,06	50004	**93,85**
10	منوبة	36972	21289	57,58	19523	**91,71**
28	نابل	110058	52807	47,98	47284	**89,54**
8	زغوان	20175	9508	47,13	8952	**94,15**
17	بنزرت	57021	31145	54,62	29113	**93,48**
12	باجة	27059	14918	55,13	13265	**88,92**
14	جندوبة	32447	18381	56,65	15827	**86,10**
15	الكاف	29959	16442	54,88	14551	**88,50**
12	سليانة	22820	11858	51,96	10117	**85,31**
19	القيروان	47774	24757	51,82	21768	**87,93**
19	القصرين	47243	27934	59,13	24874	**89,05**
17	سيدي بوزيد	30614	14556	47,55	13115	**90,10**
18	سوسة	102712	51748	50,38	46787	**90,41**
31	المنستير	82961	37673	45,41	34339	**91,15**
18	المهدية	42296	22995	54,37	21002	**91,33**
23	صفاقس	124677	65871	52,83	56995	**86,53**
13	قفصة	55465	38735	69,84	34396	**88,80**
6	توزر	17477	10855	62,11	10154	**93,55**
9	قبلي	18043	8535	47,30	7331	**85,89**
16	قابس	36394	18912	51,96	17295	**91,45**
10	مدنين	50606	26051	51,48	23634	**90,72**
7	تطاوين	13704	7826	57,11	7412	**94,70**
350	**المجموع**	**1439715**	**765731**	53,19	**693863**	**90,61**

ويلاحظ ان معدل نسبة اعتمادات التأجير حسب الولايات قد فاقت بالنسبة لولايات قفصة وتوزر 60 % مقارنة بإجمالي اعتمادات العنوان الأول في المقابل تراوحت هذه النسبة بين 50و 60 % في 17 ولاية وسجلت 5 ولايات فقط نسبة اقل من 50 % وتمتاز بلديات ولاية المنستير بأحسن نسبة تحكم ب 45.41 %.

وللتذكير فقد تم خلال سنة 2023 حل المجالس البلدية بداية من شهر مارس 2023 بما ترتب عنه إيقاف صرف مرتبات ومنح رؤساء البلديات وهو ما يفسر انخفاض نسبة التعهد واستقرار المبالغ المتعهد بها مقارنة بسنة 2022.

كما شهدت كتلة الاجور تطورا مهما خلال السنوات الاخيرة حيث مرت المبالغ المتعهد بها بعنوان الاجور من 547 م د سنة 2019 الى 694م د سنة 2023 اي بنسبة تطور بلغت 26.87% خلال 5 سنوات وبمبلغ قدره **147** م د لكافة البلديات.

ويبين الرسم البياني التالي تطور اجمالي نفقات التأجير بالبلديات.

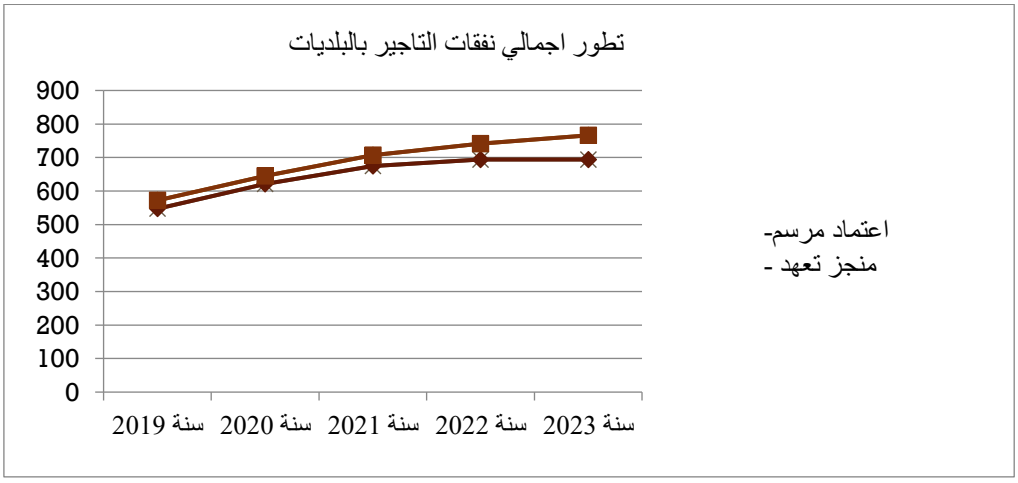

<u>إحصائيات نفقات وسائل المصالح (القسم الثاني) حسب أوجه الانفاق:</u>

قدر اجمالي الاعتمادات المخصصة لوسائل المصالح بحوالي 535 م د مقابل 484 م د سنة 2022 أي بنسبة تطور في حدود 10.54%. كما بلغ اجمالي التعهدات المنجزة 435م د ما يمثل نسبة 81.31 % من مجموع الاعتماد.
ويبين الجدول التالي توزيع نفقات وسائل المصالح حسب اهم مجالات التصرف:

المصدر: ادب بلديات					الوحدة ألف دينار	
	الاعتمادات المرسمة	النسبة من مجموع اعتماد الفصل	نسبة من اعتماد القسم	المنجز تعهد	النسبة من مجموع الفصل	النسبة من مجموع القسم
الكهرباء	120672	29	23	106602	31	**24**
الوقود	50776	12	9	47693	14	**11**
المتخلدات	102929	25	19	82883	24	**19**
نفقات التسيير الأخرى (1)	142305	34	27	105355	31	**24**
مجموع نفقات التسيير	416682	100	78	342533	100	**79**
نفقات التنظيف	69645	61,61	13,02	57690	65,91	**13,26**
نفقات صيانة واستغلال التجهيزات الأخرى (2)	43393	38,39	8,11	29838	34,09	**6,86**
مجموع نفقات صيانة واستغلال التجهيزات العمومية	113038	100,00	21,13	87528	100,00	**20,12**
مصاريف تسيير الوكالات والمؤسسات البلدية	5216	100,00		5068	100,00	
مجموع مصاريف تسيير الوكالات والمؤسسات البلدية	5216	100,00	0,98	5068	100,00	**1,16**
مجموع القسم	534936		100,00	435129		**100,00**

(1) تشمل نفقات التسيير الأخرى / المتبقية جملة الاعتمادات المخصصة لوسائل المصالح والمرسمة بالفصل 02201- باستثناء النفقات المخصصة للكهرباء والوقود وخلاص الديون التي تم احتسابها بصفة منفصلة

(2) تشمل نفقات الاعتناء الاخرى جملة الاعتمادات المخصصة لصيانة والاعتناء بالتجهيزات العمومية البلدية على غرار صيانة المقابر والحدائق العمومية والتجهيزات الرياضية والأرصفة والطرقات والتنوير العمومي وغيرها...

إجمالا بلغت الاعتمادات المخصصة لوسائل المصالح 535 م د منها 417 م د لنفقات تسيير المصالح بما في ذلك خلاص الكهرباء والوقود وتسوية المتخلدات (الدّيون) و113 م د بعنوان نفقات صيانة واستغلال التجهيزات العمومية وتشمل نفقات التنظيف المباشرة او عن طريق المناولة وكذلك الاعتمادات المخصصة للاعتناء بالتنوير العمومي او لصيانة المقابر والحدائق وغيرها من التجهيزات والعمومية إضافة الى 5 م د مخصصة لمصاريف تسيير الوكالات البلدية خاصة ببلدية تونس.

ويبين الرسم التالي توزيع نفقات وسائل المصالح حسب الفصول.

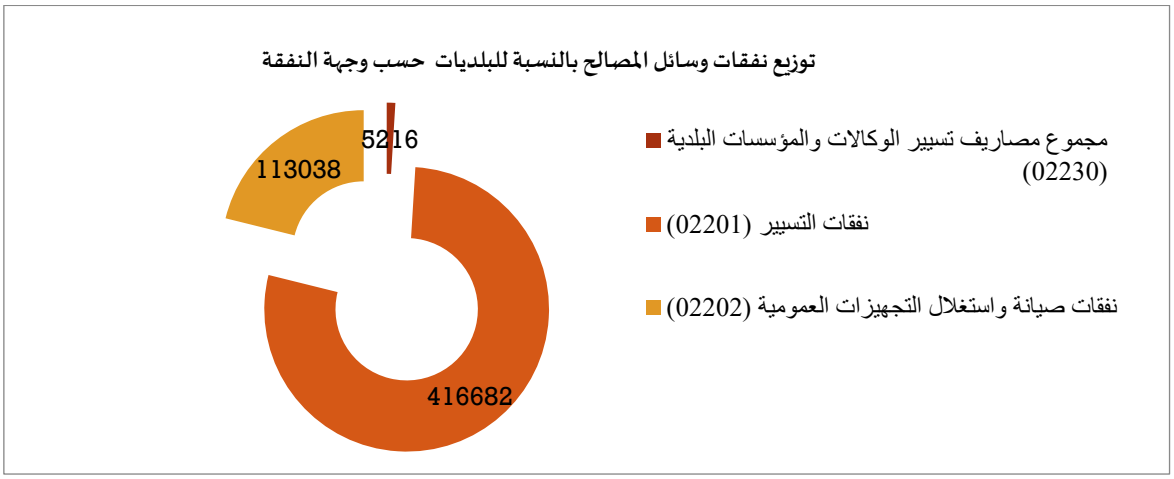

يلاحظ في هذا الخصوص تواصل ارتفاع نفقات النظافة وخاصة اللجوء للمناولة ويبين الجدول الموالي تطور المبالغ التي تم التعهد بها بعنوان نفقات النظافة المباشرة ر (الفقرة 30) او عن طريق المناولة (الفقرة 31) خلال الاربع سنوات الاخيرة.

تطورحجم المبالغ التي تم التعهد بها بعنوان نفقات التنظيف				
المصدر: ادب بلديات			الوحدة: الف دينار	
	سنة 2023	سنة 2022	سنة 2021	**سنة 2020**
التنظيف المباشر	11386	11372	10383	**10155**
التنظيف عن طريق المناولة	46303	41266	38417	**360038**
المجموع	57689	52638	48801	**370193**

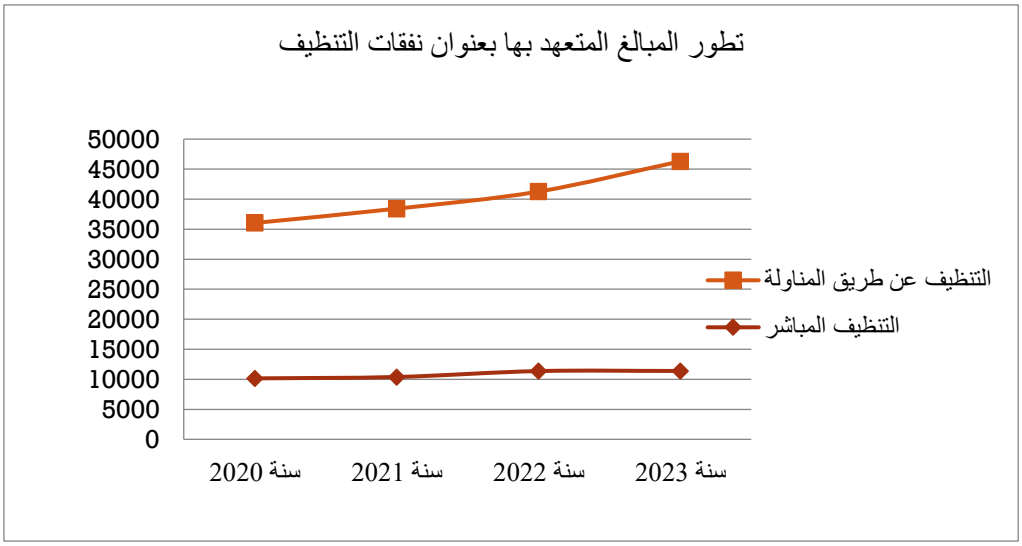

يلاحظ شبه استقرار نفقات التنظيف المباشر مقابل منحى تصاعدي لنفقات التنظيف عن طريق المناولة.

توزيع نفقات التدخل (القسم الثالث) حسب أوجه الانفاق:

بلغت جملة الاعتمادات المخصصة للتدخل العمومي حوالي 98 م د ما يمثل 6.80 % فقط من إجمالي اعتمادات العنوان الأول مسجلة بذلك ارتفاع طفيف مقارنة ب 2022 ب 2 م د وبلغ إجمالي المبالغ التي تم التعهد بها 73 م د ما يمثل نسبة تعهد ب 74.87 % من إجمالي الاعتمادات.

المصدر: ادب بلديات				الوحدة: الف دينار	
	اعتماد	النسبة من مجموع اعتماد الفصل	المنجز تعهد	النسبة من مجموع الفصل	نسبة التعهد من الاعتماد
تدخل في الميدان الاجتماعي	50991	52,09	36833	50,26	72,23
خدمة تذاكر الاكل لفائدة الاعوان	15214	15,54	13529	18,46	88,92
تدخل في الميدان الرياضي	20123	20,56	18207	24,84	90,48
تدخلات اخري	11558	11,81	4721	6,44	40,84
المجموع	**97885**	**100,00**	**73290**	**100,00**	**74,87**

بلغت جملة المبالغ التي تم التعهد بها في القطاع الرياضي حوالي 18م د مقابل 13.5 م د بعنوان خدمات تذاكر الأكل لفائدة الأعوان و36.8م د بعنوان مساعدات اجتماعية مختلفة. كما استأثرت بقية التدخلات في القطاع الثقافي والشباب والطفولة وغيرها بنسبة تقدر بحوالي 4 م د.

يبن الرسم البياني التالي توزيع المبالغ المتعهد بها حسب القطاعات:

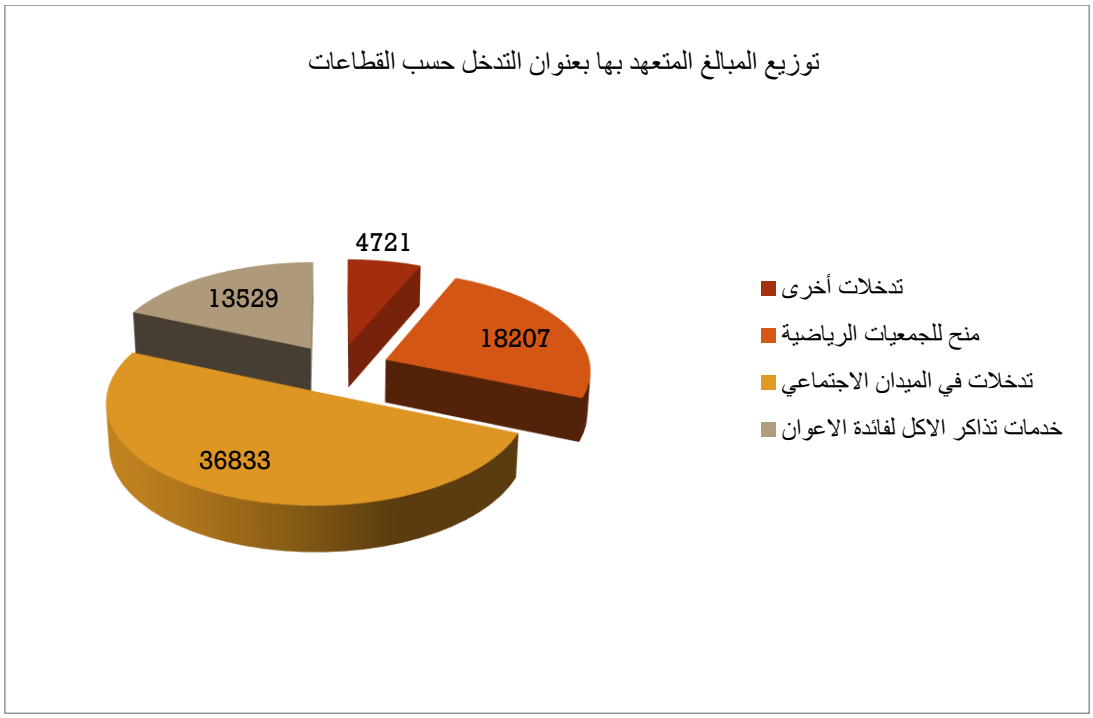

إحصائيات نفقات التنمية بالنسبة للبلديات (العنوان الثاني):

بلغ إجمالي الاعتمادات المرسمة بالعنوان الثاني لمختلف البلديات بعنوان تصرف 2023 ما قدره 2328 م د منها 1787 م د بقايا اعتمادات منقولة من سنوات سابقة و541 م د مفتوحة بعنوان السنة في المقابل بلغت جملة المبالغ التي تم التعهد بها 396 م د ما يمثل نسبة 17 % فقط من إجمالي الاعتمادات وهي نسبة تعتبر ضعيفة.

المصدر: ادب بلديات			الوحدة: ألف دينار		
العدد الجملي للبلديات	الولايات	العنوان 2			
		البقايا 2023	اعتمادات السنة	مجموع الاعتمادات	مبالغ التعهدات	نسبة التعهدات
8	تونس	181611	46132	227743	34632	15%
7	اريانة	94051	22530	116581	19635	17%
13	بن عروس	266589	20212	286802	16363	6%
10	منوبة	29338	15387	44724	7757	17%
28	نابل	83580	27822	111402	39673	36%
8	زغوان	18747	23494	42241	9478	22%
17	بنزرت	30753	25270	56023	14522	26%
12	باجة	23783	8823	32606	8475	26%
14	جندوبة	42988	21033	64021	9074	14%
15	الكاف	33042	14848	47890	7037	15%
12	سليانة	33586	12838	46423	7024	15%
19	القيروان	68971	41507	110477	27151	25%
19	القصرين	67758	18778	86536	10207	12%
17	سيدي بوزيد	94705	55264	149968	33771	23%
18	سوسة	143030	40399	183428	25053	14%
31	المنستير	160448	-12591	147857	21484	15%
18	المهدية	78855	23704	102559	15070	15%
23	صفاقس	87231	53438	140669	47916	34%
13	قفصة	30830	15898	46728	9049	19%
6	توزر	38924	12196	51120	4134	8%
9	قبلي	49128	16797	65925	5213	8%
16	قابس	38065	10600	48666	8806	18%
10	مدنين	74791	18575	93366	10341	11%
7	تطاوين	15997	8286	24283	4340	18%
350	المجموع	1786799	541241	2328040	396205	17%

توزيع اعتمادات العنوان الثاني بالبلديات حسب الأقسام

تشمل نفقات التنمية المرسمة بالعنوان الثاني للبلديات أربعة أجزاء موزعة على 07 أقسام طبقا لجدول الموالي.

الوحدة: ألف دينار						
	الجزء الثالث		الجزء الرابع	الجزء الخامس	الجزء السادس	المجموع
	القسم 6	الأقسام 9/8/7	القسم 10	القسم 11	القسم 12	
البقايا	1749275	3156	0	27514	6874	1786819
السنة	448674	12207	53009	25578	1772	541241
مجموع الاعتماد	2197949	15363	53009	53093	8646	2328060
النسبة من مجموع الاعتماد	94,41	0,66	2,28	2,28	0,37	100
مجموع التعهدات	324548	511	50932	16245	3968	396205
النسبة من الاعتماد	14,77	3,33	96,08	30,60	45,90	17,02
النسبة من اجمالي التعهدات	81,91	0,13	12,86	4,10	1,00	100
المصدر: ادب بلديات						

استاثرت الاعتمادات المخصصة للاستثمارات المباشرة بالنصيب الاكبر من اعتمادات التنمية بنسبة 94.41 % في حين لم تتجاوز بقية الاقسام مجتمعة 5.59 % من مجموع الاعتمادات. مع تسجيل ضعف الاعتمادات المحالة من الوزارات التي لم تتجاوز 2.28 %.

كما يلاحظ ضعف نسبة المبالغ التي تم التعهد بها بالنسبة للقسم السادس – الاستثمارات المباشرة- التي لم تتجاوز 14.77 % من اجمالي الاعتمادات المتوفرة مسجلة بذلك انخفاظا ب 5.89% مقارنة بالنسبة المسجلة سنة 2022 التي كانت في حدود 20.66%.

إحصائيات النفقات المخصّصة لفو ائد وأصل الدين

تمول البلديات مشاريعها الاستثمارية في اغلب الأحيان عبر قروض يتم اكتتابها لدى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وسيخصص هذا العنصر لدراسة حجم استرجاع القروض أصلا وفائدة وتأثيرها على التوازنات المالية للبلديات

ويبين الجدول التالي حجم الاعتمادات المرسمة بالعنوان الاول لخلاص فوائد القروض والاعتمادات المرسمة بالعنوان الثاني لخلاص أصل القروض موزعة حسب الولايات

العدد الجملي	بلديات ولاية	فوائد الدين		أصل الدين		المجموع	
		الاعتماد	التعهد	الاعتماد	التعهد	الاعتماد المرسم	المبالغ المتعهد بها
8	تونس	7789	7594	10559	10444	18348	18038
7	اريانة	718	715	1724	1723	2442	2438
13	بن عروس	1704	1703	3752	3752	5456	5455
10	منوبة	563	563	1273	1272	1836	1835
28	نابل	2768	2763	5111	5106	7880	7868
8	زغوان	715	714	1328	1328	2043	2042
17	بنزرت	1200	1198	2353	2351	3553	3550
12	باجة	331	317	779	779	1110	1096
14	جندوبة	330	329	813	792	1143	1122
15	الكاف	317	283	541	538	857	821
12	سليانة	353	273	617	599	969	872
19	القيروان	626	586	1221	577	1847	1163
19	القصرين	263	255	611	610	874	865
17	سيدي بوزيد	906	905	1383	1383	2289	2288
18	سوسة	3121	3115	5705	5697	8826	8812
31	المنستير	2790	2638	4331	4235	7121	6873
18	المهدية	784	703	1106	983	1889	1685
23	صفاقس	3707	3677	5032	5030	8739	8708
13	قفصة	222	212	367	367	589	579
6	توزر	0,350	0,344	161	141	161	142
9	قبلي	55	55	167	167	222	222
16	قابس	580	579	1084	942	1664	1521
10	مدنين	835	835	2215	1341	3050	2176
7	تطاوين	241	204	776	776	1017	980
350	**المجموع**	**30918**	**30218**	**53009**	**50932**	**83928**	**81151**

بلغ إجمالي الاعتمادات المخصصة للغرض سنة 2023 حوالي 84 م د منها 31 م د بعنوان فوائد و**53 م د** بعنوان أصل الدين وتمثل إجمالا قرابة 2.23 % من حجم الاعتمادات الجملية.

وتستاثر بلديات ولاية تونس بالمرتبة الاولى من حيث حجم الاعتماد المخصص لخلاص القروض بأكثر من 18 م د تليها بلديات ولاية سوسة ب 8.8 م د في المقابل لم تتجاوز المبالغ المرسمة بميزانيات بلديات ولاية توزر 161 اد وبلديات ولاية قبلي ب 222 ا د فقط.

المحور الثالث
إحصائيات الصفقات العمومية بالوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والجماعات المحليّة لسنة 2023

ملاحظات توضيحية

ملاحظة أولى: يتعلق هذا المحور بالصفقات المبرمة من طرف الهياكل الخاضعة لمراقبة مصالح الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية في المستويين الجهوي والمركزي (الدولة / المؤسسات العمومية الادارية/ الجماعات المحلية) وبالتالي لا تشمل الاحصائيات المعتمدة الصفقات المبرمة من طرف المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية غير الادارية وغيرها من الهيئات التي لا تندرج ضمن مجال تدخل الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية.

ملاحظة ثانية: ان الإحصائيات تتعلق بالصفقات المدرجة على منظومة "أدب" في شكل بطاقة بيانية ويختلف عدد الصفقات التي تم في شانها ادراج بطاقة بيانية عن عدد الملفات التي نظرت فيها لجان مراقبة الصفقات وعدد طلبات العروض باعتبار ان طلب عروض يمكن ان ينتج عنه ابرام عدة صفقات إذا ما كان الطلب العمومي موزعا الى عدة أقساط.

ملاحظة ثالثة: ان ملاحق الصفقات والأختام النهائية لا تتعلق مبدئيا فقط بالصفقات المبرمة خلال تصرف 2023 وهي في الغالب تتعلق بصفقات مبرمة خلال سنوات سابقة ويتم تناولها باعتبارها من أنشطة الرقابة التي يمارسها مراقبو المصاريف العمومية على مختلف المراحل الإجرائية للصفقات العموميّة.

ملاحظة رابعة: جميع الإحصائيّات مستخرجة من منظومة "أدب" وتم تقريب الأعداد لضمان سهولة مقروئيتها.

تعتبر الصفقات العمومية إحدى أهمّ صيغ الشراء العمومي في تونس وتمثل محرّكا اقتصاديا وطنيا بحكم حجم المبالغ التي تنفق عبرها والتي تقدر في سنة 2023 ب 6135 مليون دينار توزعت على 11472 صفقة ابرمتها الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية دون اعتبار صفقات المنشآت العمومية.

ويستعرض هذا المحور الإحصائيات المتعلقة بتوزع وتطور عدد عقود الصفقات العمومية التي تم ابرامها والملاحق المكملة لها والاختام النهائية لملفاتها والتي تمت معالجتها خلال سنة 2023 وذلك حسب المشترين العموميين وحسب طبيعة الصفقة العموميّة وطرق إبرامها وحسب الجهات والقطاعات بالإضافة لتوزعها حسب اللجان التي راقبتها.

1- تطورعدد ومبالغ الصفقات العمومية المبرمة من سنة 2019 إلى سنة 2023 وتوزيعها

شهد عدد الصفقات العمومية المبرمة سنة 2023 استقرار مقارنة بسنة 2022 حيث مرّ من **11451 صفقة** إلى **11472 صفقة**. أما مبالغ الصفقات فشهدت زيادة بـ 18 مليون دينار اي بنسبة 0.2 % لتبلغ **6135 مليون دينار** مقابل **6117 مليون دينار** في سنة 2022.

جدول 1-تطورإجمالي عدد ومبالغ الصفقات العمومية المبرمة من سنة 2019 إلى سنة 2023

الوحدة: مليون دينار

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الصفقات	9299	9398	11439	11451	11472
نسبة التطورالسنوي (%)	4.85 -	1.06 +	21.72 +	0.01 +	0.001+
مبالغ الصفقات (مليون دينار)	3155	4875	5712	6117	6135
نسبة التطورالسنوي (%)	17.39 -	54.52 +	17.17 +	7.09 +	0.002+

ملاحظة: الاحصائيات مستخرجة من منظومة ادب ويتم أحيانا اللجوء الى تقريب الأعداد بالنسبة للمبالغ في الجداول الإحصائية بالمحور لتسهيل مقروئيتها مع الحفاظ على مجموعها الصحيح الناتج عن حسابها الكامل باعتماد Excel.

جدول 2-توزيع عدد ومبالغ الصفقات العمومية حسب طبيعة الهياكل العمومية في سنة 2023:

المشتري العمومي	العدد	النسبة من حيث العدد	المبلغ مليون دينار	النسبة من حيث المبلغ
الوزارات والادارات المفوض لها	2712	24%	3989	%65
المؤسسات العمومية	6419	56%	1222	20%
المجالس الجهوية	793	7%	547	9%
البلديات	1548	13%	377	6%
الجملة	11472	100%	6135	%100

استأثرت الدولة والادارات المفوض لها ب 65 بالمائة من مبالغ الصفقات و24 بالمائة من عدد الصفقات في المقابل أبرمت المؤسسات العمومية التي تكتسي صبغة إداريّة 56 بالمائة من عدد الصفقات و20 بالمائة من جملة المبالغ. أما البلديات والمجالس الجهوية فقد أبرمت 20 بالمائة من عدد الصفقات بما يمثل 15بالمائة من جملة المبالغ وتجدر الإشارة الى ان هذا التوزيع بين الهياكل العمومية بقي مستقرّا خلال السنوات الأخيرة من حيث عدد الصفقات العمومية والمبالغ المالية المجمدة في خصوصها.

توزيع عدد الصفقات العمومية حسب طبيعة الهيكل

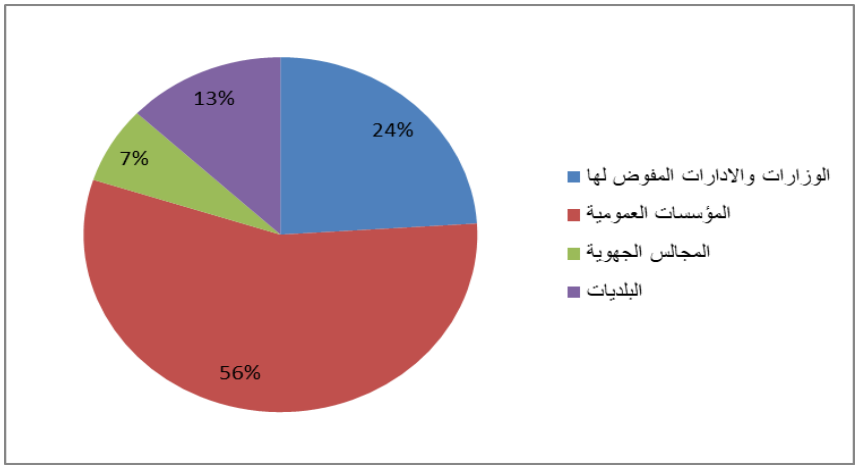

توزيع مبالغ الصفقات العمومية حسب طبيعة الهيكل

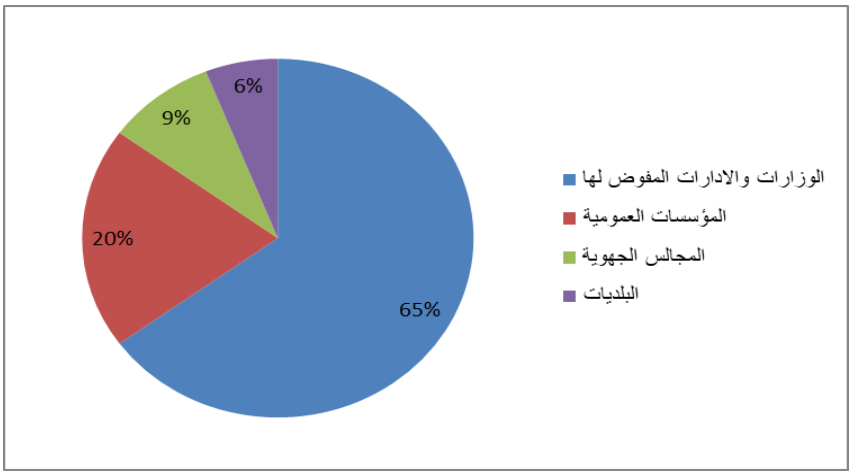

جدول 3-تطورعدد ومبالغ الصفقات العمومية حسب المشتري العمومي

الوحدة: مليون دينار

الهيكل العمومي	العدد			المبلغ		
	2022	2023	نسبة التطور%	2022	2023	نسبة التطور %
الوزارات والادارات المفوض لها	2682	2712	+0.01	4112	3989	0.03-
المؤسسات العمومية	6272	6419	+0,02	1045	1222	0.144+
المجالس الجهوية	776	793	+0,02	493	547	0.098+
البلديات	1721	1548	-0,10	467	377	192.+
الجملة	11451	11472	0	6117	6135	0.002+

2- توزيع عدد ومبالغ الصفقات العموميّة حسب المشتري العمومي وطبيعة الصفقة

استأثرت صفقات التزود بمواد وخدمات بالنصيب الأكبر من حيث عدد الصفقات المبرمة خلال سنة 2023 حيث مثّلت نسبة 78 % من العدد الجملي للصفقات العموميّة المبرمة تم انجاز أغلبها من طرف المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

وفي المقابل فان مبالغ صفقات الاشغال وصفقات التزود تمثل تقريبا 98 بالمائة من الصفقات العمومية.

جدول 4- توزيع العدد الجملي للصفقات العمومية المبرمة حسب طبيعة الصفقة والمشتري العمومي 2023

المشتري العمومي	طبيعة الصفقة			المجموع	النسبة من الجملة
	أشغال	مواد وخدمات	دراسات		
الوزارات (الاعتمادات المركزية والمفوضة)	433	2124	155	2712	24%
المؤسسات العمومية	858	5433	125	6416	56%
المجالس الجهوية	460	203	130	793	7%
البلديات	370	1145	36	1548	14%
الجملة	2121	8905	446	11472	%100
النسبة من الجملة	18%	78%	4%	%100	

توزيع العدد الجملي للصفقات حسب طبيعة الصفقة

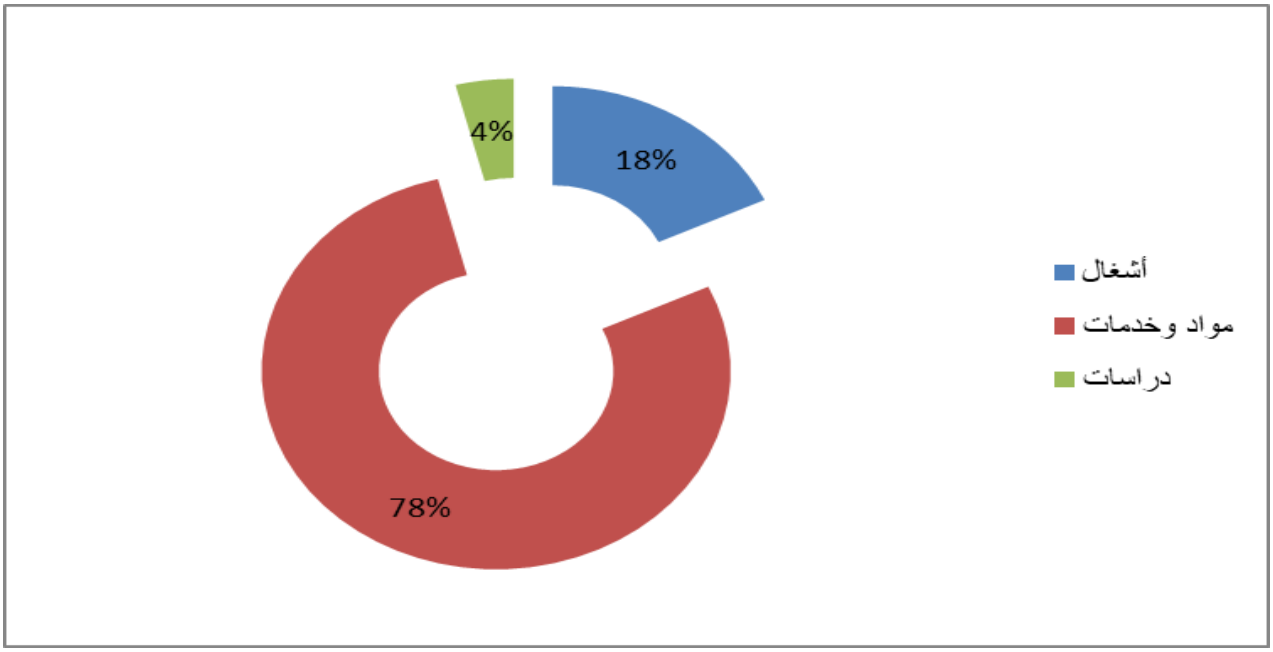

جدول 5- توزيع المبلغ الجملي للصفقات العمومية المبرمة حسب طبيعة الصفقة والمشتري العمومي 2023

المشتري العمومي	طبيعة الصفقة			المجموع	النسبة من الجملة
	أشغال	مواد وخدمات	دراسات		
الوزارات (الاعتمادات المركزية والمفوضة)	1913	1950	124	3989	%65
المؤسسات العمومية	524	688	10	1222	20%
المجالس الجهوية	518	19	10	547	9%
البلديات	236	138	2	377	6%
الجملة	3191	2797	148	6135	%100
النسبة من الجملة	%52	%46	%02	%100	

توزيع المبلغ الجملي للصفقات المنجزة سنة 2023 حسب طبيعة الصفقة

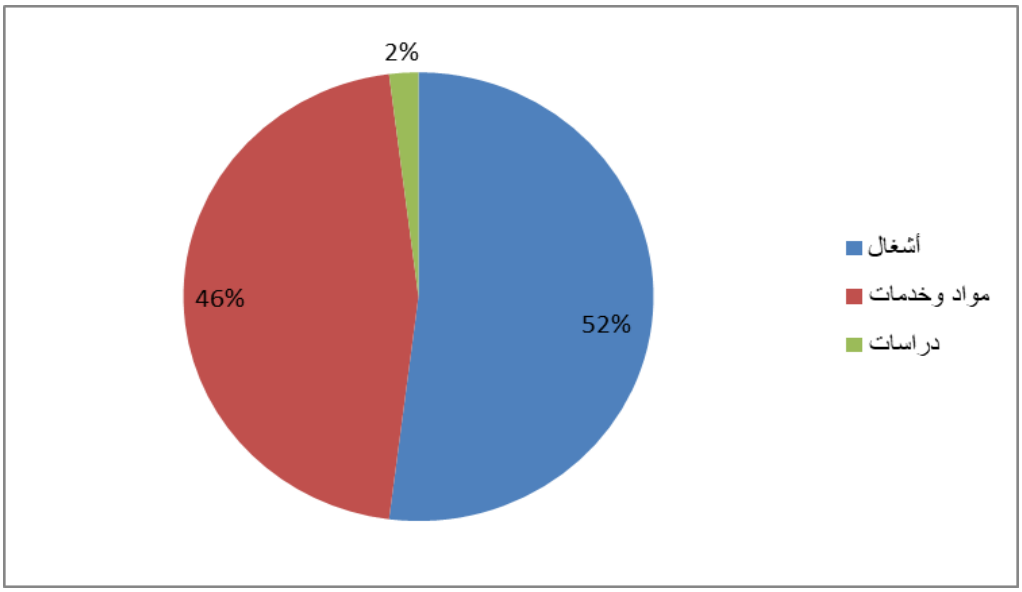

3- توزيع عدد ومبالغ الصفقات العمومية حسب لجان المر اقبة وحسب المشترين العموميين

سجّلت سنة 2023 إبرام **11472** صفقة عمومية نظرت فيها مختلف لجان مراقبة الصفقات ولجان الشراءات وفق التوزيع التالي:

جدول 5- توزيع العدد الجملي للصفقات العمومية المنجزة حسب لجنة مر اقبة الصفقات والمشتري العمومي

لجنة مر اقبة الصفقات	الادارات المركزية والمصالح المفوض لها	المؤسسات العمومية	المجالس الجهوية	البلديات	المجموع
اللجنة العليا	519	2052	34	582	3187
اللجان الوزارية	787	460	15	65	1327
اللجان الخاصة	347	0	0	0	347
اللجان الجهوية	357	1385	478	249	2469
اللجان البلدية	0	0	0	143	143
اللجان الداخلية للمؤسسات العمومية	0	594	0	0	594
لجان الشراءات	604	1671	265	492	3032
رأي ممول أجنبي	98	257	1	17	372
الجملة	2712	6419	793	1548	11472

يتبيّن من خلال الإحصائيات المبينة بالجدول اعلاه أن حوالي **27** % من الصفقات العمومية تتم بإجراءات مبسّطة وبالتالي فإنها لا تخضع إلى مراقبة لجان مراقبة الصفقات العمومية لكنها تبقى خاضعة لمراقبة مراقب المصاريف العمومية في ما يتعلّق بمشروعيّتها طبقا لأحكام الأمر عدد 2878 لسنة 2012 المتعلق بمراقبة المصاريف العمومية.

جدول 6- توزيع المبلغ لجملي للصفقات العمومية المنجزة حسب لجنة مر اقبة الصفقات والمشتري العمومي

لجنة مر اقبة الصفقات	الادارات المركزية والمصالح المفوض لها	المؤسسات العمومية	المجالس الجهوية	البلديات	المجموع
اللجنة العليا	799	417	45	59	1320
اللجان الوزارية	511	102	22	32	667
اللجان الخاصة	979			0	979
اللجان الجهوية	229	238	430	147	1044
اللجان البلدية	0	0	0	37	37
اللجان الداخلية للمؤسسات العمومية	0	178	0	0	178
رأي ممول أجنبي	1393	170	1	24	1589
لجان الشراءات	77	117	49	78	321
الجملة	3989	1222	547	377	6135

يتبين من خلال هذه الاحصائيات ان 26 بالمائة من مبالغ الصفقات عرضت على لجان الشراءات أي انها ابرمت وفقا للإجراءات المبسطة باعتبار محدودية مبالغها و من جهة أخرى تراجع حجم الصفقات المعروضة على اللجنة العليا ب 47

بالمائة و ذلك من 2467 مليون دينار سنة 2022 الى 1320 مليون دينار سنة 2023 وفي المقابل ارتفع مبلغ الصفقات التي لم تعرض على راي لجنة مراقبة الصفقات و اقتصر ابرامها على موافقة الممول الأجنبي على الإجراءات ب 193 % ليمر من 543 مليون دينار في سنة 2022 الى 1589 مليون دينار و يفسر ذلك بإعفاء عرض الصفقات الممولة الخاضعة لموافقة الممول على الراي المسبق للجان مراقبة الصفقات وذلك طبقا لمقتضيات المرسوم عدد 68 لسنة 2022 و المؤرخ في 19 نوفمبر 2022.

وفي نفس السياق ارتفع حجم الصفقات المعروض على اللجان الخاصة ب 27%.

4- توزيع عدد ومبالغ الصفقات العمومية حسب طرق الابرام ولجان المر اقبة والمشترين العموميين

توزعت الصفقات العمومية المبرمة خلال سنة 2023 حسب طريقة الإبرام ولجان المراقبة كما يلي:

جدول 7- توزيع الصفقات العمومية المبرمة سنة 2023 حسب طريقة الإبرام

الوحدة: مليون دينار

طرق الابرام/ لجان الرقابة	طلب العروض بإجراءات عادية		التفاوض المباشر		استشارة موسّعة		اجراءات مبسّطة		طلب عروض دولي بدون تمويل		أخرى		طلب عروض دولي بتمويل		انتقاء أولي دولي		طلب عروض مع مناظرة		المجموع	
	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
اللجنة العليا	9213	1845	332	1227	0.4	6	0	0	0.02	1	4	79	62	4	1	25	0	0	1320	3187
اللجان الوزارية	4901	999	124	260	15	35	0	0	0	0	2	24	22	4	0.055	3	12	2	667	1327
اللجان الخاصة	6	7	1	99	447	241	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	979	347
اللجان الجهوية	998	2129	38	222	0.01	3	0	0	0	0	7	108	0.146	1	0	0	0.416	6	1044	2469
لجان المؤسسات	154	507	7	75	0.242	6	0	0	0	0	16	6	0	0	0.124	4	0.065	2	178	594
اللجان البلدية	29	87	8	49	0	0	0	0	0	0	0.287	6	0	0	0.02	1	0	0	37	143
صفقة تخضع لرأي ممول أجنبي	1000	318	14	0	0	0	0	0	0	0	103	16	472	9	0	0	0	0	1589	3032
لجان الشراءات	0	0	0	30	0	0	321	3032	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	321	373
المجموع العام	3599	5886	524	1962	463	291	321	3032	0.02	1	133	239	555	18	1.3	33	13	10	6135	11472

<u>ملاحظة</u>: تم تقريب الأرقام المتعلقة بالمبالغ arrondissement وهي جميعها مستخرجة من منظومة "أدب"

كما توزعت الصفقات العمومية المبرمة خلال سنة 2023 حسب طريقة الإبرام والمشترين العموميين كما يلي:

جدول 8- توزيع عدد ومبالغ الصفقات المبرمة سنة 2023 حسب طرق الإبرام والمشتري العمومي

الوحدة: مليون دينار

طريقة الإبرام/ المشتري العمومي	الوزارات		المؤسسات العمومية		المجالس الجهوية		البلديات		المجموع	
	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
طلب العروض	2053	1281	811	3564	471	376	264	665	3599	5886
التفاوض المباشر	762	246	237	1071	20	71	31	316	1050	1704
استشارة موسّعة	449	499	13	44	0	0	0	0	463	543
إجراءات مبسطة	77	607	117	1673	50	265	78	492	321	3037
طلب عروض دولي بدون تمويل	0	0	0.02	1	0	0	0	0	0.02	1
أخرى	102	58	21	47	7	81	5	56	133	242
انتقاء أولي دولي	0.024	1	0.3	18	0	0	0.4	12	1	31
طلب عروض دولي بتمويل	532	16	23	1	0	0	0.146	1	555	18
طلب عروض مع المناظرة	12	2	0.065	2	0	0	0.416	6	13	10
المجموع العام	3989	2710	1222	6421	547	793	377	1548	6135	11472

ملاحظة: مصدر الإحصائيات منظومة "أدب" وتم تقريب الأرقام arrondissement

تظهر المعطيات الإحصائية المذكورة أعلاه أن طريقة طلب العروض الوطني المفتوح تعتبر الطريقة الأكثر استعمالا بعدد **5886** طلب عروض بإجراءات عادية وحوالي **3000 طلب عروض** بإجراءات مبسطة وحوالي **100 طلب عروض** بصيغ أخرى من جملة **11472** أي ما يعادل حوالي 78 في **المائة** من مجموع عدد الصفقات المبرمة بمبلغ يناهز 5100 مليون دينار أي 83 % من جملة المبالغ.

5- التوزيع القطاعي للصفقات العمومية (حسب الوزارات)

تركزت الصفقات العمومية في سنة 2023 على عموما بلغت قيمة الصفقات المبرمة من وزارة التجهيز والمؤسسات التابعة لها 2.122 م دينار ما يمثل 43 في المائة من إجمالي مبالغ الصفقات المبرمة من الوزارات والمؤسسات اما من حيث العدد فقد استأثرت وزارة الصحة والمؤسسات التابعة لها بالمرتبة الاولى بعدد 3722 صفقة.

جدول 9- توزيع عدد ومبالغ الصفقات حسب الوزارات: التوزيع القطاعي

الوحدة: مليون دينار

القطاع العمومي (الوزارة ومؤسساتها)	مبالغ صَفقات الوزارة	مبالغ صفقات المؤسسات تحت الاشراف	جملة مبالغ صفقات القطاع (الوزارة	النسبة من جملة الصفقات العمومية	الترتيب حسب المبالغ للقطاعات	عدد صَفقات الوزارة	عدد صفقات المؤسسات تحت الاشراف	جملة عدد صفقات القطاع	النسبة من جملة عدد الصفقات العمومية	الترتيب حسب العدد للقطاعات
وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	1525	4	1529	29%	1	378	9	387	4%	8
وزارة الدفاع الوطني	1113	11	1124	22%	2	551	62	613	7%	6
وزارة الفلاحة	402	368	770	15%	3	260	792	1052	12%	4
وزارة الصحة	207	319	526	10%	4	132	1937	2069	23%	1
وزارة التربية	63	333	396	8%	5	64	1100	1164	13%	3
وزارة الداخلية	276	13	289	6%	6	595	94	689	8%	5
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	81	92	173	3%	7	55	1562	1617	18%	2
وزارة تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي	129	3	132	3%	7	14	15	29	0%	12
وزارة العدل	16	61	77	1%	8	83	407	490	5%	7
وزارة الشباب والرياضة	61	5	66	1%	8	54	191	245	3%	9
وزارة المالية	45	1	46	1%	8	173	6	179	2%	10
رئاسة الجمهورية	23	0	23	0%	9	58	3	61	1%	11
وزارة الشؤون الاجتماعية	12	2	14	0%	9	112	71	183	2%	10
وزارة الشؤون الثقافية	10	3	13	0%	9	25	47	72	1%	11
رئاسة الحكومة	6	2	8	0%	9	38	7	45	0%	12
وزارة المرأة والأسرى والطفولة	1	5	6	0%	9	13	105	118	1%	11
وزارة أملاك الدولة	6	0	6	0%	9	26	0	26	0%	12
وزارة التجارة	4	0	4	0%	9	12	2	14	0%	12
وزارة التكوين المهني والتشغيل	2	0	2	0%	9	6	0	6	0%	12
وزارة الشؤون الخارجية	2	0	2	0%	9	22	0	22	0%	12
وزارة الاقتصاد والتخطيط	1	0	1	0%	9	2	0	2	0%	12
وزارة الصناعة	1	0	1	0%	9	5	0	5	0%	12
وزارة الصناعة - جزء الطاقة	1	0	1	0%	9	5	0	5	0%	12
وزارة النقل	1	0	1	0%	9	6	0	6	0%	12
مجلس نواب الشعب	1	0	1	0%	9	12	0	12	0%	12
وزارة السياحة	0	0	0	0%	9	4	7	11	0%	12
وزارة الشؤون الدينية	0	0	0	0%	9	2	1	3	0%	12
وزارة البيئة	0	0	0	0%	9	5	1	6	0%	12
المجموع	3989	1222	5211	100 %	-	2712	6419	9131	100 %	-

ملاحظة: تم تقريب الأرقام /تم اعتبار صفر للمبالغ البسيطة والتي تتعلق في اغلب الأحيان بالصفقات الخاصة لاقتناء الوقود في إطار الصفقة العامة مع الشركة التونسية لتوزيع البترول-عجيل-

تبين هذه الاحصائيات ان 06 وزارات بمعية مؤسساتها الإدارية تستأثر ب 90 % من مبالغ الصفقات أي حوالي 4635 مليون دينار من جملة 5211 مليون دينار مبالغ صفقات الوزارات والمؤسسات وحوالي 75 % من جملة مبالغ صفقات الوزارات والمؤسسات والجماعات المحلية في سنة 2023. وهذه الوزارات ذات صبغة اقتصادية واجتماعية وهي وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية ووزارة الفلاحة وزارة الصحة وزارة التربية بالإضافة لوزارات ذات صبغة امنية وهي وزارة الدفاع الوطني وزارة الداخلية.

6- توزيع الصفقات العمومية للمجالس الجهوية حسب الولايات في سنة 2023

جدول 10- توزيع الصفقات المبرمة وترتيب المجالس الجهوية حسب العدد والمبلغ

الوحدة: مليون الدينار

المجلس الجهوي لولاية	مبالغ الصفقات	النسبة من جملة مبالغ الصفقات للمجالس	الترتيب	عدد الصفقات	النسبة من مجموع العدد	الترتيب
القيروان	56	10%	1	62	8%	1
سوسة	47	9%	2	26	3%	6
قابس	50	9%	2	39	5%	4
باجة	41	7%	3	60	8%	1
القصرين	40	7%	3	62	8%	1
تونس	40	7%	3	30	4%	5
صفاقس	33	6%	4	59	7%	2
المنستير	24	4%	5	31	4%	5
جندوبة	23	4%	5	53	7%	2
المهدية	22	4%	5	24	3%	6
الكاف	19	3%	6	38	5%	4
سيدي بوزيد	18	3%	6	25	3%	6
بن عروس	17	3%	6	44	6%	3
سليانة	16	3%	6	21	3%	6
قبلي	16	3%	6	20	3%	6
مدنين	16	3%	6	56	7%	2
قفصة	14	3%	6	25	3%	6
بنزرت	9	2%	7	26	3%	6
توزر	9	2%	7	14	2%	7
منوبة	9	2%	7	14	2%	7
نابل	9	2%	7	22	3%	6
تطاوين	7	1%	8	15	2%	7
زغوان	7	1%	8	14	2%	7
أريانة	5	1%	8	13	2%	7
الجملة	547	100%	-	793	100%	-

المصدر: منظومة أدب جهوي

7- توزيع الصفقات العمومية للبلديات حسب الولايات

جدول 11- توزيع الصفقات المبرمة وترتيب البلديات حسب العدد والمبلغ

الوحدة: مليون دينار

البلديات	مبالغ الصفقات	النسبة من جملة مبالغ صفقات البلديات	الترتيب	عدد الصفقات	النسبة من جملة عدد صفقات البلديات	الترتيب حسب العدد
بلديات ولاية تونس	47	12%	1	134	9%	1
بلديات ولاية صفاقس	41	11%	2	313	9%	1
بلديات ولاية سيدي بوزيد	37	10%	3	86	6%	2
بلديات ولاية نابل	32	8%	4	88	6%	2
بلديات ولاية اريانة	32	8%	4	99	6%	2
بلديات ولاية القيروان	22	6%	5	93	6%	2
بلديات ولاية بن عروس	19	5%	6	88	6%	2
بلديات ولاية سوسة	17	5%	6	140	9%	1
بلديات ولاية بنزرت	15	4%	7	86	6%	2
بلديات ولاية المنستير	15	4%	7	61	4%	4
بلديات ولاية منوبة	12	3%	8	72	5%	3
بلديات ولاية المهدية	11	3%	8	39	3%	5
بلديات ولاية قفصة	10	3%	8	40	3%	5
بلديات ولاية جندوبة	8	2%	9	16	4%	4
بلديات ولاية باجة	8	2%	9	16	4%	4
بلديات ولاية مدنين	8	2%	9	40	3%	5
بلديات ولاية قابس	8	2%	9	48	3%	5
بلديات ولاية سليانة	7	2%	9	26	2%	6
بلديات ولاية القصرين	6	2%	9	48	3%	5
بلديات ولاية الكاف	6	2%	9	40	3%	5
بلديات ولاية زغوان	6	2%	9	92	2%	6
بلديات ولاية قبلي	4	1%	10	11	1%	7
بلديات ولاية تطاوين	3	1%	10	01	1%	7
بلديات ولاية توزر	3	1%	10	51	1%	7
المجموع	377	100%	-	1548	100%	-

المصدر: منظومة أدب بلديّات.

ملاحق الصفقات العموميّة

يقصد بملاحق الصفقات العقود التكميلية التي يتم ابرامها اثناء التنفيذ بهدف إدخال تعديلات على العقد الأصلي وفق ما تقتضيه الحاجة والضرورة وقد تتعلق هذه التعديلات بتغيير في الكميات والمبالغ أو تعديلات في الاثمان أو الآجال أو تعديلات أخرى مثل تغيير أرقام الحسابات البنكية او مقتضيات تعاقدية أخرى. ويعتبر اللّجوء إلى إبرام ملاحق أمرا طبيعيّا خاصة بالنسبة لصفقات الأشغال، إلّا أنّ اللجوء المفرط الى الملاحق قد يخفي سوء ضبط الحاجيات او عدم ملائمة الشروط التعاقدية الأوّلية.

تتوزّع الملاحق المبرمة خلال سنة 2023 حسب موضوع الملحق كما يبيّنه الجدول التالي:

جدول 12- توزيع عدد الملاحق حسب موضوع الملحق والمشتري العمومي

موضوع الملحق	البلديات	المجالس الجهوية	المؤسسات العمومية	الوزارات والإدارات الجهوية	المجموع	النسبة
تغيير في الكمية	212	107	828	399	1546	% 49
تغيير في الآجال	16	3	28	19	66	% 2
تغيير في الأثمان	57	26	49	61	193	% 6
تغييرات أخرى	112	109	475	624	1320	%43
المجموع	397	245	1380	1103	3125	% 100
النسبة	% 12	% 07	% 45	% 36	% 100	

المصدر: منظومة أدب

وتظهر المعطيات الإحصائية المبينة اعلاه إبرام عدد 3125 ملحق سنة 2023 يتعلّق أغلبها (49 %) بالتغيير في الكمّيات التعاقديّة يليها تغييرات أخرى (تغيير رقم حساب، إصلاح خطأ، تغيير اسم متعاقد تبعا لوفاة صاحب الصفقة...) بنسبة حوالي 42بالمائة.

جدول 13-توزيع عدد الملاحق حسب طبيعة الصفقة الأصليّة والمشتري العمومي

طبيعة الصفقة الأصليّة	المشتري العمومي	المجموع
أشغال	الوزرات (المصالح المركزية والمفوضة)	364
	المؤسسات العمومية	199
	المجالس الجهوية	190
	البلديات	178
	المجموع	**931**

دراسات	الوزرات (المصالح المركزية والمفوضة)	131
	المؤسسات العمومية	59
	المجالس الجهوية	44
	البلديات	12
	المجموع	**246**
مواد وخدمات	الوزرات (المصالح المركزية والمفوضة)	608
	المؤسسات العمومية	1122
	المجالس الجهوية	11
	البلديات	207
	المجموع	**1948**
المجموع العام		**3125**

المصدر: *منظومة أدب*

مثّلت الملاحق المتعلقة بصفقات التزود بمواد وخدمات العدد الأكبر، حيث يقارب عددها حوالي ثلثي (3/2) العدد الجملي للملاحق المبرمة.

الاختام النهائية

يعرّف الختم النهائي بكونه جملة الأعمال المؤدية لتصفية وضعية صفقة عمومية وإغلاق ملفها من طرف المشتري العمومي ويكون ذلك بتكوين ملف مفصل حول ظروف الإنجاز وآجاله والكميات والمبالغ النهائية المنجزة يتم عرضه على صاحب الصفقة وبعد ذلك على لجنة مراقبة الصفقات أو لجنة الشراءات ويتم على إثر رأي بالموافقة استكمال ما تبقى من مستحقات لصاحب الصفقة وتحرير الضمانات عند الاقتضاء.

وقد تم خلال سنة 2023 إدراج 889 بطاقة ختم نهائي لصفقة ضمن منظومة "أدب" مقابل 879 ختم في سنة 2022 علما وأن لجان مراقبة الصفقات نظرت في أكثر من ذلك الا أنه يحدث ان لا تدرج بعض الهياكل بطاقة ختم الصفقة على المنظومة بما لا يسمح باحتسابها ضمن الإحصائيات التي نقدمها في هذا المحور.

ويعتبر عدد ملفات الأختام النهائية المنجزة ضعيف جدا مقارنة بعدد ملفات الصفقات العمومية المبرمة التي تتجاوز العشرة آلاف ملف. لذلك فإن المشترين العمومين مطالبون بإيلاء العناية اللازمة لإنجاز الاختام النهائية للصفقات التي أبرموها طبقا لأحكام الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية.

كما بلغت جملة غرامات التأخير الموظفة على أصحاب الصفقات التي ختمت وأدرجت على أدب خلال سنة 2023 ما يناهز 5,44 مليون دينار مقابل 5.47 مليون دينار سنة 2022 و8.4 مليون دينار سنة 2021. ويعتبر هذا الرقم ضعيفا مقارنة بحجم الصفقات وما يسجل من تأخير.

1- توزيع الأختام النهائية حسب الوزارات

أدرجت الوزارات عدد 159 ختم نهائي خلال سنة 2023 في حين أنها أبرمت أكثر من 2500 صفقة عمومية كمعدّل السنوات الأخيرة وهو ما يبين عدم حرص الوزارات على الختم النهائي وادراجه بمنظومة ادب خاصة بالنسبة لصفقات التزود وصفقات الدراسات.
ويلاحظ أن ادراج الختم النهائي على ادب اقتصر تقريبا على وزارتي الدفاع الوطني والتجهيز والإسكان.
ويبين الجدول التالي توزيع عدد الأختام النهائية المنجزة من طرف كل وزارة:

المصدر: منظومة أدب

الوزارة	عدد الأختام النهائية المنجزة	غرامات التأخير (بالدينار)
مجلس نواب الشعب	**0**	**0**
رئاسة الجمهوريّة	**0**	**0**
رئاسة الحكومة	**0**	**0**
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: البحث العلمي	0	0
وزارة الداخليّة	**1**	**5334,480**
وزارة العدل	**1**	**0**
وزارة الشؤون الخارجية	**0**	**0**
وزارة الدفاع الوطني	117	375449,495
ووزارة الشؤون الدينيّة	0	0
وزارة الماليّة	**0**	**0**
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**0**	**0**
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**2**	**14099,500**
وزارة الصناعة والمناجم والطاقة	**0**	**0**
وزارة التجارة	**1**	**0**
وزارة التجهيزوالاسكان	**19**	**163534,647**
وزارة البيئة	**0**	**0**
وزارة النقل	0	0
وزارة تكنولوجيا الاتصال	0	0
وزارة الشؤون الثقافية	0	0
وزارة الشباب والرياضة – جزء الرياضة	1	16275,640
وزارة الصحة	**1**	39226,800
وزارة الشؤون الاجتماعية	1	0
وزارة التربية	**5**	**93622,042**
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: المصالح المركزية	**10**	**0**
وزارة التشغيل والتكوين المهني	0	0
وزارة الاقتصاد والتخطيط	**0**	**0**
المجموع العام:	**159**	**707542,604**

2- توزيع الأختام النهائية المنجزة من طرف المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية:

أنجزت المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية عدد 390 ملف ختم نهائي تم إدراجه ضمن منظومة أدب مؤسسات منها 222 ملفا يخص المؤسسات العمومية الراجعة بالنظر لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (بالأساس المندوبيات الجهوية) أي حوالي 56 % من العدد الجملي للملفات التي تم إدراجها بمنظومة أدب مؤسسات.

وبلغ مبلغ غرامات تأخير حوالي **1,4 مليون دينار**.

وزارة الإشراف	عدد ملفات الأختام النهائية المنجزة	غرامات التأخير (بالدينار)
رئاسة الجمهورية	0	0
رئاسة الحكومة	**0**	**0**
وزارة الداخلية	**2**	**0**
وزارة العدل	**28**	**0**
وزارة المالية	**0**	**0**
وزارة الدفاع الوطني	0	0
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (الإدارات الفنية)	**222**	**1063122,124**
وزارة التجهيز والاسكان	**0**	**0**
وزارة تكنولوجيات الاتصال	**0**	**0**
وزارة الشؤون الثقافية	2	**0**
وزارة الصحة	**33**	**3887,900**
وزارة الشؤون الاجتماعية	**1**	**0**
وزارة التربية	**48**	**319046,401**
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (المصالح المركزية)	**52**	**22089,935**
وزارة المرأة والأسرة والطفولة	**0**	**0**
وزارة شؤون الشباب والرياضة(الرياضة)	**1**	**0**
وزارة شؤون الشباب والرياضة(الشباب)	**1**	**0**
المجموع العام:	**390**	**1408146,360**

المصدر: منظومة "أدب"

3- توزيع الأختام النهائية المنجزة من طرف المجالس الجهوية:

أدرجت المجالس الجهوية خلال سنة 2023 على منظومة ادب **245** ختم نهائي تضمنت تسليط غرامات تأخير بحوالي **2,9 مليون دينار**. وتتوزع الأختام النهائية كما يلي:

المشتري العمومي:	عدد الأختام النهائية المنجزة سنة 2023	غرامات التأخير (بالدينار)
المجلس الجهوي لولاية تونس	**12**	**141519,201**
المجلس الجهوي لولاية اريانة	**3**	**48668,449**
المجلس الجهوي لولاية بن عروس	**7**	**308349,901**
المجلس الجهوي لولاية بنزرت	**14**	0
المجلس الجهوي لولاية نابل	**15**	232670,513
المجلس الجهوي لولاية باجة	**1**	**7201,947**
المجلس الجهوي لولاية الكاف	**17**	130168,914
المجلس الجهوي لولاية سليانة	9	192188,841
المجلس الجهوي لولاية جندوبة	**20**	**201234,869**
المجلس الجهوي لولاية زغوان	**3**	**23624,909**
المجلس الجهوي لولاية سوسة	**15**	132046,903
المجلس الجهوي لولاية المنستير	**6**	**0**
المجلس الجهوي لولاية المهدية	19	289794,122
المجلس الجهوي لولاية القيروان	**31**	283158,576
المجلس الجهوي لولاية القصرين	**0**	**0**
المجلس الجهوي لولاية سيدي بوزيد	0	0
المجلس الجهوي لولاية صفاقس	**15**	49343,611
المجلس الجهوي لولاية قفصة	**3**	**106601,402**
المجلس الجهوي لولاية توزر	3	179574,092
المجلس الجهوي لولاية قابس	**4**	39121,953
المجلس الجهوي لولاية مدنين	**14**	211706,520
المجلس الجهوي لولاية تطاوين	**16**	227813,331
المجلس الجهوي لولاية قبلي	**9**	95272,891
المجلس الجهوي لولاية منوبة	0	0
المجموع العام:	**245**	**2900060,945**

4- توزيع الأختام النهائية المنجزة من طرف البلديات:

قامت البلديات خلال سنة 2023 بإدراج ختم عدد105 صفقة عمومية تضمنت غرامات تأخير بحوالي **427 ألف دينار**.

ويجدر التذكير بأن العدد الجملي للصفقات العمومية المبرمة من طرف البلديات سنة 2023 بلغ 1721 صفقة عمومية.

وتتوزع الأختام النهائية المنجزة من طرف البلديات كما يلي:

البلديات المتواجدة بـــ	عدد الأختام النهائية المنجزة	غرامات التأخير (بالدينار)
ولاية تونس	**21**	**189ة48353**
ولاية اريانة	**0**	**0**
ولاية بن عروس	5	89625,341
ولاية منوبة	0	0
ولاية نابل	**22**	**52752,908**
ولاية زغوان	**0**	**0**
ولاية بنزرت	**17**	**23529,056**
ولاية باجة	0	0
ولاية جندوبة	1	0
ولاية الكاف	**3**	**214,749**
ولاية سليانة	**2**	**41403,126**
ولاية القيروان	1	0
ولاية القصرين	1	0
ولاية سيدي بوزيد	1	0
ولاية سوسة	**13**	**38430,998**
ولاية المنستير	**3**	112959,004
ولاية المهدية	0	0
ولاية صفاقس	**5**	**0**
ولاية قفصة	**0**	**0**
ولاية توزر	**1**	0
ولاية قبلي	0	0
ولاية قابس	0	0
ولاية مدنين	6	14872,945
ولاية تطاوين	**3**	**4961,891**
المجموع العام:	**105**	**427103,207**

المصدر: أدب بلديات.

ويلاحظ من خلال هذه الاحصائيات ضعفا واضحا في ختم الصفقات العمومية مقارنة بالمعدل السنوي لإبرام الصفقات وذلك خلافا للفصل 104 من الأمر 1039 لسنة 2014 حيث يتوجب ابرام ختم نهائي في شان كل صفقة ويفسر ذلك ب:

1- غياب متابعة عمليات الختم،

2- إعطاء الأولوية لإبرام الصفقات أمام محدودية الأعوان المتدخلين في المجال،

3- عدم إيلاء العناية الكافية لإعداد ملفات الختم النهائي منذ فترة التنفيذ،

4- صعوبة ختم صفقات الدراسات والصفقات العامة،

وينجر عن عدم ختم الصفقات غياب تقييم موضوعي لأداء أصحاب الصفقات والهياكل العمومية المعنية وظروف الإنجاز موضوعيا بالإضافة لعدم تحصيل غرامات التأخير وبقاء ضمانات محجوزة لدى الإدارة ومبالغ للخلاص دون استعمال مما يفقدها قدرتها الشرائية ويحرم منها الدورة الاقتصادية ويكلف أصحاب الصفقات مبالغ إضافية.

المحور الرابع
اليقظة القانونية والترتيبيّة

يتنزّل هذا المحور في إطار اليقظة القانونية والترتيبية التي تقوم بها مصالح الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية بما يمكّن مراقبي المصاريف العمومية من السّهر على تطبيق النصوص القانونية والترتيبيّة الجاري بها العمل و يوفر الحوصلة لمستعملي التقرير . وقد تم للغرض تجميع النصوص التي صدرت خلال سنة 2023 وفقا للتقسيم التالي:

1- **النصوص المتعلقة بالصفقات العمومية**
2- **النصوص التي تتعلق بمقتضيات بعض الشراءات والمنافسة**
3- **النصوص الخاصة بالتكنولوجيا والسلامة المعلوماتيّة**
4- **النصوص المتعلقة بالوظيفة العمومية والتأجير**
5- **النصوص المتعلقة بالمجال الاجتماعي**
6- **النصوص المتعلقة بإحداث أو تنظيم هياكل عمومية**
7- **النصوص المتعلقة بمجالات مختلفة ذات علاقة بالمالية العمومية.**

1- النصوص المتعلقة بالصفقات العمومية:

المنشور عدد 04 لسنة 2023 المؤرخ في غرة فيفري 2023 المتعلق بتطبيق أحكام الأمر عدد 764 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 والمتعلق بالمراجعة الاستثنائية لأثمان الصفقات العمومية المتعلقة بالأشغال.		
الأهداف	**الأحكام الجديدة**	**ملاحظات**
توضيح الشروط والإجراءات المبينة بالأمر عدد 764 لسنة 2022 قصد تمكين المقاولات التي لحقتها خسارة جراء ارتفاع الأسعار من مراجعة الأثمان التعاقديّة.	1- يمكن لأصحاب الصفقات العمومية المتعلقة بالأشغال الذين لحقتهم خسارة من جراء ارتفاع الأسعار المسجل في سعر مادة الحديد بأنواعه والإسفلت والنحاس والألومينيوم والخشب والكلوريد متعدد الفينيل (PVC) المتعدد الإيثلين عالي الكثافة (PEHD) بصفة غير عادية خلال المدة الممتدة بين غرة جانفي 2021 و31 ديسمبر 2022 أن يتحصلوا بصفة استثنائية على مراجعة الأثمان التعاقدية بالصفقات المعنية. وتشمل المراجعة الاستثنائية الصفقات العمومية ذات الأثمان الثابتة أو القابلة للمراجعة والتي: - يساوي أجل إنجازها أو يفوق 6 أشهر. - تم إنجاز جزء أو كل أشغالها بقطع النظر عن قبولها وقتيا خلال الفترة الممتدة بين غرة جانفي 2021 و31 ديسمبر 2022.	يجب على أصحاب الصفقات المعنيين بهذا الإجراء إيداع مطلب في الغرض إلى المشتري العمومي المعني في أجل أقصاه 6 أشهر من تاريخ دخول الأمر عدد 764 حيز النفاذ. يكون المطلب مرفقا وجوبا بمؤيدات ووثائق الخسارة المترتّبة عن الارتفاع الاستثنائي للمواد المذكورة حصريا. يتولى المشتري العمومي دراسة كل مطلب ويعدّ تقريرا يعرضه على اللجنة الخاصة المحدثة لدى رئيس الحكومة للبت في مطالب المراجعة الاستثنائية لأثمان الصفقات العمومية للأشغال في أجل أقصاه 30 يوما من تاريخ تقديم المطلب. في صورة إقرار اللجنة الخاصة مراجعة الأثمان التعاقدية للصفقة يتولى المشتري العمومي إعداد مشروع ملحق للصفقة المعنية طبقا لرأي اللجنة ويتم عرضه للإمضاء على صاحب الصفقة وتنفيذه دون عرضه على لجنة الصفقات ذات النظر. ويكون رأي اللجنة الخاصة ملزما للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والمنشآت العمومية والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية.

المنشور عدد 05 لسنة 2023 المؤرخ في غرة فيفري 2023 المتعلق بالصفقات العمومية الممولة عن طريق هيئات أو مؤسسات أجنبية في إطار الاتفاقيات المصادق عليها المعنية بالإعفاء من الرقابة المسبقة للجان مر اقبة الصفقات.		
الأهداف	**الأحكام الجديدة**	**ملاحظات**
توضيح حالات الإعفاء من الرقابة المسبقة للجان مراقبة الصفقات العمومية على معنى الفصل الخامس من المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية.	1- الاقتصار على رأي الجهة الممولة إذا نصت اتفاقية التمويل أو الوثائق المكملة لها أو قواعد الممول أو آليات التمويل المتعلقة بها على أخذ الرأي المسبق للممول الأجنبي حول إجراءات إبرامها أو تنفيذها. 2- عرض ملفات الصفقات على الرأي المسبق للجان مراقبة الصفقات العمومية ذات النظر إذا لم تنص اتفاقية التمويل أو الوثائق المكملة لها أو قواعد الممول أو آليات التمويل المتعلقة بها على أخذ الرأي المسبق للممول الأجنبي حول إجراءات إبرامها أو تنفيذها.	يتعين على الجهات المعنية بالتفاوض مع هيئات ومؤسسات التمويل الأجنبية التقيّد مستقبلا بإدراج تنصيص صريح في اتفاقية التمويل على عرض الصفقات الممولة من قبل هيئات ومؤسسات التمويل الأجنبية إما على الرأي المسبق للجهة الممولة أو على رأي لجان مراقبة الصفقات المختصة وتفادي الجمع بينهما.

قرار من وزيرة المالية مؤرخ في 9 ماي 2023 متعلق بضبط نماذج التزام الكفلاء بالتضامن المطلوبة في إطار الصفقات العمومية.		
الأهداف	**الأحكام الجديدة**	**ملاحظات**
إلغاء نماذج التزام الكفيل بالتضامن الملحقة بقرار وزير الإقتصاد والمالية المؤرخ في غرة أوت 2014.	**-التزام الكفيل بالتضامن المعوض للضمان الوقتي:** تمت إضافة عبارة "وبالتضامن" في النقطة الثالثة من النموذج. **- التزام الكفيل بالتضامن المعوض للضمان النهائي صفقة لا تنص على أجل ضمان:** تم تغيير النقطة الرابعة من النموذج بالتنصيص على الفصل 13 من المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة. **- التزام الكفيل بالتضامن المعوض للضمان النهائي صفقة تنص على أجل ضمان دون حجز بعنوان ضمان:** تم تغيير النقطة الرابعة من النموذج بالتنصيص على الفصل 13 من المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة. **- التزام الكفيل بالتضامن المعوض للضمان النهائي صفقة تنص على أجل ضمان وحجز بعنوان ضمان:** تم تغيير النقطة الرابعة من النموذج بالتنصيص على الفصل 13 من المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة.	الفصل 13 من المرسوم عدد 68 لسنة 2022 ينص على أنه ينقضي بصفة آلية الضمان النهائي أو ما تبقى منه إلى صاحب الصفقة أو يصبح التزام الكفيل بالتضامن الذي يعوّضه لاغيا شرط إيفاء صاحب الصفقة بجميع التزاماته مع احترام الآجال الترتيبية وحصوله على محضر الاستلام النهائي للمشروع دون تحفظات وفي هذه الحالة يعوض محضر الاستلام النهائي شهادة رفع اليد التي يتم تقديمها للمؤسسة المالية التي أسندت الضّمان.

2- النصوص التي تتعلق بالشراءات ذات الإجراءات الخصوصية :

الأمر عدد 464 لسنة 2023 المؤرخ في 09 جوان 2023 والمتعلق بتنقيح الأمر عدد 36 لسنة 1988 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بضبط الطريقة الخاصة بمر اقبة بعض مصاريف وزارتي الدفاع الوطني والداخلية وهياكل السجون والإصلاح الراجعة بالنظر لوزارة العدل.	
الأهداف	**الأحكام الجديدة**
تحسين إجراءات الرقابة على بعض مصاريف وزارة الدفاع والداخلية وبعض الهياكل التابعة لوزارة العدل وإعادة ضبط اللّجان الخاصة لدى الوزارات المعنية لمراقبة تلك النفقات وتحديد عمل مراقبة المصاريف العمومية إزاء هذه النفقات.	-تخضع مصاريف وزارة الدفاع والمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن البعد ووزارة الداخلية وهياكل السجون والإصلاح الراجعة لوزارة العدل والإدارة العامة للديوانة الراجعة لوزارة المالية المتعلقة باقتناء التجهيزات والتزويدات المدرجة بقائمة تضبط من رئيس الحكومة لطريقة مراقبة خاصة من شأنها أن تضمن سرية الدفاع الوطني والأمن الوطني والأمن الداخلي وسلامة الوحدات السجنية والإصلاحية والديوانية. -يتم إحداث لجنة خاصة في كل وزارة معنية بهذا الأمر يرأسها الوزير المعني أو من يمثله. - يتمثل عمل مصالح مراقبة المصاريف العمومية في التثبت في صحة تحميل النفقات وتوفر الاعتمادات. - يؤشر مراقب المصاريف العمومية حسب اختصاصه البطاقات البيانية واقتراحات التعهد بالنفقات وذلك بعد الاطلاع على موافقة اللجنة الخاصة.

3- النصوص الخاصّة بالتكنولوجيا والسلامة المعلوماتيّة:

المرسوم عدد 17 لسنة 2023 المؤرخ في 11 مارس 2023 والمتعلق بالسلامة السيبيرنية.		
الأهداف	**الأحكام الجديدة**	**ملاحظات**
تنظيم مجال السلامة السيبيرنية وضبط المهام الموكولة للوكالة الوطنية للسلامة السيبيرنية والآليات المخولة لها لضمان سلامة الفضاء السيبيرني الوطني في إطار مشمولاتها.	- عرّف المرسوم المصطلحات ذات العلاقة بالسلامة السيبيرنيّة على غرار: الفضاء السّيبيرني- شبكات الإعلامية-شبكات الاتصال- البنى التحتية الرقمية الحيوية- السلامة السيبيرنية – الأزمة السيبيرنية. -أحدث المرسوم وكالة وطنية للسلامة السيبيرنية في شكل مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية لها الشخصية المعنوية والإستقلال المالي. - تتولّى الوكالة بالتنسيق مع الهياكل العموميّة والخاصة المعنية بالمجال الرّقمي القيام بمراقبة سلامة النظم المعلوماتية والاتصاليّة عموما. - ضبط مشمولات الوكالة.	استثنى المرسوم من مجال تطبيق السلامة السيبيرنية الأنظمة المعلوماتية والأجهزة الإلكترونية المعتمدة لمعالجة معطيات الأمن العام والدفاع الوطني والتي تمس بالأمن الوطني والمصلحة العليا للبلاد. وضبط قائمة الهياكل التي تستغل الأنظمة المعلوماتية والأجهزة الإلكترونية المعنية بهذا الاستثناء.

4- النصوص المتعلقة بالوظيفة العمومية والتأجير:

قانون أساسي عدد 6 لسنة 2023 مؤرخ في 8 أوت 2023 يتعلق بتنقيح المرسوم عدد 70 لسنة 2011 المؤرخ في 29 جويلية 2011 المتعلق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين.

الأهداف	الأحكام الجديدة	ملاحظات
تعديل شروط الالتحاق بالقضاء العسكري.	يشترط في المترشح للقضاء العسكري أن يكون عمره 22 سنة على الأقل و40 سنة على الأكثر في تاريخ إجراء المناظرة. يشترط في المترشح أن يكون محرزا على الشهادة الوطنية لماجستير بحث أو شهادة الدراسات المعمقة في اختصاص القانون على الأقل أو شهادة معادلة لها. يجب ألا يكون المترشح من ذوي السوابق العدلية المخلة بالشرف.	

أمر عدد 54 لسنة 2023 مؤرخ في 31 جانفي 2023 يتعلق بضبط أحكام استثنائية لترسيم الأعوان والعملة الوقتيين والمتعاقدين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

الأهداف	الأحكام الجديدة	ملاحظات
ترسيم الأعوان والعملة الوقتيين والمتعاقدين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية. إلغاء العمل بالأمر عدد 1832 لسنة 1997 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 وخاصة أحكام الفصل 04 منه.	-**ترسيم الأعوان** عن طريق امتحان مهني بالملفات يفتح للأعوان الوقتيين الذين قضوا سنة على الأقل في الصنف في تاريخ ختم الترشحات. -**ترسيم العملة الوقتيّن** عن طريق اختبار مهني بالنسبة للأصناف 1 و2 و3 وعن طريق امتحان مهني بالنسبة للأصناف 4 و5 و6 للعملة الذين قضوا سنة على الأقل في الصنف في تاريخ ختم الترشحات.	حدد تاريخ 31 جويلية 2023 كآخر أجل لختم الترشحات للاختبارات والامتحانات المهنية للترسيم.

أمر عدد 591 لسنة 2023 مؤرخ في 21 سبتمبر2023 يتعلق بإجراء تدقيق شامل لعمليات الانتداب والإدماج بالوظيفة العمومية والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمة العمومية وسائر الهياكل العمومية الأخرى والمنجزة من 14 جانفي 2011 إلى 25 جويلية 2021.

الأهداف	الأحكام الجديدة	ملاحظات
إجراء تدقيق شامل لعمليات الانتداب والإدماج بالوظيفة العمومية والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمة العمومية وسائر الهياكل العمومية الأخرى والمنجزة من 14 جانفي 2011 إلى 25 جويلية 2021.	تم ضبط الهياكل العمومية المعنية بعملية التدقيق الشامل في الفصل الأول من الأمر. تم إحداث لجنة قيادة لعمليات التدقيق تحت إشراف رئاسة الحكومة وتم ضبط تركيبتها في الفصل الثالث من الأمر. تتولى لجنة القيادة تكليف لجان لإنجاز عمليات التدقيق ويمكن عند الإقتضاء أن تتفرع عن كل لجنة فرق تدقيق. تنجز كل لجنة تدقيق مهامها بناء على إذن بمأمورية من رئيس الحكومة. تتولى كل لجنة تدقيق التثبت من احترام شروط الانتداب والإدماج ومدى تلاؤمها مع التشريع الجاري به العمل. وتتولى خاصة التثبت من صحة الشهائد العلمية.	صدر منشور عن السيد رئيس الحكومة عدد 23 لسنة 2023 مؤرخ في 28 سبتمبر 2023 يوضّح التدابير المستوجب اتخاذها من طرف الهياكل المعنيّة.

الأمر عدد 592 لسنة 2023 مؤرخ في 21 سبتمبر2023 يتعلق بتنقيح الامر1245 لسنة 2006 المؤرخ في 24 أفريل 2006 المتعلق بضبط نظام إسناد الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية والاعفاء منها.

الأحكام الجديدة	ملاحظات

ألغى الأمر أحكام الفصل 09 من الأمر 1245 لسنة 2006 المؤرخ في 24 أفريل 2006 المتعلق بضبط نظام إسناد الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية والاعفاء منها.	أرسي شروطا جديدة للتسمية بالخطط الوظيفية

أمر عدد 720 لسنة 2023 مؤرخ في 6 نوفمبر 2023 يتعلق بالترفيع في مقادير المنحة الخاصة لمصاريف المستلزمات المدرسية المحدثة بالأمر عدد 2308 لسنة 2007 المؤرخ في 11 سبتمبر 2007 المتعلق بإحداث منحة خاصة لفائدة المدرسين المباشرين للتدريس بالمدارس الابتدائية تسمى" منحة خاصة لمصاريف المستلزمات المدرسية" وضبط المبلغ الجملي لهذه المنحة وإسناد القسط الأول منها بعنوان سنة 2007.

الأهداف	الأحكام الجديدة	ملاحظات
الترفيع في مقادير المنحة الخاصة لمصاريف المستلزمات المدرسية.	تضمن الأمر الترفيع في المنحة الخاصة لمصاريف المستلزمات المدرسية موزّعة حسب الرتب وتصرف على 03 سنوات.	يصرف المبلغ المتخلّد بعنوان الترفيع كما يلي: -ترفيع بعنوان سنة 2020 يصرف في سبتمبر 2024. - ترفيع بعنوان سنة 2021 يصرف في سبتمبر 2025. - ترفيع بعنوان سنة 2022 يصرف في سبتمبر 2026.

الأمر عدد 721 لسنة 2023 مؤرخ في 6 نوفمبر 2023 يتعلق بالترفيع في مقادير المنحة الخاصة لمصاريف المستلزمات المدرسية المحدثة بالأمر عدد 2309 لسنة 2007 المؤرخ في 11 سبتمبر 2007 المتعلق بإحداث منحة خاصة لفائدة المدرسين المباشرين للتدريس بالمدارس الإعدادية والمعاهد النموذجية تسمى" منحة خاصة لمصاريف المستلزمات المدرسية" وضبط المبلغ الجملي لهذه المنحة وإسناد القسط الأول منها بعنوان سنة 2007.

الأهداف	الأحكام الجديدة	ملاحظات
الترفيع في مقادير المنحة الخاصة لمصاريف المستلزمات المدرسية.	تضمن الأمر الترفيع في المنحة الخاصة لمصاريف المستلزمات المدرسية موزّعة حسب الرتب وتصرف على مراحل.	يصرف المبلغ المتخلد بعنوان الترفيع كما يلي: -سنة 2020 تصرف في سبتمبر 2024. - سنة 2021 تصرف في سبتمبر 2025. - سنة 2022 تصرف في سبتمبر 2026.

الأمر عدد 737 لسنة 2023 مؤرخ في غرة ديسمبر 2023 يتعلق بتحديد السقف الجملي للإنفاق على حملة انتخابات أعضاء المجالس المحلية لسنة 2023.

الأحكام الجديدة	ملاحظات
يتم تمويل حملة انتخابات أعضاء المجالس المحلية لسنة 2023 بالتمويل الذاتي والتمويل الخاص دون سواهما. ويكون السقف الجملي للإنفاق على حملة الانتخابات مساويا لمجموع التمويل الذاتي والتمويل الخاص نقدا وعينا ويحسب هذا السّقف حسب عدد الناخبين. لا يمكن أن يتجاوز سقف التمويل الخاص النقدي والعيني بالنسبة إلى كل مترشح تم قبول ترشحه لانتخابات أعضاء المجالس المحلية لسنة 2023 ما يعادل 5/4 السقف الجملي للإنفاق على حملة الانتخابات.	يحتسب السقف الجملي للإنفاق المحدد لكل دورة انتخابية ولكل مترشح تم قبول ترشحه على أساس عدد الناخبين المرسمين بالدائرة الانتخابية.

الأمر عدد 738 لسنة 2023 مؤرخ في غرة ديسمبر 2023 يتعلق بإدراج العسكريين الذين لا تدفع أجورهم حسب شبكة الأجور الشهرية لأعوان الوظيفة العمومية بشبكة الأجور.

الأهداف	الأحكام الجديدة	ملاحظات
إدراج العسكريين الذين لا تدفع أجورهم حسب شبكة الأجور الشهرية لأعوان الوظيفة العمومية بشبكة الأجور.	يتقاضى العسكريون مرتبا أساسيا طبق شبكة الأجور المبينة بالملحق المصاحب للأمر عدد 130 لسنة 1997 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997.	

الأمر عدد 739 لسنة 2023 مؤرخ في 1 ديسمبر 2023 يتعلق بتنقيح و إتمام الأمر 380 لسنة 1972 المؤرخ في 6 ديسمبر 1972 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص للعسكريين.

الأمر عدد 740 لسنة 2023 المؤرخ في غرة ديسمبر 2023 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 1208 لسنة 1999 المؤرخ في 31 ماي 1999 المتعلق بضبط المطابقة بين درجات راتب الأعوان العسكريين الضباط وضباط الصف والرقباء الأول والرقباء المباشرين بالجيش ومستويات التأجير.

الأمر عدد 749 لسنة 2023 مؤرخ في 4 ديسمبر 2023 يتعلق بتنقيح و إتمام الأمر 1825 لسنة 1993 المؤرخ في 6 سبتمبر 1993 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين الباحثين التابعين للجامعات.

الأمر 759 لسنة 2023 مؤرخ في 8 ديسمبر 2023 يتعلق بالتمديد بصفة استثنائية في المدة النيابية لرؤساء الجامعات ونواب رؤساء الجامعات وأعضاء مجالس الجامعات وعمداء ومديري مؤسسات التعليم العالي والبحث ومديري المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية ومديري الأقسام وأعضاء المجالس العلمية والتكنولوجية.

الأحكام الجديدة	ملاحظات
تم التمديد بصفة استثنائية في المدة النيابية لرؤساء الجامعات ونواب رؤساء الجامعات وأعضاء مجالس الجامعات وعمداء ومديري مؤسسات التعليم العالي والبحث ومديري المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية ومديري الأقسام وأعضاء المجالس العلمية والتكنولوجية إلى حين إجراء الانتخابات وذلك في أجل أقصاه 31 جويلية 2024	

الأمر عدد 766 لسنة 2023 مؤرخ في 8 ديسمبر 2023 يتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 194 لسنة 2017 المؤرخ في 02 فيفري 2017 المتعلق بضبط أحكام خاصة لتسوية وضعية الأعوان المتعاقدين المكلفين بالتدريس في إطار سد الشغورات الظرفية بالمدارس الابتدائية.

الأهداف	الأحكام الجديدة	ملاحظات
تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين المكلفين بالتدريس في إطار سد الشغورات الظرفية بالمدارس الابتدائية خلال الفترة الممتدة بين 15 سبتمبر 2006 إلى 30 جوان 2017.	تشمل عملية التسوية الأعوان التاليين: -**الأعوان القائمون بنيابات مدتها ستة أشهر فأكثر** خلال المدة الممتدة بين 15 سبتمبر 2006 إلى 30 جوان 2017. - **الأعوان المتعاقدون المكلفون بالتدريس خلال الفترة المذكورة والذين لم يستوفوا المدة المستوجبة للإدماج** المنصوص عليها بالفصل الرابع مكرر من الأمر الحكومي عدد 194 لسنة 2017 ثم واصلوا العمل أثناء السنة الدراسية 2017-2018 واستوفوا المدة المستوجبة للإدماج. تتم التسوية بمقتضى عقود لمدة سنتين يخضع خلالها المعنيون إلى تأطير وتكوين تحت إشراف متفقد الدائرة. ويدمج الأعوان بعد انقضاء مدة العقود في رتبة معلم أول (أ3) متربص أو في رتبة أستاذ المدارس الابتدائية (أ2) متربص.	

الأمر عدد 792 لسنة 2023 مؤرخ في 27 ديسمبر 2023 يتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 1046 لسنة 2018 المؤرخ في 18 ديسمبر 2018 المتعلق بضبط أحكام خاصة بعقود تسديد الشغورات الظرفية بالمؤسسات التربوية الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية.

الأهداف	الأحكام الجديدة	ملاحظات
تعديل المنحة الشهرية للأعوان المتعاقدين المكلفين بالتدريس بالمدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد وذلك بإلغاء أحكام الفصول 7 و10 و13 و16 من الأمر الحكومي عدد 1046 لسنة 2018 المؤرخ في 18 ديسمبر 2018 المتعلق بضبط أحكام خاصة بعقود	تصرف المنحة للأعوان المتعاقدون المكلفون بالتدريس بالمدارس الإعدادية والمعاهد وذلك على مراحل. كما تصرف للأعوان المتعاقدون المكلّفون بالتدريس بالمدارس الابتدائية وفقا للمبالغ المحدّدة وعلى مراحل. كما تم ضبط منحة تصرف لفائدة الأعوان المتعاقدون المكلفون بتأطير ومرافقة التلاميذ بالمدارس الإعدادية	

تسديد الشغورات الظرفية بالمؤسسات التربوية الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية.	والمعاهد وللأعوان المتعاقدون المكلفون بمساعدة مدرسي المدارس الإعدادية والمعاهد بالمخابر **طبقا للمبالغ المحدّدة وعلى مراحل**.	
منشور السيدة رئيسة الحكومة عدد 13 لسنة 2023 المؤرخ في 24 ماي 2023 المتعلق باحترام توقيت العمل والاعتناء بحسن المظهر والسلوك.		

5- النصوص المتعلقة بالمجال الاجتماعي:

الأمر عدد 538 لسنة 2023 المؤرخ في 20 جويلية 2023 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 1224 لسنة 2023 المؤرخ في 10 أوت 2012 والمتعلق بتطبيق أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2012 المتعلقة بإحداث البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

الأهداف	الأحكام الجديدة	ملاحظات
إلغاء أحكام الفصلين 18 و22 من الأمر عدد 1224 لسنة 2023 المؤرخ في 10 أوت 2012 والمتعلق بتطبيق أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2012 المتعلقة بإحداث البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.	حدد الأمر سقف كلفة بناء مسكن جديد على عين المكان أو توسعة أو ترميم مسكن قائم في إطار إزالة المساكن البدائية خمسة وأربعون ألف دينارا. لا يمكن أن تتجاوز كلفة بناء مسكن جديد بموقع آخر في إطار إزالة المساكن البدائية خمسة وخمسين ألف دينار. يتم تحديد مبلغ منحة الدولة والمصادقة عليه من قبل لجنة قيادة البرنامج باعتماد كلفة المسكن الفردي أو الجماعي أو المقسم الاجتماعي وصنف دخل العائلة وباقتراح من اللجنة الجهوية لمتابعة برنامج السكن الاجتماعي. -**المقاسم الاجتماعية**: يتم تحديد مبلغ المنحة كما يلي: 30 بالمائة من كلفة المقسم الاجتماعي بالنسبة للعائلات من صنف 02 و20 بالمائة من كلفة المقسم الاجتماعي بالنسبة للعائلات من الصنف 03.	

6- نصوص متعلقة بإحداث أو تنظيم هياكل عمومية:

قانون عدد 2 لسنة 2023 المؤرخ في 12 جويلية 2023 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة.
أمر عدد 297 لسنة 2023 المؤرخ في 25 أفريل 2023 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وبسير عملها.
أمر عدد 758 لسنة 2023 المؤرخ في 8 ديسمبر 2023 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والنظام المالي وطرق تسيير وكالات المجالس الجهوية.
أمر عدد 765 لسنة 2023 المؤرخ في 8 ديسمبر 2023 المتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 74 لسنة 2021 المؤرخ في 21 جانفي 2021 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية وطرق تسييرها وطرق تسيير اللجنة الاستشارية وتركيبتها.
أمر عدد 817 لسنة 2023 المؤرخ في 29 ديسمبر 2023 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 635 لسنة 2017 المؤرخ في 28 أفريل2017 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق تسيير المكتبات الجهوية.

7- النصوص المتعلقة بمجالات مختلفة ذات علاقة بالمالية العمومية:

- **التمويل العمومي:**

أمر عدد 219 لسنة 2023 المؤرخ في 7 مارس 2023 المتعلق بالتمديد إستثنائيا في آجال تطبيق الفصل 25 مكرر من الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات.		
الأهداف	**الأحكام الجديدة**	**ملاحظات**
التمديد استثنائيا في آجال تطبيق الفصل 25.	جاء الأمر للتمديد في تطبيق الفصل 25 إلى غاية 31 ديسمبر 2023.	ينص 25 من الأمر 5183 لسنة 2013 أنه تستثنى من تطبيق أحكام هذا الأمر الأجور التي تتكفل بها الدولة في إطار اتفاقيات خاصة والتي تدفع لفائدة أعوان جمعيات رعاية المعوقين العاملين بمراكز التربية المختصة.

- **تمويل ميزانية الدولة وتشجيع الاستثمار:**

القانون عدد 03 لسنة 2023 المؤرخ في 26 جويلية 2023 المتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة.	
الأحكام الجديدة	**ملاحظات**
تتم الموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة بقيمة 114 مليون أورو و7 مليون دولار.	
القانون عدد 11 لسنة 2023 المؤرخ في 26 أكتوبر 2023 المتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة.	
الأحكام الجديدة	**ملاحظات**
تتم الموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة بقيمة 213 مليون أورو و13 مليون دولار.	
الأمر عدد 544 لسنة 2023 المؤرخ في 20 جويلية 2023 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 536 لسنة 2022المؤرخ في 7 جوان 2022 المتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع بامتياز تكفل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة على قروض وتمويلات الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.	

- **مستجدات مختلفة**

منشور السيد وزير الداخلية عدد 02 بتاريخ 29 مارس 2023 إلى السادة الولاة حول مواصلة تنفيذ ميزانية البلديات للسنة الجارية وغلق ميزانية السنة المنقضية وإعداد مشروع ميزانية السنة المقبلة والمصادقة عليها وتأمين السير العادي للمرفق البلدي
منشور السيد وزير الداخلية عدد 03 بتاريخ 11 أفريل 2023 حول تأطير أهم الجوانب المتعلقة باستلزام المعاليم الواجبة داخل الأسواق والمسالخ.
منشور السيد وزير الداخلية عدد 05 بتاريخ 19 أفريل 2023 حول مرافقة المجالس الجهوية في مسار إعداد مشروع ميزانيتها لسنة 2024 والمصادقة عليها وتأطير جوانب مالية أخرى.
قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي مؤرخ في 26 ديسمبر 2023 يتعلق بتنقيح وإتمام القرار المؤرخ في 15 أفريل 2022 المتعلق بضبط قائمة الأقسام ووحدات البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث.

المحور الخامس
متابعة مآل بعض التوصيات الواردة بالتقارير السابقة

يندرج هذا المحور في إطار أعمال المتابعة والتقييم المستمرين الذين تقوم بهما الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية قصد المساهمة الفعّالة في تحسين التصرف في المال العام من طرف مختلف الهياكل الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية.

متابعة توصيات التقرير السنوي لسنة 2020:

أهم الإشكاليات والنقائص المثارة	التوصيات والمقترحات	مآل التوصيات والمقترحات
المحور المعني بالتقرير: عقود دراسات البنايات المدنيّة		
- عدم وضوح مدى خضوع عقود الدراسات لإجراءات ابرام الصفقات ودور لجان مراقبة الصفقات إزاء هذه العقود ومعايير الاختيار وعدم تلاءمها مع الواقع الفعلي هذا إلى جانب دور عمادة المهندسين المعماريين وسعيها للتدخل في كل الجوانب؛ - تعدد النقائص وحالات عدم الشفافية في المناظرات المعمارية؛ - اللجوء لنفس المصممين لمختلف أقساط المشاريع التي تنجز على فترات مختلفة بحجة حقوق الملكية الفكرية؛ - تعدد اللجان وتداخل الأدوار؛ - التقصير في اعداد الملفات المرجعية؛ - الإذن بتنفيذ الدراسات دون ابرام العقود الأولية؛ - تأخير هام في خلاص المصممين؛ - ارتفاع كلفة الدراسات وارتفاع كلفة المشاريع بسبب الربط بين مقدار تأجير المصممين وكلفة المشروع مما يجعل احتمال سعي المصمم لتضخيم كلفة المشروع قائما - عدم وضوح آجال انجاز الدراسات لمختلف المراحل واختلاف التعاطي مع ما يتم التنصيص عليه في العقود - تأخر انجاز المشاريع مما يوجب التحيين المذكور للدراسات وبالتالي تزيد كلفتها - تعدد حالات التقصير المهني للمصممين دون معاقبتهم - تدني جودة عديد المشاريع العمومية دون تدخل المصممين الذين يتابعون الإنجاز	- مراجعة الإطار الترتيبي وتوحيده وضبط الأدوار - مراجعة مختلف إجراءات التعيين والتعاقد والمتابعة - إيجاد صيغ جديدة للتعامل مع المصممين. - اعتماد صيغ تحفيز وعقوبة لضمان جودة الدراسات - الحد من عدد اللجان	تمّ اصدار قرار يتعلق بضبط إجراءات ومعايير تعيين المصممين لإنجاز مشاريع البنايات المدنيّة مؤرخ في 31 جانفي 2024. ومن أهمّ ما جاء فيه: الفصل الرابع: تعرض وجوبا على الرأي المسبق للجان الصفقات ذات النظر طبقا لقواعد الاختصاص المبيّنة بالفصل 164 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العموميّة تقارير تعيين المصممين ومشاريع عقود المصممين والملاحق الخاصّة بها. الفصل الخامس: يتمّ اللجوء إلى المناظرة المعماريّة في الحالات التاليّة: . عندما تفوق التكلفة التقديريّة الجمليّة للمشروع ثلاثة مليون دينار وذلك مع مراعاة مقتضيات الفصلين 11 و18 من هذا القرار . بالنسبة للمشاريع التي تساوي تكلفتها التقديريّة أو تقلّ عن ثلاثة مليون والتي تتطلب أبحاثا خاصّة لبلورة المشروع وذلك لأسباب ذات صبغة أو جماليّة أو عمرانيّة أو رمزيّة على أن يتمّ تعليل ذلك ضمن تقرير مفصّل يعرض على اللجنة الداخليّة للبنايات المدنيّة المحدثة لدى صاحب المنشأ أو صاحب المنشأ المفوض كل بالنسبة للمشاريع الراجعة إليه بالنظر؛ الفصل 12: يكون الاختيار حسب الملف مسبوقا في كلّ الحالات بدعوة عموميّة للترشح وذلك عن طريق الصحف وعلى موقع واب صاحب المنشأ أو صاحب المنشأ المفوض وعلى منظومة الشراء العمومي على الخط وبموقع المرصد الوطني للصفقات العموميّة. ينشر الإعلان قبل 20 يوما على الأقلّ من التاريخ المحدد

أهم الإشكاليات والنقائص المثارة	التوصيات والمقترحات	مآل التوصيات والمقترحات
- غياب مقتضيات صارمة حول تضارب المصالح ووجود عدة مخاطر تتعلق بتنافر المهام والأدوار - عدم ختم صفقات الدراسات في اغلب الحالات		لاستلام ملفات الترشح ويمكن التخفيض في هذا الأجل إلى 10 أيام في حالة التأكد المبرر الفصل 17: تعرض تقارير نتائج الاختيار حسب الملف طبقا لأحكام الفصل 4 من القرار على الرأي المسبق للجنة مراقبة الصفقات ذات النظر، ويتمّ الإعلان عن نتائج الاختيار حسب الملف من قبل صاحب المنشأ أو صاحب المنشأ المفوض في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ موافقة لجنة مراقبة الصفقات ذات النظر ويتمّ نشرها بموقع واب صاحب المنشأ أو صاحب المنشأ المفوض وعلى موقع الشراء العمومي على الخط وعلى موقع المرصد الوطني للصفقات العموميّة.
المحور المعني بالتقرير: الصفقات بالتفاوض المباشر في إطار البرامج الاجتماعية		
- محدودية النتائج المسجلة؛ - عدم تمكن اغلب المؤسسات المحدثة من الحصول على صفقات أخرى وخاصة مع الخواص لضمان مواصلة الوجود بعد انتهاء صفقاتها مه الهياكل العمومية؛ - ضعف أداء المؤسسات المحدثة لعدة أسباب منها ضعف المسيرين وصعوبة الحصول على اليد العاملة لعدم مراجعة أسعار المعاملات وتأخير هام في خلاص مستحقاتها من طرف الإدارة مما يعوق صيانة المعدات وتوفير اليد العاملة والقيام بالخدمات؛ - غياب الرقابة الكافية على أداء هذه الشركات وغياب المرافقة اللازمة لها.	- مراجعة صيغة وآليات البرنامج لتطويره نظرا لأهميته رغم محدودية النتائج الأولية. - القضاء على البطء في تنفيذه - توسيع البرنامج لعدة مجالات ومنها صيانة التجهيزات الطبية والرياضة والثقافية وتوفير خدمات مختلفة كتعهد الأثاث والمكيفات وغير ذلك. - إرساء رقابة كافية على أداء هذه المؤسسات على ان لا تقتصر الرقابة على الهياكل العمومية المتعاقدة معها بل تتعدى الى هياكل أخرى بصفة دورية بما يضمن آداءها بالجودة المطلوبة وبالتالي احداث مؤسسات فاعلة اقتصاديا وقادرة على المواصلة. - إرساء صيغ مرافقة لهذه المؤسسات مع الحرص على خلاصها في أقرب الآجال لهشاشة وضعها المالي خاصة في الانطلاق.	موضوع دون مستجدات
المحور المعني بالتقرير: تقييم التصرّف في البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي		
<u>بالنسبة للعنصر الأول: إزالة المساكن البدائية</u> - تعطل انجاز المشروع الذي كان من المفروض ان ينتهي في سنة 2015	- مراجعة الاطار الترتيبي - العمل على اعداد قوائم المستفيدين بصفة مسبقة في	تمّ اصدار النصوص التالية: - الأمر الرئاسي عدد 273 مؤرخ في 14 مارس 2022 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 والمتعلق بتطبيق أحكام قانون المالية

أهم الإشكاليات والنقائص المثارة	التوصيات والمقترحات	مآل التوصيات والمقترحات
- تشعب الوضعيات العقارية للمساكن البدائية وصعوبة اثبات الاستحقاق بما ساهم في تعطل الإنجاز - تعطل انجاز الصفقات في السنوات الأولى في عدة جهات بسبب تشتت مناطق التدخل وصعوبة التعامل مع المستفيدين - عدم استرجاع الديون من المستفيدين لغياب الضمانات وعدم قيام بنك الإسكان بدوره في ابرام العقود رغم تقاضيه العمولات الازمة. - ارتفاع كلفة العمولات البنكية - عدم اعداد جداول تحيين القروض الا في 5 ولايات من ضمن 24 ولاية ولم يتم البدء في استرجاع القروض الا في ولاتي الكاف وتونس بمبلغ 3,4 م.د فقط. **<u>بالنسبة للعنصر الثاني: انجاز مساكن وتوفير مقاسم اجتماعية</u>** - تأخير هام في انجاز البرنامج الذي كان من المفترض ان ينتهي في سنة 2015 - تعطل هام في تسلم المساكن والمقاسم الجاهزة حيث لم يسلم منه الا 171 مسكن من جملة 8450 مسكن مبرمج - تحمل الدولة لكلفة الصيانة والحراسة للمساكن والمقاسم الجاهزة والغير مسلمة واستلاء المواطنين على بعضها	إطار من الشفافية منذ انطلاق المشاريع؛ - تسريع اعمال تسليم المساكن والمقاسم الجاهزة؛ - تسريع انجاز ما تبقى من البرنامج.	التكميلي لسنة 2012 المتعلقة بإحداث البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي؛ - الأمر عدد 538 لسنة 2023 مؤرخ في 20 جويلية 2023 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 والمتعلق بتطبيق أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2012 المتعلقة بإحداث البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

متابعة توصيات التقرير السنوي لسنة 2021:

المحور المعني بالتقرير: تقييم البرامج الاجتماعيّة المتعلّقة بإحداث مواطن الرزق بوزارتي الشّؤون الاجتماعيّة والمرأة والأسرة والطفولة وكبار السنّ		
أهم الإشكاليات والنقائص المثارة	**التوصيات والمقترحات**	**مآل التوصيات والمقترحات**
- غياب إطار قانوني متكامل وعدم كفاية الإطار المرجعي للعمل وعدم تحيين ما يتوفر مما يجعله غير متلاءم مع الواقع؛ - ضعف نسبة إنجاز المشاريع واستهلاك الاعتمادات في عدة برامج؛ - تعدد المتدخلين وطول الإجراءات؛ - ضعف الإحاطة والتوجيه للمنتفعين؛ - غياب قواعد بيانات مفتوحة للمتدخلين تمكن من المتابعة والمراقبة وتضمن الأداء والشفافية؛ - الانطلاق المتأخر في تنفيذ البرنامج بسبب التأخير في فتح الاعتمادات.	- مراجعة مقاييس وشروط إسناد المشاريع؛ - تكثيف المتابعة الفنية والتأطير الفني والمرافقة وذلك بوضع اليات تقييم البرامج بصفة دورية؛ - إحداث وكالة وطنية للإدماج والتنمية الاجتماعية لتكون جهاز تنفيذي سيضمن النجاعة في تنفيذ البرامج؛ - إحداث نماذج من المشاريع الجماعية ذات الصلة بالمنتوج المحلي والمهارات الأهلية ببعض مناطق التدخل حيث توفر مقومات النجاح في مجالات مثل الصناعات التقليدية وغيرها.	صدور الأمر عدد 715 لسنة 2022 مؤرخ في 20 سبتمبر 2022 والمتعلق بإحداث برنامج التمكين الاقتصادي للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي والأشخاص ذوي الإعاقة وضبط شروط وإجراءات الانتفاع به. وقد تمّ من خلاله ضبط شروط وإجراءات الانتفاع بالبرنامج إلى جانب إحداث في كل إدارة جهوية للشؤون الاجتماعية لجنة فنيّة لدراسة ملفات المشاريع المعروضة عليها والتي بدورها تضبط قائمة المشاريع التي سيتمّ تمويلها وتحدّد قيمة التّمويل الجملي المسند لكل مشروع.
المحور المعني بالتقرير: **تقييم تصرّف المندوبيات الجهويّة للتربية في تجهيز المؤسّسات التربويّة الرّاجعة لها بالنظر خلال سنتي 2020 و2021**		
أهم الإشكاليات والنقائص المثارة	**التوصيات والمقترحات**	**مآل التوصيات والمقترحات**
- عدم اعتماد أغلب المندوبيات على دليل إجراءات خاص بالتصرف في التجهيزات - تأخير هام تشهده جميع مراحل إعداد وإبرام وتنفيذ صفقات اقتناء التجهيزات مقارنة بالآجال المنصوص عليها بالمخططات التقديرية السنوية. - عدم اعتماد معايير واضحة وموضوعية عند توزيع الاعتمادات على المندوبيات. - غياب وسائل عمل تساعد على تحديد الحاجيات الفعلية للمؤسسات بدقة. - تشهد صفقات التزود بالتجهيزات التي تعلنها المندوبيات الجهوية للتربية خلال السنوات الأخيرة تراجعا هاما في عدد المشاركين مقارنة بالسنوات السابقة وهو ما جعل إسناد الصفقات ينحصر بين عدد مضيق من المزودين. - أغلب المندوبيات الجهوية للتربية لا تعتمد منظومة "منقولات" للتصرف في المخزون.	- إعداد وتعميم دليل إجراءات موحد يصدر عن وزارة التربية بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية. - إحداث مركزية شراء على مستوى وزارة التربية على أن تتولى المندوبيات الجهوية للتربية إبرام صفقات خاصة في إطار الصفقة العامة المبرمة للغرض. - تعميم استغلال المنظومات المعلوماتية المشتركة للتصرف في المخزون وتحجير التصرف اليدوي فيها.	موضوع دون مستجدات

- مدد استبقاء الأثاث بالمخازن دون توزيع على المؤسسات تعتبر هامة في عديد الحالات - غياب جرد واضح للأثاث والتجهيزات بالمؤسسات والمندوبيات		

متابعة توصيات التقرير السنوي لسنة 2022:

المحور المعني بالتقرير: تقييم منظومة الشراء العمومي على الخط		
أهم الإشكاليات والنقائص المثارة	**التوصيات والمقترحات**	**مآل التوصيات والمقترحات**
عدم مطابقة المنظومة للإطار التشريعي الحالي صعوبات تتعلق بالحصول على مفاتيح الولوج للمنظومة أو تجديدها. صعوبات تخص الترسيم بالمنظومة : عدم استكمال هذه الشكلية الأساسية. صعوبات تخص عدم قدرة المنظومة على الاستجابة لطلبات المستعملين صعوبات في استعمال واستغلال المنظومة من قبل المشترين العموميين صعوبات في مرحلة عرض الملفات على لجان مراقبة الصفقات المختصة صعوبات تتعلق بممارسة الرقابة على الشراءات في إطار منظومة الشراء العمومي على الخط	- مراجعة مسار المنظومة ليطابق النصوص الترتيبية المنظمة لمجال الصفقات العمومية - استصدار نص ترتيبي لتنظيم اجراءات الشراء خارج إطار الصفقات العمومية وتطوير المنظومة الفرعية Mall Shopping-Eلحوكمة مسارات هذا الصنف من الشراءات دون استيعاب الإجراءات المحاسبية التي تنظمها منظومة "ادب" بمختلف مكوناتها - تطوير قدرة المنظومة الحالية لتمكينها من استيعاب كامل مسار إبرام وتنفيذ والصفقات العمومية على الخط وإلغاء كل الإجراءات المادية، - مراجعة تعريف المتدخلين في المنظومة وحصر العمليات المسموح بها لكل متدخل (أشخاص ولجان) قصد الحد من مخاطر الجمع بين المهام المتنافرة وتحديد المسؤوليات بالدقة اللازمة وطبقا للتراتيب الجاري بها العمل - تمكين جميع مراقبي المصاريف العمومية ومختلف هياكل الرقابة من مفاتيح تمكنهم من الاطلاع على الملفات الراجعة لهم بالنظر - تمكين أعضاء لجان الصفقات من مفاتيح خاصة للقطع مع الوضعية الحالية التي تحد من قدرتهم على ممارسة المهام الموكولة إليهم في مراقبة ملفات الشراءات العمومية - تحصين الدخول إلى المنظومة الفرعية Shopping-E Mall خاصة فيما يتعلق بالخانة المخصصة لمراقب المصاريف	موضوع دون مستجدات

	العمومية بالنسبة للشراءات خارج إطار الصفقة والتي يمكن للمشتري العمومي أن يحل محل المراقب للتأشير عليها	
المحور المعني بالتقرير: **تقييم البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي بعد مضيّ عشر سنوات عن إنطلاقه 2012-2022**		
أهم الإشكاليات والنقائص المثارة	**التوصيات والمقترحات**	**مآل التوصيات والمقترحات**
▪ تسجيل تأخير كبير على مستوى آجال تنفيذ البرنامج، ▪ تحقيق نسبة ضئيلة من تسليم الوحدات السكنية للمنتفعين	لتذليل الصعوبات التي تعيق تنفيذ البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي ولتسريع نسق الإنجاز تم اقتراح ما يلي: ✓ إجراء مراجعة شاملة لكافة النصوص الترتيبية المنظمة للبرنامج ودمجها في نص ترتيبي واحد، ✓ ضبط الجهة المسؤولة عن مهمة المصادقة النهائية على القائمات النهائية لوضع حد نهائي لحالة الفراغ الذي أحدثه الأمر عدد 460 لسنة 2015 ✓ برمجة التمديد في آجال انجاز البرنامج برمته بطريقة علمية ومدروسة باعتبار ما توصل إليه التقرير الحالي من خلاصة ترتقي إلى حد القول بصعوبة الانتهاء من البرنامج في 21 أوت 2020.	وفقا لوزارة التجهيز والإسكان: بخصوص إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها: - تمّ إبرام اتفاقيات لإنجاز 10189 مسكن بكلفة 216 مليون دينار؛ - المنجز إلى حدود ديسمبر 2023 عدد 7026 مسكن. بخصوص إنجاز مساكن اجتماعية أو تهيئة وتوفير مقاسم اجتماعية: - عدد المساكن الجاهزة إلى حدود 2023 عدد 3386 مسكن - عدد المساكن التي تم تسليمها إلى موفى ديسمبر 2023 عدد 1292 مسكن - بصدد الإنجاز: عدد 3694 مسكن.
المحور المعني بالتقرير: تعشيب الملاعب الرياضيّة		
أهم الإشكاليات والنقائص المثارة	**التوصيات والمقترحات**	**مآل التوصيات والمقترحات**
▪ ضعف المنافسة أمام الطلب العمومي المتعلق بتعشيب الملاعب الرياضية؛ ▪ الانطلاق المتأخر في تنفيذ البرنامج بسبب التأخير في فتح الاعتمادات؛ ▪ عدم ضمان إتمام إجراءات إبرام صفقات مشاريع التعشيب وإشكالية توفر الاعتمادات؛ ▪ عدم دقة كراسات الشروط في بعض تفاصيلها الفنية وتضارب مواقف المتدخلين في متابعة الإنجاز؛ ▪ وجود إشكاليات في التنسيق بين مختلف المتدخلين في تنفيذ مشاريع تهيئة الملاعب الرياضية	- تحيين كراسات الشروط النموذجية - إعادة تنظيم مسار التصرف في هذه المشاريع ومراجعة توزيع المسؤوليات والصلاحيات - تكوين فريق مختص لدى وزارة الرياضة وتمكينه من الرسكلة المتواصلة - التعاقد مع مخابر مختصة لتجارب المواد المستعملة - تنظيم العلاقة بين البلديات ووزارة الرياضة والجمعيات بمقتضى نص ترتيبي وفرض مساهمة دنيا للمستعملين للتجهيزات والملاعب الرياضية	- تمّ تحيين كراسات الشروط الخاصّة بتعشيب الملاعب الرياضيّة بالعشب الاصطناعي

▪ عدم توفر مراكز مخبرية متخصصة في مجال تعشيب الملاعب خاص مع وجود إشكاليات في إقرار مقبولية الأشغال ومطابقتها الفنية. عزوف المقاولات على الاستثمار في هذا المجال و احتكار السوق من قبل البعض مما يؤثر على احترام مبدا المنافسة .	- تمكين البلديات من انتداب إطارات مختصة في المجال لتفادي النقص في هذا الاختصاص.	